شبكة الإعلام المجتمعي
Community Media Network

تطوير وسائل الإعلام
CFI

دراسة

رصد وتوثيق مواقف أحزاب ومرشحين

للانتخابات النيابية 2024

انتخابات نيابية 2024

رصد وتوثيق مواقف الأحزاب والمرشحين
للانتخابات النيابية المقبلة 2024

أهمية ودور الإعلام في العملية الانتخابية

يعتبر دور الإعلام أساسي في التوعية الانتخابية وفي التسهيل على المواطن معرفة الفروقات بين الأحزاب والمرشحين. ويأخذ الإعلام عدة أشكال في تنفيذ هذه المهمة الوطنية ومنها التغطيات الإخبارية المستقلة والمناظرات بين المرشحين والتحقيقات الصحفية وغيرها من أشكال نقل الصورة وتوفير المعلومة الصادقة للناخب.

وتزداد أهمية ودور الإعلام في الأردن هذا الموسم مع دخول قانون الانتخابات وقانون الأحزاب حيز التنفيذ مما يزيد من الضغط على الإعلام لشرح وتوضيح مواقف الأحزاب والمرشحين في المواضيع التي تهمهم كي يقوموا بواجبهم الوطني بأمانة وبصورة تعكس تصويتهم لمن يلبي رغباتهم واحتياجاتهم.

طبعًا المهمة ليست محصورة على الإعلام، بل تتطلب من الأحزاب والمرشحين تعاون وثيق وإعطاء الباحثين والباحثات الوقت المطلوب لكي ينقلوا وبأمانة موقف الأحزاب فيما يخص المواطن الأردني.

نحن في شبكة الإعلام المجتمعي ومن خلال منصاتنا الرئيسية راديو البلد وموقع عمان نت وحساباتنا في كافة وسائل التواصل الاجتماعي، نعمل منذ سنوات في التوعية الديمقراطية وبما في ذلك التوعية، والنقاش في موضوع المسؤولية الوطنية من خلال صندوق الانتخاب، نحن نؤمن أن مسؤولية ملقاة على كل مواطنة ومواطن اختيار الأفضل في انتخابات مجلس النواب. لقد تابعنا تطور اللجنة الملكية للتحديث السياسي ولم يمر يوم بدون أن نقدم للمواطن والمواطنة للسائق وللمثقف، للفنان وللعامل، وجبة من المعلومات والآراء من خلال نشراتنا الإخبارية وبرامجنا الحوارية وندواتنا ومناظراتنا المستمرة.

بين أيديكم الآن دراسة معمقة قام بها فريق واسع من شبكة الإعلام المجتمعي والمتعاونين من صحفيات وصحفيين تحت إشراف مديرة راديو البلد عطاف الروضان ورئيس التحرير محمد العرسان وبتنفيذ مباشر من قبل الباحث البرلماني المخضرم وليد حسني. الدراسة المقدمة لكم تشمل 15 حزباً أردنياً و25 مرشحاً لانتخابات المجلس النيابي العشرين.

لم تكن مهمة الدراسة سهلة لعدة أسباب منها الوقت القصير الذي وجدنا أنفسنا محاصرين فيه كما لم يكن هناك دائما تجاوب مع الأحزاب والمرشحين، حيث أنه ولآخر لحظة لم يكن معروف من سيستمر في الترشح كما لم يكن لكل الأحزاب المشاركة، وفي الوقت القائل قبل بدء الدعاية الانتخابية مواقف محددة ومدروسة ومتفق عليها داخل الحزب فيما يخص المواضيع الخلافية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم مجتمعية.

شكراً للفريق المتألق الذي أنجز ما يشبه معجزة في هذه الدراسة، وعذراً على أي تقصير أو خطأ قد يكون تم بسبب السرعة التي يتطلبها المشروع لكي تتوفر المعلومة للجميع قبيل الانتخابات في العاشر من أيلول القادم.

شكراً خاصاً لمؤسسة قريب الفرنسية **CFI** التي وثق مديرها في فريقنا بإنجاز هذه المهمة الصعبة، وتوفير المصادر الضرورية لإنجاز هذه المهمة الصعبة، والتي نأمل أن تكون مفيدة للمجتمع والمواطن وللتاريخ.

داود كُتّاب

المدير العام

شبكة الإعلام المجتمعي

القسم الأول

الأحزاب

المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة في حيثيات الدراسة.....	
الملخص التنفيذي.....	
القسم الأول: الأحزاب	
الحكومة وإدارة الملف الاقتصادي.....	
خطط الأحزاب لتطوير بعض إدارات القطاع العام.....	
الأحزاب وملفات طاقة وضرائب.....	
خطة الأحزاب لحل مشكلة النقل العام.....	
الممارسة الديمقراطية وتداول السلطة داخل الحزب.....	
موقف الأحزاب من قانون الجرائم الإلكترونية.....	
موقف الأحزاب من حرية التعبير.....	
موقف الأحزاب من التطبيع واتفاقية الغاز.....	
الهوية الوطنية الأردنية.....	
النقابات المهنية والتعددية النقابية.....	
الأحزاب وتعزيز دور المرأة بالمشاركة السياسية والاقتصادية.....	
منح الجنسية لأبناء الأردنيات.....	

مقدمة في حيثيات الدراسة

يهدف مشروع: "رصد وتوثيق مواقف الأحزاب والمرشحين للانتخابات المقبلة 2024 " وبتمويل من المعهد الدولي الفرنسي (Canal France International CFI) لتحليل البرامج السياسية للأحزاب الأردنية، ضمن العيّنة، بهدف فهم أهدافها واستراتيجياتها ورؤيتها للمستقبل، بالإضافة إلى مواقفها تجاه القضايا المحلية في مختلف المجالات التي تتبناها وتدافع عنها. كما سيتم تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات حول المرشحين، ضمن العينة للمقاعد البرلمانية، بما في ذلك مواقفهم وآرائهم حول القضايا المحلية المختلفة.

ويهدف هذا المشروع إلى تقديم تحليل شامل ومفصل يساعد على تعزيز فهم الجمهور للأحزاب السياسية والمرشحين في الأردن، مما يسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار لدى الناخبين.

ولغايات إنجاز هذا العمل تمت مقابلة 15 قيادياً حزبياً إما من قيادات الصف الأول "الأمناء العامون" أو من قيادات الصف الثاني، بالإضافة إلى استطلاع مواقف وآراء 25 مرشحاً ومرشحة اختيروا عشوائياً ويمثلون مختلف مناطق المملكة الانتخابية، بعضهم إما نواب حاليون أو نواب سابقون أو مرشحون ومرشحات ينوون الترشح لأول مرة، لكننا فوجئنا أثناء وضع اللمسات الاخيرة على هذا التقرير أن 3 مرشحين محتملين أعلنا انسحابهما من السباق الانتخابي "منصور معلا، دعاء بنات" كانا يتعزمان الترشح على القوائم المحلية، وهيثم عريفج" وهو عضو في حزب عزم وكان أمام فريق العمل إما حذف إجاباتهما وإما الإبقاء عليها، وانحزنا للخيار الثاني باعتبار أن مقابلته الشخصية تمت قبل إعلان انسحابهم، وكون عريفج يمثل برنامجاً حزبياً أيضاً.

منهجية البحث

تم تنفيذ هذا المشروع باستخدام مجموعة متنوعة من الطرق بما في ذلك البحث المكتبي، استخدام البيانات المتاحة للجمهور، وإجراء المقابلات مع المرشحين وممثلي الأحزاب إما باللقاء المباشر وإما عبر الهاتف.

استجابة المرشحين والأحزاب خلال فترة إجراء البحث

إجمالي المرشحين الذين تم التواصل معهم بلغ (51) مرشحاً ومرشحة، منهم (27) ذكراً، و(20) أنثى، فيما لم يتم الرد على فريق البحث من قبل (22) مرشح ومرشحة، منهم (9) ذكور، و(13) أنثى، كما رفض إجراء المقابلة (4) مرشحاً ومرشحة، منهم (2) ذكور، (2) إناث.

أما بالنسبة لمدى استجابة الأحزاب، فقد بلغ إجمالي الأحزاب التي تم التواصل معها (26) حزباً، وتم مقابلة (15) حزباً، في حين لم يتم التجاوب والرد على فريق البحث من قبل (11) حزباً، ورفض المشاركة في البحث (4) أحزاب.

هيكلية البحث

تم وضع عدد من الأسئلة للأحزاب والمرشحين، توزيعها وتقسيمها بحيث يتم طرح جزء منها على الأحزاب والجزء الآخر على المرشحين، للوصول إلى رؤية أولية لآراء الأحزاب والمرشحين في تلك القضايا موضوع الدراسة والبحث.

وعقب الانتهاء من إجراء المقابلات، تم تصنيف الإجابات على الأسئلة والمحاور لتسهيل وتسيير فهم آلية المواقف لكل حزب ومرشح تجاه تلك القضايا والمحاور، وللتسهيل على الجمهور الوصول إلى آراء المرشحين الذين يهتمون بهم لاستجلاء آرائهم ومواقفهم.

كما قام فريق العمل بتقسيم البحث إلى قسمين مستقلين، خصص القسم الأول للأحزاب والقسم الثاني للمرشحين وإجاباتهم، كما تم وضع تحليل في مطلع كل قسم لما تضمنه القسم نفسه من آراء ومواقف، يتضمن خلاصة ما تم التوصل إليه من آراء ومواقف.

مناقشة النتائج

تشير النتائج إلى تباين واضح في استجابة المرشحين والمرشحات، حيث أن نسبة الاستجابة من المرشحين كانت أعلى منها لدى المرشحات، وهذا قد يعود إلى عوامل اجتماعية أو سياسية تحتاج إلى مزيد من الدراسة. بالمقابل، أظهرت الأحزاب السياسية نسبة استجابة متوسطة مع ميل قليل نحو عدم الرد أو رفض المشاركة .

الخلاصة

يعكس هذا البحث تفاوتًا في مستوى التفاعل والاستجابة بين المرشحين والمرشحات والأحزاب السياسية، وتشير النتائج إلى ضرورة التركيز على تحسين سبل التواصل وزيادة الوعي بأهمية المشاركة في الدراسات البحثية لضمان جمع بيانات شاملة ودقيقة .

التوصيات

- تعزيز التواصل الفعال مع المرشحين والمرشحات لضمان زيادة نسبة الاستجابة.
- دراسة العوامل التي تؤدي إلى عدم رد المرشحات بنسبة أكبر من المرشحين.
- تحفيز الأحزاب على المشاركة في الأبحاث من خلال تسليط الضوء على فوائد المشاركة.
- إجراء أبحاث إضافية لفهم العوامل المؤثرة على استجابة المرشحين والأحزاب بشكل أعمق.

المراجع

تتضمن هذه الدراسة بيانات تم جمعها بواسطة فريق البحث خلال فترة زمنية محددة، واعتمدت النتائج على استجابات المرشحين والمرشحات والأحزاب السياسية.

فريق البحث

تكون فريق البحث من خمسة باحثين وباحثات، وهم:

- زكريا الحراحشة
- شهد البدارين
- حياة دبيس
- دعاء أبو غالية
- سلام فريحات

الباحث الرئيسي والمعد:

- وليد حسني

المتابعة والإشراف:

- عطاف الروضان

- محمد العرسان

بتمويل من المعهد الدولي الفرنسي (**Canal France International CFI**)

الملخص التنفيذي

الحكومة والملف الاقتصادي

وجهت الأحزاب انتقاداتها المباشرة للسياسات الاقتصادية الحكومية وحمّلت الحكومات المتعاقبة المسؤولية عن تراجع الاستثمار، وارتفاع البطالة، والغلاء، وتضخم المديونية لتصل إلى 41 مليار دولار، مع ارتفاع في نسبة الضرائب المفروضة على المواطنين.

ولم تخفِ الأحزاب التي تحدثت لنا في هذا المحور رفضها للسياسات الحكومية، التي أدت الى انسحاب الاستثمارات من السوق الأردني بفضل سياساتها التي لم تقدم الحوافز للاستثمار والمستثمرين، فضلاً عن تجاهلها للثروات البيئية التي يمتلكها الأردن من أجل استغلالها للرفع من سوية الاقتصاد الأردني.

وقالت الأحزاب إن سياسات الخصخصة هي التي أدت إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي انعكست على القدرة الشرائية للمواطن الأردني ورفاهه الاجتماعي، فضلاً عن السياسات الحكومية المتعاقبة التي رهنت الاقتصاد الأردني لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأمريكا ودول العالم الأخرى.

وأظهرت الأحزاب رغبتها في تغيير النمطية السائدة لدور وفعالية الاقتصاد الأردني، من خلال البرامج الاقتصادية الإصلاحية التي قالت الأحزاب أنها تمتلكها ولديها الاستعداد لتطبيقها فوراً في حال نجاحها بالوصول الديمقراطي إلى السلطة.

خطط الأحزاب لتطوير بعض إدارات القطاع العام

دعت عدة أحزاب إلى تطوير حقيقي لقطاعات رئيسية وحيوية ذات بعد استراتيجي تتلخص بتطوير وإصلاح منظومة التعليم المدرسي والجامعي بحيث يستعيد الأردن مكانته المرموقة السابقة كأحد أهم الدول العربية في جودة التعليم ومخرجاته.

ودعت أحزاب أخرى إلى العودة للاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجيات فاعلة للنهوض من جديد بهذا القطاع الحيوي، من خلال تطوير التشريعات، واستصلاح الأراضي، والبحث عن أماكن الحصاد المائي، والتوسع في الرقعة الزراعية، وتعليم وتوجيه الشباب للزراعة، وتولي

الحكومة مسألة تسويق المنتج مما يشجع الشباب للتوجه للعمل في هذا القطاع، ومن الممكن أن تذهب الحكومة لتوزيع أراضي بأجور رمزية على الشباب الذي يرغب بالعمل في هذا القطاع.

وفي المقابل، انتقدت أحزاب سياسات الحكومة في قضايا النقل العام، التي لم تعد تواكب احتياجات الأردن الحديث منتقدين تجربة القطار السريع الذي لم يحل مشكلة بقدر ما أدى الى تضييق الطرق في عمان، وخلق المزيد من الأزمات والاختناقات، داعين إلى التوجه لاستعمال السكك الحديدية داخل عمان وبين المحافظات.

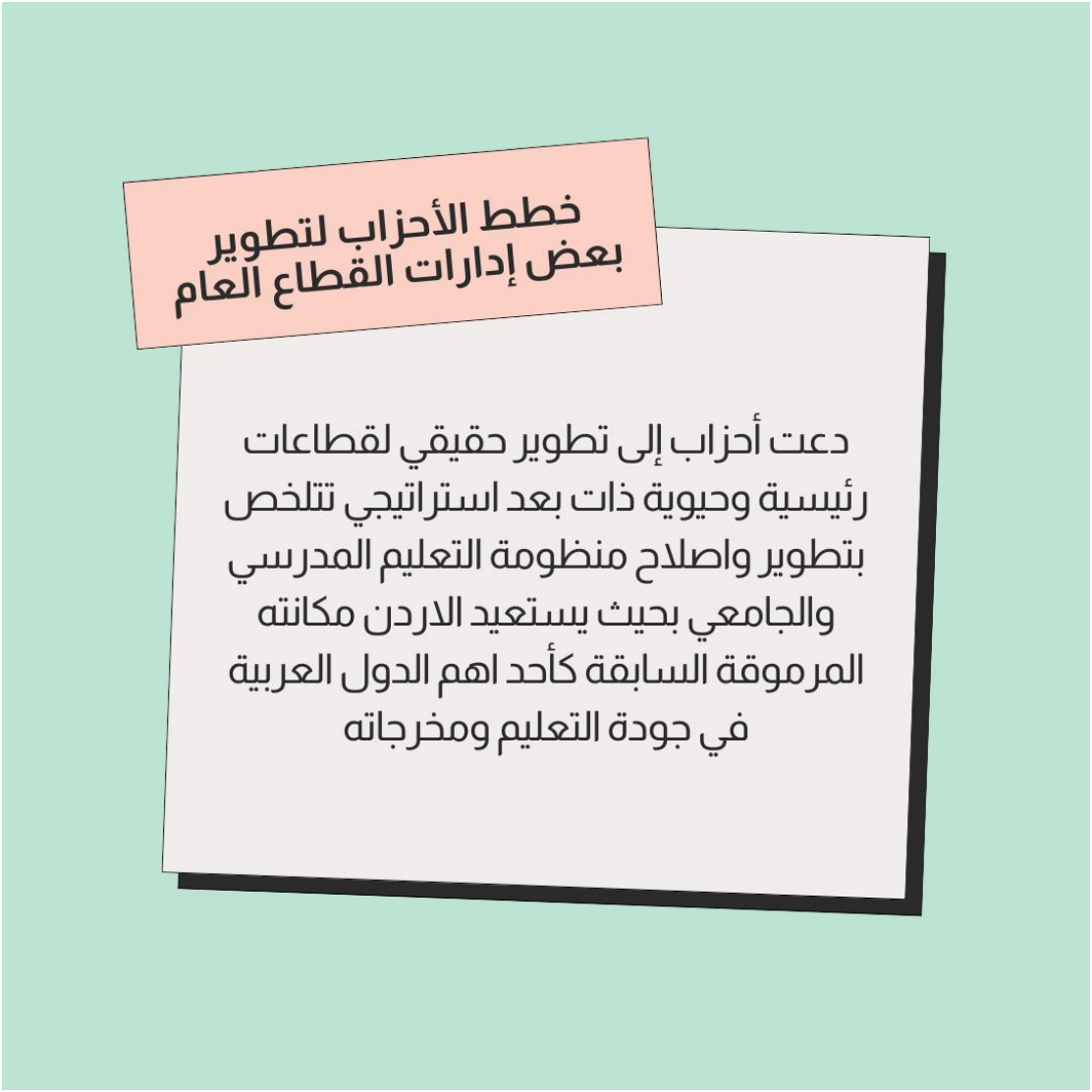

الأحزاب وملفات طاقة وضرائب

ارتأت الأحزاب أن الضرائب التي يعاني منها المواطن الأردني أرهقته، وكانت سبباً في بطء النمو في الاقتصاد الوطني، وخسارة الاستثمارات بسبب الأعباء الضريبية العالية، داعية إلى إعادة النظر في السياسات الضريبية بشكل كامل، بحيث يتم اعتماد الضريبة التصاعدية فيما يتعلق بضريبة الدخل، فضلاً عن أن ضريبة المبيعات لا تتوخى العدالة ويتساوى في دفعها من دخله 200 دينار شهرياً ومن دخله آلاف الدنانير شهرياً.

ودعت الأحزاب هنا إلى معالجة ملف الطاقة بشكل جذري، بحيث يتم الاعتماد على الطاقة الشمسية والطاقة البديلة وتخفيض الكلف المالية والضرائب، بل وتشجيع المواطنين على استخدامها، والبحث عن بدائل جديدة للطاقة مثل الصخر الزيتي والطاقة النووية وطاقة الرياح وغيرها.

وقالت أحزاب إن لديها خططاً وبرامج لمعالجة ملفات الطاقة والضرائب في حال وصلت إلى السلطة وهي جاهزة لتنفيذها.

خطة الأحزاب لحل مشكلة النقل العام

رأت الأحزاب مشكلة النقل العام في الأردن كأحد أبرز المشكلات التي يواجها الأردن، داعية إلى إعادة النظر في كل السياسات المتعلقة بالنقل العام، والاستفادة من الدراسات السابقة لتطوير هذا القطاع الحيوي لأثره الاستراتيجي الكبير في النمو الاقتصادي والتسهيل على المواطنين.

وتكاد أن تجمع الأحزاب على أن أحد أهم الحلول لهذه المشكلة في التوجه إلى إنشاء وبناء السكك الحديدية لربط كل مناطق ومحافظات المملكة ببعضها البعض، والتوسع في عمان، ونقل الدوائر الحكومية خارج العاصمة للتخفيف من أزمات المرور الخانقة.

الممارسة الديمقراطية وتداول السلطة داخل الحزب

أكدت الأحزاب على أهمية الديمقراطية الداخلية في عمل الأحزاب وممارستها عبر الالتزام بنصوص قانون الأحزاب، الذي يؤكد على ممارسة هذه الديمقراطية وفق أسس صارمة وواضحة.

وقالت الأحزاب إنها ملتزمة بهذه الديمقراطية، خاصة ما يتعلق منها بانتخاب الهياكل القيادية داخل الحزب، والتي يتوجب اختيارها ديمقراطياً ومن خلال الهيئات العامة، كما لا يجوز للأمين العام للحزب أن يحتفظ بموقعه هذا لأكثر من دورتين بهدف التجديد وإتاحة الفرص أمام قيادات جديدة.

وعن آلية اختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات النيابية، فإن لكل حزب رؤيته وآليات عمله في هذا الجانب، لكنها توافقت على ضرورة اختيار المرشحين لانتخابات مجلس النواب من ذوي الكفاءة والخبرة، ومدى تأثيره في محيطه الاجتماعي العام، ومدى قدرته على تمثيل الحزب والتعبير عن مواقفه وآرائه داخل السلطة التشريعية.

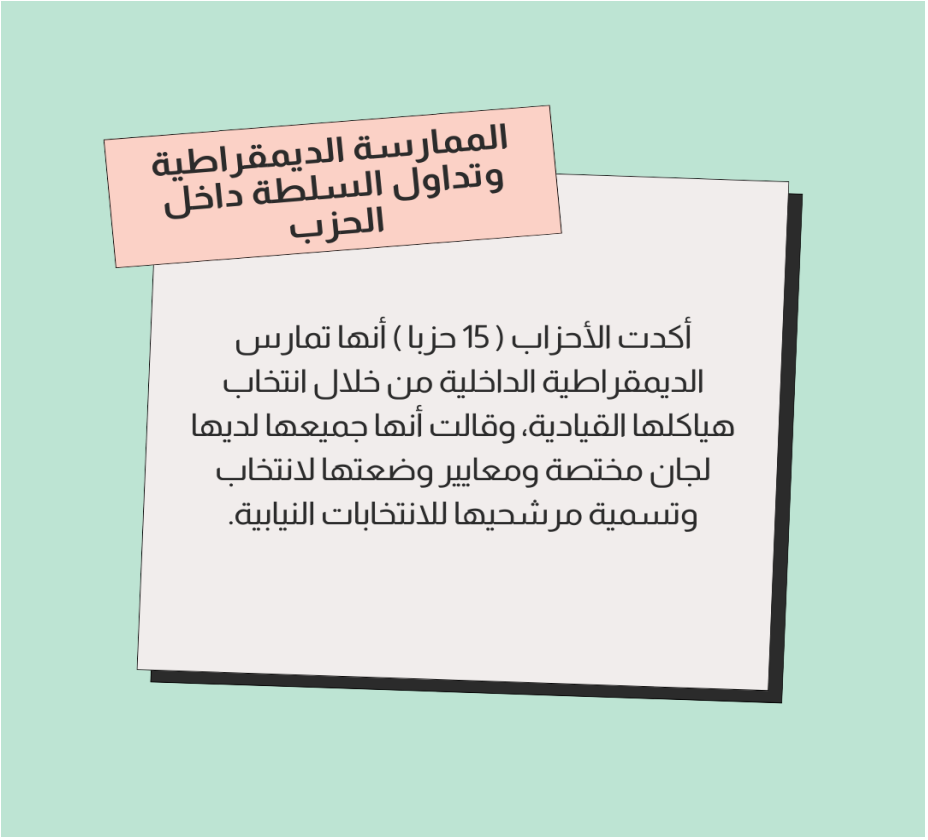

الجرائم الإلكترونية

أجمعت الأحزاب التي تحدثت لصالح هذه الدراسة عن رفضها لأي تقييد على الحريات الصحفية وعلى حرية التعبير، شريطة أن لا تكون الانتقادات تستهدف الحياة الشخصية، أو اغتيال الشخصية أو تشويهها على الفضاء العام.

ورأت الأحزاب أن منصات التواصل الاجتماعي يتوجب ضبطها بعد الفوضى التي سادتها من حيث اغتيال الشخصية والتضليل، مشيرة في معظمها إلى رفض أي تقييد على حرية التعبير التي كفلها الدستور الأردني، لكنها في الوقت نفسه مع ضبط المنصات وما ينشر فيها.

وفي الوقت الذي أبدت فيه بعض الأحزاب رفضها الكلي لقانون الجرائم الإلكترونية بصيغته الفضفاضة، والغرامات المالية الباهظة، والتوقيف والسجن، فإن أحزاباً أخرى قالت إنها تدعم القانون شريطة تعديل بعض مواده، مشيرة إلى أن من يلتزم بالقوانين لن تطاله أحكام قانون الجرائم الإلكترونية.

الأحزاب وحرية التعبير

رأت أحزاب أردنية أن حرية التعبير في الأردن متوفرة، بل وأفضل من مثيلاتها في دول أخرى عديدة مجاورة أو بعيدة، وأن المواطن الأردني أو الصحفي والسياسي يمارس حرية التعبير بكل حرية وفقاً للقوانين الأردنية الناظمة لحرية التعبير.

وقالت أحزاب إن هناك قوانين تنظم هذه الحرية وتضبطها مثل قانون الجرائم الإلكترونية، الذي سيطال فقط من لا يكتبون نقداً إيجابياً بنّاءً بقدر تركيزها على اغتيال الشخصية وتشويه صورة الآخر، وهذا مرفوض في دول العالم وتتوجب معاقبته.

ورأى حزبيون آخرون إن حرية التعبير وبالرغم من أنها متاحة ويكفلها الدستور الأردني، إلا أنها مقيدة بفعل العديد من القوانين، فيما يرى آخرون إنها تتمتع بسقف عالي وهذا ما يقوله الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع في أن ن الأردن يتمتع بسقف عالٍ.

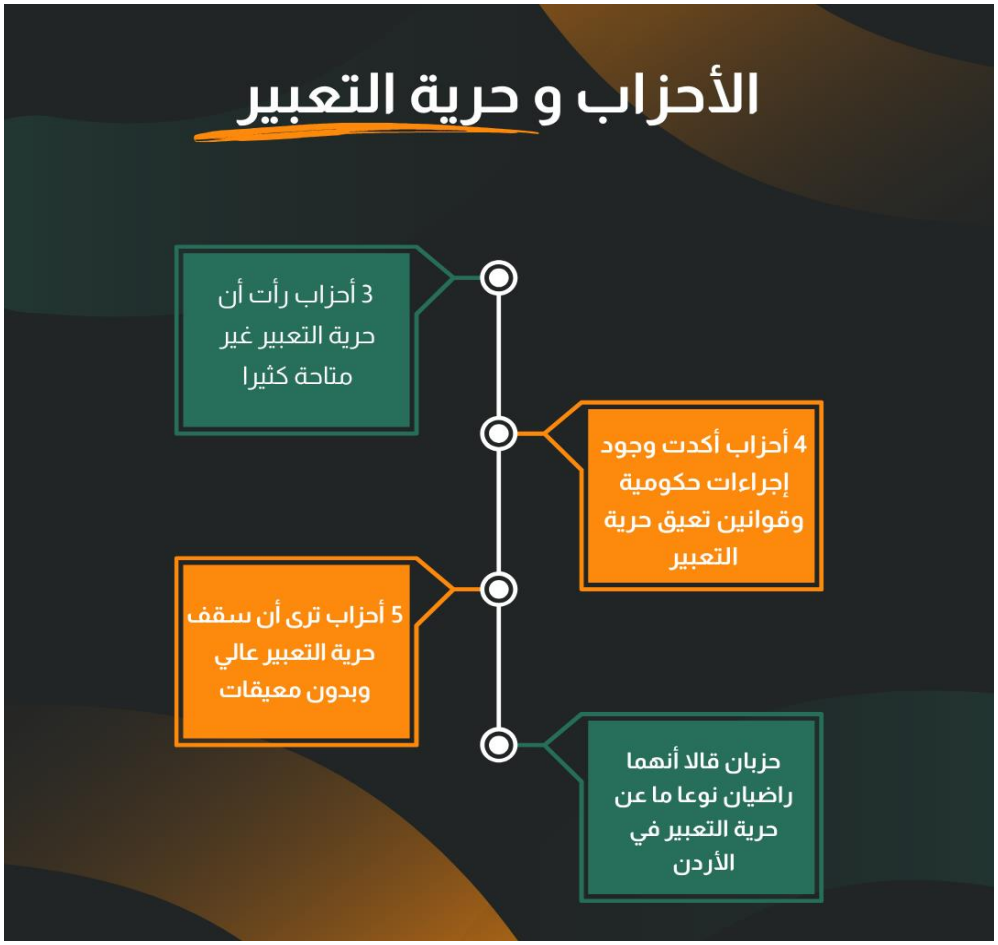

موقف الأحزاب من التطبيع واتفاقية الغاز

أعلنت غالبية الأحزاب هنا عن رفضها التطبيع واتفاقية الغاز مع العدو الاسرائيلي، التي رأوا فيها رهناً للسيادة الأردنية للعدو الاسرائيلي الذي لا يحترم الاتفاقيات ولا يحافظ على المواثيق والعهود.

وفي الوقت الذي قالت أحزاب فيه إنها ضد التطبيع، إلا أنها أعلنت قبولها لاتفاقية الغاز باعتبارها اتفاقية بين دول، ولكونها تتضمن مصلحة اقتصادية للأردن، فيما قالت أحزاب أخرى أنها كانت تأمل أن تؤجل مثل هذه الاتفاقيات وأن تكون مشروطة لما بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود السابع من حزيران وتحقيق مبدأ حل الدولتين.

ورأت أحزاب إن العدوان الإسرائيلي على غزة والإبادة الجماعية التي يقترفها بحق الفلسطينيين ومحاولاته لتهجيرهم، يؤكد على أن السياسة الإسرائيلية تريد تهجير الفلسطينيين إلى الأردن باعتباره وطناً بديلاً للفلسطينيين.

الهوية الوطنية الأردنية

ترى الأحزاب إن الهوية الوطنية الأردنية تعني المواطنة وحكم القانون والدستور والانتماء للأردن ولتاريخه وحاضره ومستقبله وإرثه الثقافي والحضاري، والإيمان بالأردن الحداثي وبقيادته الهاشمية.

وأكدت الأحزاب إن الهوية الوطنية الأردنية بُنيت وظهرت على قاعدة الأردن العروبي القومي الإسلامي، وهذا ما جعل الأردن منذ بواكيره عربياً مشاركاً في كل القضايا العربية، فكان أول شهيد أردني في أرض فلسطين، وفي ليبيا مع عمر المختار، وفي دعمه للجزائر بمعركة استقلالها.

ووفقاً للأحزاب، فإن إثارة قضية الهوية الوطنية إنما يُراد منها الخلاف السياسي ويتولى إثارتها البعض ممن لديه نزعات تمييزية، مشددين على أن كل ما هو على الأرض الأردنية هم أردنيون من شتى الأصول والمنابت، تجمعهم الهوية الوطنية الأردنية العروبية الإسلامية، لا فرق في الأصل والمنبت أو الدين، وتحت سلطة الدستور والقانون، وأن أية هويات ترد الأردن من الخارج وتريد الهيمنة فلا مكان لها.

النقابات المهنية والتعددية النقابية

أكدت الأحزاب على رفضها للتعددية النقابية داخل المهنة الواحدة، بسبب المحاذير المتعددة التي قد تنشأ عن مثل تلك التعددية على نحو تعارض المصالح وتعارض التمثيل النقابي.

وفي الوقت الذي أكدت الأحزاب فيه على الحق الدستوري في الانتساب للنقابات المهنية والعمالية، فقد وجهت الأحزاب انتقادات مباشرة للنقابات بسبب تقصيرها في خدمة منتسبيها والدفاع عن حقوقهم العمالية والمهنية.

الأحزاب وتعزيز دور المرأة بالمشاركة السياسية والاقتصادية

قالت أحزاب إن دور المرأة الأردنية لا يزال ضعيفاً في سوق العمل بسبب سياسات التمييز ضد المرأة لصالح الرجل، بالرغم من أن نسبتها تتجاوز 50% من سكان المملكة، الذين تصل نسبة الشباب فيهم نحو 70% أكثر من نصفهم من النساء.

وقالت الأحزاب إن المرأة الأردنية صارت أكثر تعليماً جامعياً من الرجل، فضلاً عن نسبة حصولها على شهادات جامعية عليا، إلا أن مدى مساهمتها في سوق العمل لا تزال متدنية قياساً بنسبة الذكور.

وأشارت أحزاب إلى أنها تدعم مشاركة المرأة السياسية والدخول للعمل في الحقل السياسي والحزبي، وقد تبوأت مواقع قيادية في معظم الأحزاب التي خصص معظمها مكاتب ودوائر حزبية خاصة تعنى بشؤون وقضايا المرأة السياسية والحزبية.

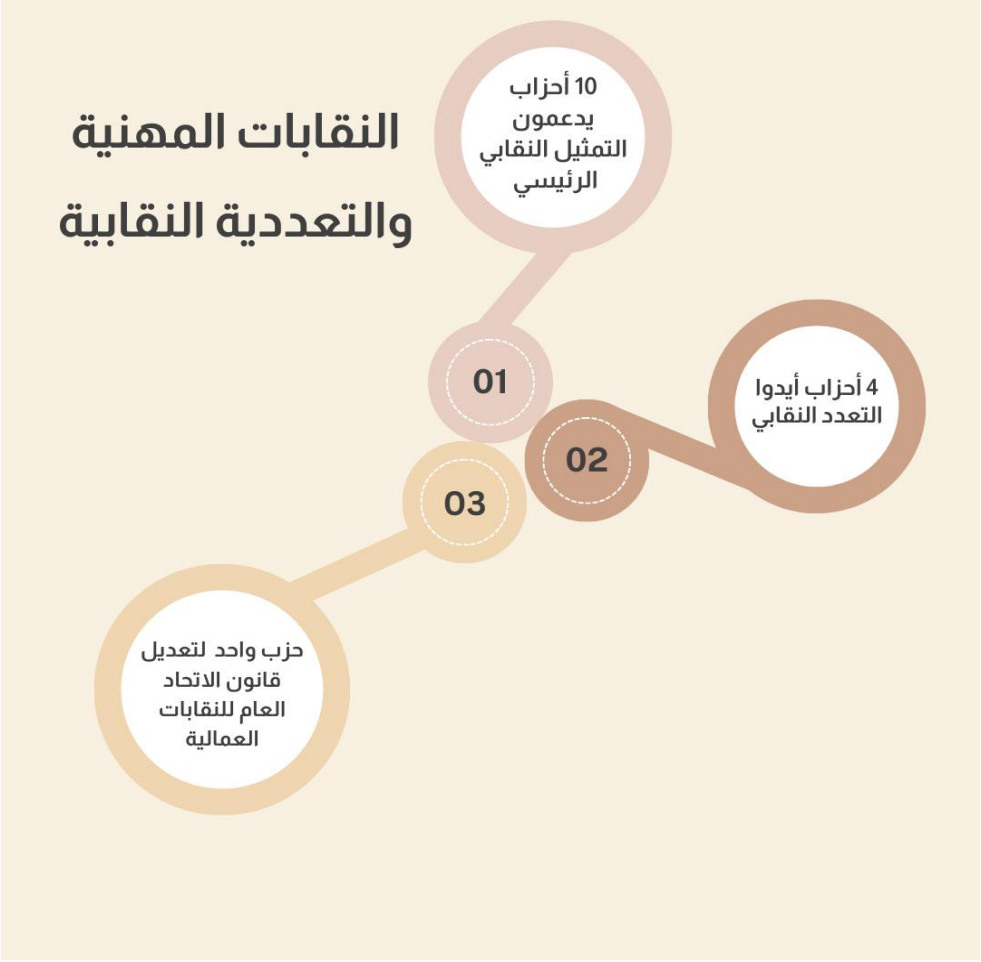

منح الجنسية لأبناء الأردنيات

تباينت مواقف الأحزاب بين تأييدهم منح الجنسية الأردنية لأبناء الأردنيات من آباء غير أردنيين، إذ رفض بعض الأحزاب هذا الأمر رفضاً قاطعاً، وبعضهم وافق على منح الجنسية الأردنية لأبناء الأردنيات، في حين اتخذ طرف ثالث موقفاً وسطياً يتضمن منح أبناء الأردنيات كامل حقوقهم المدنية وليس السياسية.

وتأتي هذه القضية في إطار الجدل الذي يشتد أحياناً ويخبو أحياناً أخرى بذريعة أن الأردنيين والأردنيات أمام القانون سواء متساوون في الحقوق والواجبات بنص الدستور، مما يثير التساؤلات عن جدوى التمييز بينهم، والذي يسمح للرجل الأردني بمنح جنسيته لأبنائه من المرأة الأجنبية بخلاف المرأة الأردنية المتزوجة من غير الأردني.

وبحسب قانون الجنسية الأردني، فالجنسية تمنح عن طريق الأب وليس الأم، فضلاً عما ينطوي عليه منح الجنسية لأبناء الأردنيات من تخوفات تتعلق بالفلسطينيين، وتأثيرات ذلك على تفريغ فلسطين من سكانها الفلسطينيين، وما يمكن أن يحدثه ذلك من اختلالات في الديمغرافيا الأردنية، علماً بأن معظم أبناء الاردنيات من آباء أجانب ولدوا وعاشوا في الأردن.

الحكومة وإدارة الملف الاقتصادي

وجهت الأحزاب انتقاداتها المباشرة للسياسات الاقتصادية الحكومية وحملت الحكومات المتعاقبة المسؤولية عن تراجع الاستثمار، وارتفاع البطالة، والغلاء، وتضخم المديونية لتصل إلى 41 مليار دولار، وارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على المواطنين.

ولم تخفي الأحزاب التي تحدثت لنا في هذا المحور رفضها للسياسات الحكومية التي أدت إلى انسحاب الاستثمارات من السوق الأردني، بفضل سياساتها التي لم تقدم الحوافز للاستثمار والمستثمرين، فضلاً عن تجاهلها للثروات البيئية التي يمتلكها الأردن من أجل استغلالها للرفع من سوية الاقتصاد الأردني.

وقالت الأحزاب إن سياسات الخصخصة هي التي أدت إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي انعكست على القدرة الشرائية للمواطن الأردني ورفاهه الاجتماعي، فضلاً عن السياسات الحكومية المتعاقبة التي رهنت الاقتصاد الأردني لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأمريكا ودول العالم الأخرى.

وأظهرت الأحزاب رغبتها بتغيير النمطية السائدة لدور وفعالية الاقتصاد الأردني من خلال البرامج الاقتصادية الإصلاحية التي قالت الأحزاب إنها تمتلكها ولديها الاستعداد لتطبيقها فوراً في حال نجاحها بالوصول الديمقراطي إلى السلطة.

وفي هذا الإطار يرى الأمين العام للحزب الوطني الدستوري د. أحمد الشناق أن الحكومة تدير الملف الاقتصادي بعقلية الإدارة البنكية، لأن الموازنة كلها قائمة على أساس جيب المواطن، فالضرائب تحصل بعدة طرق منها ضريبة المبيعات وضريبة المحروقات، وهذا لا ينم عن تفكير اقتصادي وطني، أو هوية اقتصادية للوطن، وإنما هي عبارة عن تعليمات البنك الدولي، وصندوق البنك الدولي، ومثال ذلك ما جرى من صدور نظام تعليمات للقطاع العام، من مجزرة تعتبر الأكبر على مستوى المنطقة، بالتالي فالحكومة تتخبط، إذ ليس لديها فكر اقتصادي أو رؤية اقتصادية، ومن يدير الاقتصاد الأردني هو وزير المالية، وهو يديرها بطريقة بنكية.

ويعتقد الشناق إن الحكومة فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة الملف الاقتصادي في الأردن، لأنه لا يوجد تفكير اقتصادي، بدليل خطاب الحكومة عن شح الموارد، مما يدفعنا لطرح التساؤلات عن المشاريع الاقتصادية الإنتاجية الكبيرة، التي ساهمت في حل مشكلة البطالة، على مستوى الأردن، في عهد الحكومة الحالية وعلى مدار 4 سنوات، وما حجم البطالة، وحجم النمو الاقتصادي، والمشاريع الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة؟، وأين الاقتصاد الأردني.

وقال: الأردن ثالث دولة على العالم بالرمل الزجاجي، وهو السيليكا، ويمكن أن يكون أكبر مصدر للزجاج في العالم، ولدينا 4 مليون دونم أراضي قابلة للاستصلاح الزراعي، ويمكن أن تحدث ثورة زراعية في الأردن، ولدينا النحاس، ونحن ثالث دولة في العالم في الصخر الزيتي، وتم إلغاء الاتفاقية ولا نعرف أين نحن ذاهبون.

ولا يعتقد الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد أن الحكومة الحالية نجحت في إدارة الملف الاقتصادي بأي شكل من الأشكال، ولم نجد أي استراتيجية اقتصادية محفزة في تحقيق النمو الاقتصادي المنشور، ولم نلحظ أن الحكومة وصلت إلى الخطة والأرقام التي وضعتها لتحقيقها.

وأضاف إن الحكومة التي تكون من خلال تدوير وزرائها، لا يملكون رؤية موحدة تجاه أي قضية من قضايا الوطن، ولا أي قضية اقتصادية ولا سياسية أو تعليمية، كيف يمكن لحكومة فريقها غير متجانس فكرياً، ضمن أيديولوجيا موحدة، وبرنامج واحد العمل معاً لإنجاز مشروع وطني اقتصادي سياسي.

وأكد ابو زيد أن حزبه الأقدر من هذه الحكومة في الإصلاح لهذه الملفات، لأنه يمتلك رؤية استراتيجية، ينبثق عنها خطط عمل تفصيلية في كل مجالات عمل الوزارات المختلفة بحيث تتمكن من تحقيق الإصلاح.

وانتقد أبو زيد الأحزاب التي وصفها بأنها أصبحت تتصدر المشهد الانتخابي، وطارئة على الساحة السياسية، وهناك شخصيات لأول مرة نسمع عنها في الساحة السياسية، وأصبحت تتصدر الأحزاب والمشهد الانتخابي، ولا ندري صندوق الاقتراع ماذا سيفرز .. على حد قوله ..

ويؤكد الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان إن الترهل الاداري متوارث من حكومات سابقة وتديره بشكل محدود ضمن الإمكانيات المتاحة، ولا يوجد شيء جديد أو معززات أو أي مميزات حتى يتم إدارة هذا الملف بشكل جيد.

وأشار رمضان إلى خطط حزبه الاقتصادية في مجال القطاع العام الذي هو خدمات مثل بناء المستشفيات، الجامعات العامة، وهذا يرفع اقتصاد البلد، ويحل مشكلة البطالة، ويخفف الازدحام في المرافق العامة، مثل الجامعات الحكومية والمستشفيات، فالبلد بحاجة إلى مستشفيات ومرافق عامة، وهذه مشكلة اقتصادية أصلاً غير أنها خدمات بنية تحتية.

وأضاف لدينا في الحزب خطة اقتصادية ضخمة، منها تشجيع الاستثمار من خلال تحفيز للمستثمرين وإعطائهم قطع أراضي وتوفير الطاقة وتقليل الضرائب.

ووفقاً للأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني فإن برنامج الإصلاح المالي للحكومات العابرة في الأردن يحقق نتائجه المرجوة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي، والبرنامج لا يرتبط بحكومة معينة بل هو عبر الحكومات المتعاقبة، مما يعزز من استدامته .

وعن خطة الحزب الاقتصادية قال المومني لدينا في حزب الميثاق سياسة شاملة تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة، التجارة، السياحة، تكنولوجيا المعلومات، والنمو الاقتصادي، ولدينا خطة مكونة من خمسة محاور للتعامل مع مشكلة البطالة، وهي الريادة والابتكار باعتبارهما جزءا أساسيا من النهوض الاقتصادي، ويشجعان على تطوير أفكار جديدة تسهم في خلق فرص عمل، ثم الاستثمار، بضرورة جذب الاستثمار بشكل فعلي، ويجب أن يقارن الأردن نفسه بالدول الأخرى لضمان بيئة استثمارية تنافسية، ثم التدريب فقد لاحظ الحزب أن خريجي الجامعات لا يحصلون على التدريب الكافي لدخول سوق العمل، ويؤكد على أهمية توفير برامج تدريبية لتأهيلهم بشكل أفضل، ثم الإحلال، إذ يدعو الحزب إلى استبدال العمالة الوافدة بعمالة محلية ذات دخول مجزية، مما يسهم في خفض معدلات البطالة بين الأردنيين، وأخيراً التشبيك، حيث يشدد الحزب على ضرورة وجود آليات فعالة للتشبيك بين الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال، لضمان توافق العرض مع الطلب في سوق العمل.

ويؤكد الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات على أن الملف الاقتصادي فيه تخبط كبير وأحدث مشاكل، ودليل ذلك أن الذي وصلنا له من حجم مديونية وتردي مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، وعدم وجود شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، وعدم التخفيف من مشكلة الفقر والبطالة وعدم إيجاد فرص عمل، وعدم تحسين الخدمات وعدم تحقيق أو خلق الرفاهية، فهذا يعني إنه محل نقد، ولا شك بأن الشكل الذي تديره الدولة لموضوع الاقتصاد شكل غير صحيح، ولا بد من الانتقال لتغيير هيكلي وبنيوي لموضوع الاقتصاد، نحن ندعو ونتبنى النظرية الديمقراطية الاجتماعية المطبقة في أغلب شرق دول أوروبا، ولها شيء مرادف أو رديف، تسمى نظرة الاقتصاد المختلط التي تدعو إلى تهذيب رأس مال الفرد باتجاه الجماعة.

وفي الوقت الذي أكد فيه أن حزبه لديه رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي، وإذا وصل للسلطة سيتبنى النظرية الديمقراطية الاقتصادية السائدة في شرق أوروبا، والتي حققت الرفاه وحققت العدالة الاجتماعية، وأكد على ضرورة خلق سياسة متوازنة، وتطبيق النظرية الاجتماعية، فقد حققت الرفاه في أغلب الدول، مثل الدنمارك وألمانيا وأوروبا التي حققت الرفاه لشعوبها، وهي شبيه بالنظام الإسلامي الذي يعني الاقتصادي المختلط، فلا بد من إعادة بنيوية هيكلية للاقتصاد ولا بد من الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ومراعاة الحقوق الأساسية للعمال، ولا بد من تغيير قانون الضريبة بفرضه على الأغنياء وعلى الشركات الكبيرة، مما يعني أن شكل الاقتصاد يحتاج إلى تغيير كامل، ولا بد من بناء شراكات حقيقية مع القطاع الخاص، وقيام عنصر المسألة والمحاسبة.

وتابع قائلاً: لو كانت السياسات الاقتصادية الحالية فعالة لرأينا فرص عمل عديدة، فالواقع يتحدث عن نفسه، فهذه السياسات قطعاً ليست فعالة ولم تحدث أي فارق، ولم تخفف أي من نسبة البطالة، لم ترفع مستوى الدخل، ولم تحسن مستوى الأجور، بل بالعكس هي ترهق المواطن ولا تتجه إلا إلى جيب المواطن، ولا تتجه إلا إلى فرض الرسوم، وفرض الضرائب، ولا تتجه للمحاسبة والمساءلة الحقيقية واستعادة الأموال منهوبة، أو إعادة الأموال الذاهبة إلى الملاذات الآمنة، ولا تتجه إلى محاسبة الفاسدين.

وأشار إلى العديد من الملفات التي تستطيع من خلالها أن تحدث فيها فارق وتحسين وتغيير الشكل الاقتصادي، لكن المساعي غير مجدية، وتتجه باتجاه التسكين والتخدير، بدليل إن حكومة بشر خصاونة زادت حجم المديونية إلى أحد عشر مليار ونصف، وهذا مؤشر سلبي مما يدل على عدم وجود نمو اقتصادي وعدم وجود فرص عمل، وعدم وجود بيئة جاذبة للاستثمارات، ولا يوجد رفع للأجور وهناك غلاء للمعيشة وهناك تضخم.

ويؤكد الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج إن الملف الاقتصادي أوكل لغير أهله، قائلاً: نحن لدينا القدرات ولدينا الخبرات، ونحن نورد للعالم أشخاص لديهم من القدرة والخبرة والإمكانيات الإبداعية لتؤهلهم ليكونوا في كل مجالات. متى يصبح الخلل؟ إذا وضعنا الرجل المناسب في المكان غير المناسب، وإذا وضعنا رجل غير مناسب في مكان ليس له. هنا لن ينتج، وهذه طبعاً سياسة تتبع لتدمير الاقتصاديات في العالم.

وقال نحن مشكلتنا في الواسطة والمحسوبية، مشكلة التعيينات بناء على أسس مناطقية وجغرافية وكذا، أتأمل إن شاء الله في هذه الأيام أن تتدخل الأحزاب، لأن الأحزاب لا ترتبط بمنطقة أو جغرافيا أو بعشيرة أو بكذا، فإذا ولينا الأمر للكفاءة أكيد سوف يتحسن الوضع الاقتصادي أكثر وأكثر.

وأضاف إن خطتنا الوحيدة والأصلية لحل هذا الملف هي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، والابتعاد عن الواسطة والمحسوبية، فنحن نبحث عن شخص منتمي للهوية الأردنية، نبحث عن شخص منتمي وعنده ولاء وعنده خبرة وقدرة، ليس أي شخص أضعه وزير سياحة أو وزير اقتصاد أو وزير داخلية.

نريد شخصاً قادراً على الأداء بهذا الجانب، ولديه أفكار ولديه إبداعات، ليس لأنه ابن فلان، و مطلبنا العدالة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وشدد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة إن الملف الاقتصادي ينفذ فقط شروط البنك الدولي وشروط صندوق النقد الدولي، بالإضافة لتنفيذهم لشروط الداعمين،

والمشكلة أن خدمة الدين العام تساوي موازنات ما يصرف على وزارتي الصحة والتعليم في الأردن، وهذه مسألة خطيرة.

ودعا الرواشدة إلى وجوب إعادة النظر في كل شيء، السياسات الضريبية، التهرب الضريبي، وكل شيء خاطئ في هذا الملف بالذات، وكأننا نحن مرغمين في الأردن على تنفيذ ضغوط مؤسسات الإقراض الدولية، وبالتالي فإن خدمة الدين والمديونية أصبحت أعلى من الناتج القومي المحلي، مما يحتم علينا إعادة النظر في كل هذه الجلسات الخاطئة والمحاسبة على قواعد الشفافية.

وأشار الرواشدة إلى أن حزبه في حال وصوله الديمقراطي إلى السلطة، فإنه سيعيد النظر بكامل المؤسسات التي تم خصخصتها، سواء في قطاع الاتصالات، قطاع التعدين، أو في قطاع الطاقة، حتى قطاع الخدمات، وملف قطاع النقل.

ووفقاً للأمين العام لحزب تقدم علي دردور فإن الأردن بشكل عام يعاني من ركود اقتصادي قاتل. مضيفاً إن حزبه يسعى ويرى أن التشارك في قطاع الأعمال الخاص هو من الأهمية في مكان باستثمار الموارد المادية من أجل القطاع الخاص، مع الاهتمام في قطاعات ومشاريع كثير مهمة، ولكن لدينا خطة طموحة اقتصادية متكاملة تهتم بالموارد المالية، ويجب النظر بقلق شديد إلى ارتفاع الدين العام وتكلفته.

أما الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب، فيرى إن سياسة الانفتاح والخصخصة دمرت البلد، وهلكت البلد، مشيراً إلى أن مديونية البلد في بداية هذه السياسة كانت لا تتجاوز ربع مليار، والآن وصلت لواحد وأربعين مليار، وارتفعت البطالة وازداد الغلاء.

وقال: نحن ندعوا لإعادة النظر في النهج الاقتصادي بالدمج بين القطاعين العام والخاص كمرحلة انتقالية، وتعزيز دور الدولة نفسها في عملية البناء الاقتصادي، وهذا نهج الدول التي اعتمدته وسارت عليه ولا تزال متماسكة وقائمة، فسوريا مثلاً خاضت حرباً داخلية استمرت 11 سنة، ولو كانت قطاع خاص لانتهت سريعاً، لكن القطاع العام هو الذي حافظ على استقرارها.

وأعرب حزب الوفاء الوطني وعلى لسان أمينه العام مازن أحمد الضلاعين عن انتقاده لإدارة الحكومة للملف الاقتصادي، مشيرًا إلى أن المديونية في ارتفاع مستمر، وأن خصخصة القطاعات الرئيسية لم تظهر عوائدها بشكل واضح، مضيفاً أن التجاوزات التي تشهدها الموازنة من عام إلى عام والديون المتزايدة تعتبر مؤشرات خطيرة، وأن المشاريع التنموية مثل الفوسفات والبوتاس كان يجب أن تكون رافدًا أساسيًا للاقتصاد الوطني، بدلاً من أن تذهب أرباحها إلى الشركات الخاصة.

وأوضح الضلاعين أن الحزب يرى إن الخصخصة لم تحقق الفائدة المرجوة للأردن، مما يعكس قصورًا حكوميًا واضحًا.

وفيما يتعلق بخطته لإدارة الملف الاقتصادي، دعا الحزب إلى مشاركة أوسع في مجال الاستثمار، بحثًا عن استثمارات حقيقية وناجحة، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لدعم اقتصاد البلاد وتحقيق عوائد ملموسة، مشيرا إلى أن 75% من الميزانية تذهب إلى بند الرواتب دون وجود عوائد واضحة لدعم الموازنة، مما يستدعي البحث عن حلول اقتصادية فعالة.

وأشار الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى العماوي إلى أن الحزب الوطني الإسلامي وبعض الأحزاب الأخرى لديها ملف اقتصادي واستثماري تسعى الى تقديمه للحكومة في حال الوصول إلى البرلمان، سواء من خلال كتلتها النيابية أو بالتحالف مع أحزاب أخرى.

وقال العماوي إن الحزب يرى أن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من تقديم ملف اقتصادي أو استثماري يحفز الاستثمار ويعزز الاقتصاد، مما أدى إلى رحيل العديد من المستثمرين إلى دول مجاورة بحثًا عن بيئة أكثر تسهيلًا للاستثمار، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

وأكد الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع أن إدارة الملف الاقتصادي، يعتمد في قدرة الحكومة على تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيف معدلات البطالة، وإعادة بناء الطبقة الوسطى، وأن التقييم الكامل لأداء الحكومة يتم بناءً على تحقيق هذه الأهداف الأساسية.

وبالنسبة لحزب "عزم"، أضاف نفاع أن من يمتلك رؤية واضحة لإدارة الملف الاقتصادي الذي يتضمن خطة شمولية تستهدف النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة، إذا نجح الحزب في تحقيق

هذه الأهداف، سيزيد ذلك من شعبيته ويثبت للمواطنين أنهم حققوا نتائج ملموسة وصادقة في إدارة الشؤون الاقتصادية، مشيراً إلى أن الخطة الاقتصادية يجب أن تكون شاملة وتشمل قطاعات متعددة مثل السياحة، الزراعة، الصناعات الخفيفة والمتوسطة، التعدين، والخدمات اللوجستية، حيث تمثل هذه القطاعات أعمدة الاقتصاد الأردني الرئيسية، من خلال التركيز على هذه القطاعات وتحقيق النمو والتنمية فيها، يمكن للحكومة أن تحقق تقدماً ملموساً وتحسيناً في أوضاع الاقتصاد والمجتمع.

وبحسب الأمين العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين فإن الملف الاقتصادي يشكل تحدياً كبيراً خاصة مع سياسات ترحيل الأزمات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، وها نحن اليوم نجني ديناً عاماً يقارب 41 مليار وبطالة تشكل 25% بشكل عام، وبين الشباب والشابات تشكل 45%، فنحن في سياق صعب، ولكن لدينا بنية ديجيتالية ممتازة مقارنة بالدول المجاورة وطاقات بشرية هائلة في مجال الابتكار والريادة الرقمية، وعلينا أن نعمل على الطاقة المتجددة والزراعة العضوية والصناعات الإبداعية التي جعلت من الأردن مساحة جاذبة لصناعة الأفلام، وعلينا أن نعزز السياحة التنموية والبيئية، ففي الأردن تنوع طبيعي هائل، ولدينا رواد في مجال الألعاب الإلكترونية والتصميم، ونحتاج أن نعمل على التسويق والاستثمار بشكل أكثر فعالية لنيسر البيئة وتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة معاً، نعرف جيداً أن هذا لا يتحقق بدون تعليم نوعي وله صله بسوق العمل ومستقبل العمل، ومن المهم إعادة النظر في إدارة الاقتصاد الوطني.

وقالت دودين إن لدى الحزب وجهة نظر المتمثلة باقتصاد السوق الاجتماعي والتي يتضمن توجيه الإنفاق العام لتوفير خدمات نوعية في القطاعات الأساسية الرئيسية التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية، وعلينا أن نجد طريق العودة إلى نموذج الدولة المنتجة.

وقال الناطق الرسمي باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف إننا ننتقد بشدة إدارة الحكومة للملف الاقتصادي، وأن الحكومات المتعاقبة زادت من تفاقم المشاكل الاقتصادية، وأن هذه الإدارة تعتمد على التخبط والاستدانة، مما أدى إلى رهن الأردن لصندوق النقد الدولي وأمريكا والغرب وللقروض، وذلك على حساب النهضة الاقتصادية الحقيقية وإشراك الشمل الوطني في إصلاحات سياسية واقتصادية فعالة.

وأضاف عساف أن النهج الحالي للحكومة يقف عائقاً أمام النهضة الاقتصادية، حيث يتم تجاهل الإصلاحات السياسية الحقيقية والمشاريع الوطنية الاقتصادية التي يمكن أن تنهض بالواقع الاقتصادي وتعالج الكثير من المشاكل، وعلى رأسها وقف الاستنزاف والفساد الذي ينهب الوطن والمواطن وموارده، وأن السياسات الاقتصادية المتعاقبة للحكومة أضرت بالوطن ومستقبله بشكل كبير.

وأشار عساف إلى أن الحزب يمتلك برنامجاً اقتصادياً معلناً، وصفه الخبراء وأصحاب الاختصاص بالبرنامج الطموح والعملي، وأن هذا البرنامج، الذي يتضمن مشروع "الأردن 2030"، يقدم رؤية شاملة ومتكاملة لمعالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم طرح هذا المشروع مؤخراً بالتفاصيل التي تم ذكرها سابقاً.

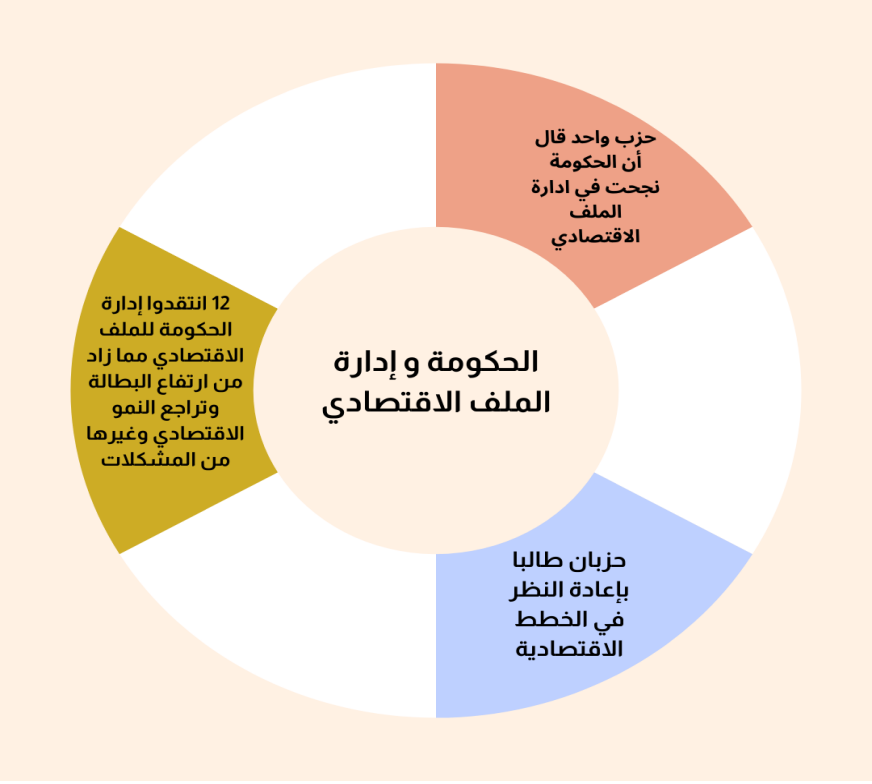

خطط الأحزاب لتطوير بعض إدارات القطاع العام

دعت أحزاب إلى تطوير حقيقي لقطاعات رئيسية وحيوية ذات بعد استراتيجي تتلخص بتطوير وإصلاح منظومة التعليم المدرسي والجامعي بحيث يستعيد الأردن مكانته المرموقة السابقة كأحد أهم الدول العربية في جودة التعليم ومخرجاته.

ودعت أحزاب إلى العودة للاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجيات فاعلة للنهوض من جديد بهذا القطاع الحيوي من خلال تطوير التشريعات واستصلاح الأراضي، والبحث عن أماكن الحصاد المائي، والتوسع في الرقعة الزراعية وتعليم وتوجيه الشباب للزراعة، وتولي الحكومة مسألة تسويق المنتج مما يشجع الشباب للتوجه للعمل في هذا القطاع، ومن الممكن أن تذهب الحكومة لتوزيع أراضي بأجور رمزية على الشباب الذي يرغب بالعمل في هذا القطاع.

وانتقدت أحزاب سياسات الحكومة في قضايا النقل العام التي لم تعد تواكب احتياجات الأردن الحديث، منتقدين تجربة القطار السريع الذي لم يحل مشكلة بقدر ما أدى إلى تضييق الطرق في عمان، وخلق المزيد من الأزمات والاختناقات، داعين للتوجه إلى استعمال السكك الحديدية داخل عمان وبين المحافظات.

الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى العماوي قال إن حزبه يركز بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على قطاعات الزراعة، المياه، الطاقة، والنقل، حيث تعتبر هذه القطاعات مترابطة بشكل وثيق لتحقيق هذا الهدف.

وفي مجال التعليم قال العماوي: لدينا لجنة خاصة قدمت دراسة وبحثاً بالتعاون مع الأكاديميين والتربويين من الوزارات المعنية لتطوير المناهج وإعادة النظر فيها، وفي مجال الزراعة لدى حزب الوطني الإسلامي استراتيجية تسعى إلى تعزيز قطاع الزراعة، حيث يشمل ذلك استثمار الأراضي الصحراوية والقابلة للزراعة، والسماح للمواطنين الأردنيين بالتصرف في الأراضي دون تسجيلها بأسمائهم بمساحات تتراوح من خمسة إلى عشرة دونمات لأغراض الزراعة والاستثمار الحرفي أو الصناعي.

علاوة على ذلك، أكد الحزب ـ بحسب العماوي ـ على أهمية تنفيذ استراتيجيات حصاد المياه في المناطق الصحراوية، ودعم الاستخدام الفعال لمياه الأمطار والموارد المائية الأخرى، بدلاً من الاعتماد على حفر الآبار الارتوازية كما يحدث في الدول المجاورة، كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة في منطقة الأغوار، التي تُعتبر سلة غذائية مهمة للأردن وتلبي معايير الجودة العالمية، وتعزيز استدامة الموارد المائية، وتبني سياسات فعالة مثل حفر الآبار لتجميع مياه الأمطار، ومنع فتح الصرف الصحي على مياه الأمطار التي تلوث مياه الري في الأغوار.

ويرى الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان إن الإصلاح يجب أن يتم ضمن الإمكانيات المتاحة، فالأردن بحاجة إلى وسائل نقل تربط محافظات المملكة مثل مترو كهربائي سريع، يخفف العبء ورافع اقتصادي ويحل مشاكل بطالة.

وأضاف إذا أردت أن أحل مشكلة البطالة، فيجب أن تكون البنية التحتية لدي صلبة. أنا ليس لدي نقل، فالمشروع الأخير للباص السريع أتلف كل الطرقات في عمان، وسبب أزمات اليوم، يجب أن يكون هناك طريقة للنقل التي تربط جميع المحافظات بطريقة سلسة مثل الدول الأخرى.

والتعليم يجب أن يكون منهجنا قوي جداً، والتعليم في الأردن يتراجع عن قبل 20 سنة، التعليم القديم كان أقوى من هذه الأيام.

وأوضح الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات رؤية حزبه التي وصفها بالشاملة لإصلاح ملفات رئيسية وهامة في القطاع العام، قائلاً: إننا ندعو أن يكون هناك قطاع شامل متكامل وفعال تتعزز فيه ثقافة وعي المواطن بترك السيارات الخاصة لتخفيف الازدحام المروري والانبعاث الكربوني، حتى نتوجه إلى وسائل النقل العام بحيث إنه يقبل عليه المواطن من خلال حملات التثقيف والتوعية، أيضا ندعو إلى استثمار في تطوير البنية الإلكترونية من الأتمتة من بطاقة الدفع الإلكتروني أن تكون متاحة 24 ساعة، وليس فقط خلال وقت الدوام، وأن يكون هناك رحلات منتظمة، وأن يكون هناك مسارات محددة وتحديث أسطول الباصات وتطويرها وصيانتها، وأيضاً لا بد من الاستثمار في البنية التحتية في الطرق وتحسينها والجسور للوصول إلى تأمين مسارات للقطار الخفيف والباص السريع.

نحن لنا رؤية في موضوع الباص السريع، أنه على المدى القريب لا يحقق رؤية المواطن، قد يحدث فرق، فالآن يلبي حاجة وخدمة، لكن هو ليس بالمشروع المستقبلي الناجع الذي نتطلع من خلاله إلى تأمين حاجة المواطن في موضوع النقل العام، نحن لا نقول إننا نريد أن نعدم هذا القطاع الذي كلف مئات الملايين، أعتقد فوق المئتان مليون، نحن نرى كحزب في موضوع النقل أنه لا بد من إدخال القطار الخفيف، ولا بد من توزيع التنمية والثروة بشكل عادل على كافة محافظات المملكة، وألا يقتصر على عمان والزرقاء، ونرى أن يكون هناك استثمار يتم من خلاله دمج الباص السريع مع القطار الخفيف، بحيث لا يتعارض مسار القطار الخفيف مع مسار الباص السريع أو التردد السريع حتى لا نلغي هذا الاستثمار الذي كبد الدولة مئات الملايين.

ولا بد للدولة أن لا تتوجه لتحميل أعباء مالية بالاقتراض، وأن لا تقدم على أي مشروع يكون فيه مخاطرة تحمل الدين أو تحمل مخاطر فشل هذا المشروع، فيكون الحل أن نلجأ للاستدانة أو القروض، فبالتالي نحمل الأجيال القادمة عبء سداد هذا المشروع.

يبلغ حجم إنفاق المواطن الأردني على النقل العام 17% من دخله ونستطيع أن نقلص حجم إنفاقه إلى 5% من خلال تنظيم نقل آمن فعال متكامل وهكذا نكون وفرنا على المواطن 12% من هذا الهدر.

أما في مجال التعليم ندعو إنه يكون هناك تغيير باتجاه تعزيز البحث العلمي وصناديق البحث العلمي، وأن يكون رقابة أكثر على الجامعات، والابتعاث بأن يكون القرار شريك بين الجامعة ووزارة التعليم العالي وليس للجامعة فقط. ويوجد جامعة كثير كان يفرض عليها أن تبتعث أشخاص، ولم يبعثوا على الرغم من أنهم ذهبوا ودفعوا لوزارة التعليم العالي.

نحن نرى أن القطاع الزراعي هو القطاع المهم، فلا بد من دعم المزارع نسعى إلى تأمينه في التأمين الصحي المجاني، ندعو أيضاً أن تتولى الدولة مسؤولية تأمين منتجه، بحيث يمنع الاستيراد من الخارج عند نزول المنتج المحلي، وإذا كان يوجد وفر من المنتج في السوق المحلي يجب على الدولة أن تتولى تصدير هذا المنتج إلى الخارج لأن هذا اقتصاد وطن.

وهذا المزارع عندما يبيع منتجاته يحصل على مردود يعتبر اقتصاد وطني سيتم تدويره ضمن المنظومة الاقتصادية.

ووفقاً للأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج فإن خطط حزبه لتطوير قطاع التعليم تركز على توفير وسائل تعليم ومدارس ومباني مجهزة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتطوير المناهج وتحديثها بما يتلاءم مع التطور والتقدم التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأشار إلى ملفات كبيرة، فإذا بدأنا بالزراعة فهي جزء من أهم مصادر الدخل في الأردن، ولدينا أراضي خصبة ولدينا استثمارات ويجب أن يكون لدينا استثمارات الجانب الزراعي، وأن نعطيها أهمية.

التعليم أيضا يجب أن يعود الأردن كما كان سابقا بأنه مميز بالتعليم الجامعي والتعليم المدرسي، ويجب أن لا يكون تجارة بهذا التعليم، وأن لا يذهب باتجاه التعليم الخاص، والأساتذة المدرسين الخاصين.

والنقل هو ملف كبير قليلاً، وحقيقة عندما تقارنه مع العالم الآخر المتطور، نجد أننا متأخرين في النقل، وهذا له تكلفة، فعندما نتحدث عن النقل العام أو نتحدث عن وسائل النقل الداخلية في عمان أو الزرقاء والمدن الكبيرة والتي يوجد فيها ازدحامات، لو توفر وسائل نقل سهلة وسلسة، أكيد كل فرد سيركن سيارته يركب بوسائل النقل العام.

وحول خطط الحزب في الإصلاح قال الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد إن تطوير قطاع الزراعة يبدأ بالبحث عن مصادر مياه متجددة والبحث عن تحلية مياه العقبة، لتوفير كمية مياه كافية للسقاية والري، بالإضافة لمنع استيراد كافة المنتجات الزراعية من الخارج لصالح المنتج الأردني، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الأردنية ضمن مواصفات معيارية تنافس في بعض الدول، لأن المنتج الزراعي الأردني غير مقبول في بعض الدول.

وتابع قائلاً يجب بناء مصانع تسمى مصانع التدريج للمنتجات الغذائية، للحفاظ على الإنتاج الزراعي لحين تصديره ويجب أن تقدم الدولة قروضاً للمزارعين، وإعفائهم من القروض والغرامات المترتبة عليهم، لأن المزارعين في بعض الأحيان، يضطرون لبيع محصولهم الزراعي، بخسارة،

بسبب سوء إدارة الدولة للموسم الزراعي، وعدم توجيه المزارعين، بما يجب زراعته في كل موسم، والكميات المناسبة في الموسم.

وحول إصلاح التعليم قال أبو زيد لا نقبل أن يكون التعليم في الأردن قائماً على تخصصات راكدة تولد البطالة في الجامعات، ولا نقبل أن يكون التعليم التقني والمهني فقيراً جداً في المدارس الحكومية والخاصة، ولا تصدر الدولة العمالة الماهرة من المدارس الصناعية للسوق المحلي، وسد الفجوة الهائلة بين العمالة الوافدة، والعمالة المحلية في هذه المهن بالذات.

وقال أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة إن أول المشكلات الضريبة على المواد التي تدخل في الزراعة، وعدم حماية الإنتاج الزراعي، واعطاء رخص بمواسم الإنتاج للمزارع الأردني، والتصدير خارج الأردن، وعدم تشجيعه في الأردن.

أما بالنسبة للتعليم، ففي البداية يجب احترام المعلم، بناء معلم حقيقي، ومربي أجيال، وليس فقط موظف، وبناء نقابة المعلمين، وإعطائها دورها الحقيقي، وتغول المدارس الخاصة على حساب قطاع التعليم، مثل تغول القطاع الخاص الصحي على القطاع الصحي الحكومي، ويجب فصل وزارة التعليم عن وزارة التعليم العالي، لأن وزارة التربية من أكبر الوزارات الحكومية الأردنية من حيث الأعداد، والعبء الذي يقع على كاهل الوزارة، وإعادة المناهج الحقيقية والصحيحة، وإبعاد كل ما يسمى اتفاقية سيداو، وكل ما يسيء إلى تاريخنا العربي والإسلامي.

وقال عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي عمر عواد نحن بحاجة لقانون دخل تصاعدي يرفع الضريبة على القطاعات اللي تحقق أرباحاً خيالية، يخضع قطاعات لا تخضع للضريبة أيضاً.

كما أن الطاقة ملف سيادي، وقلنا إن هناك اتفاقيات مكبلة للأردن بهذا الموضوع، أولاً إحنا ضد اتفاقية الغاز المبرمة مع العدو.

وعن قطاع الزراعة قال عمر عواد إنها الأهم حالياً في المنطقة، فنحن مقبلون على الانتخابات وبرنامجنا أعماله محددة، وقبل الحديث عن القطاعات يجب الحديث بلا شك عن الأساس في كل هذه القطاعات ويجب أن تتحدد هوية الدولة الاقتصادية.

ويقترح الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن أحمد الضلاعين خطة شاملة لتحسين قطاع النقل العام، بدءًا من إصدار التراخيص التي تعتبر الأساس لتنظيم النظام المروري، حيث يجب إلزام المباني بتوفير مواقف سيارات لمنع الاعتداء على الأرصفة والطرق من قبل السيارات، وتطوير وسائل النقل العامة لتكون آمنة ونظيفة، وإدارتها بفعالية من قبل مؤسسات النقل العام، ويجب أن تتضمن هذه الحافلات صيانة دورية وتشغيل بمواعيد دقيقة لتحسين خدمات النقل وجعلها خيارًا جذابًا للمواطنين.

ويشدد الحزب على أهمية إعادة تنظيم الشوارع لتخصيص مسارات مختلفة للسيارات الخاصة وحافلات النقل العام، بهدف تحسين تدفق الحركة وتقليل الازدحام الذي يؤثر سلبًا على حياة المواطنين وأوقاتهم.

وفي قطاع الزراعة، يركز الحزب على عملية التسويق بفتح أسواق للمنتجات، وتشجيع المزارعين على زراعات غير تقليدية، خاصة في منطقة الأغوار مثل زراعة النخيل، لمواجهة الفائض في الإنتاج التقليدي بدون تسويق.

أما في قطاع التعليم، فيسعى الحزب إلى تطوير المناهج بالابتعاد عن أسلوب التلقين، وتشجيع الطلاب على الاعتماد على أنفسهم في البحث عن المعلومات، مما يعزز ترسيخها لديهم.

وفي قطاع النقل، يقترح الحزب نقل المجمعات التجارية والدوائر الحكومية خارج التجمعات السكنية لتخفيف الازدحام المروري، وتوفير وسائل نقل تربط بينها، خاصة في ساعات الذروة، للمساهمة في تقليل الضجيج وخلق بيئة سكنية أكثر صحة. كما يدعو الحزب وزارة البلديات إلى إلزام المباني بتوفير مواقف سيارات لمنع الاعتداء على الأرصفة والطرق من قبل السيارات.

واوضح الأمين العام للحزب الوطني الإسلامي مصطفى العماوي إن لدى حزبه خطة لتطوير قطاع النقل العام في الأردن وضعها عدد من الخبراء والباحثين، تشمل التركيز على الحاجة إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، والحزب يعبر عن استعداده لتقديم برنامج للحكومة المقبلة، يشمل حلولًا لمشاكل النقل العام، مثل الاستعانة

بالشركات الخاصة لتقديم حلول وعروض لتطوير هذا القطاع على نفقتها نظرا لعدم قدرة القطاع العام على تحمل التكاليف، بما في ذلك القطارات والطيران.

وأضاف إن الخطة تناقش أيضًا ضرورة تخفيف الزحام في المدن من خلال جمع الوزارات والمباني الحكومية في مناطق محددة، مما يسهل على المواطنين التنقل بينها دون صعوبات إضافية، كما تشمل خطة لتطوير شبكة قطارات تربط مختلف مناطق المملكة، مثل الربط بين الزرقاء وعمان والشمال والجنوب، لتخفيف الضغط على الطرق السريعة.

وقال الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع إنه عند الحديث عن التنمية الشمولية وتحديد الهوية الاقتصادية للدولة الأردنية، يركز حزب عزم على تحسين نوعية التعليم وتوجيهه بشكل يتناسب مع احتياجات السوق. حيث يرى الحزب أن التعليم يجب أن يكون مرتبطاً بالهوية الاقتصادية للبلاد التي تعتمد على السياحة والزراعة والصناعات. لذا، يتعين توجيه الطلبة للدراسة في هذه المجالات مع توفير التدريب المهني العلمي والأكاديمي هذه الرؤية الشمولية تأتي من استراتيجية الحزب السياسية والاقتصادية، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وجذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز منظومة الاستثمارات الوطنية، في جميع القطاعات التي تحدثت عنها رؤية الحزب و من ضمنها الزراعة ثم تأهيل الطلبة و توجيههم للدراسة و اختيار تخصصات يطلبها السوق بحيث يجد الخريجون سوق عمل يستوعبهم وينتظرهم، بدلاً من العكس.

وأوضح الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق ان حزبه مع مجانية التعليم الجامعي لكن مع تغيير في نمط الجامعات الأردنية، فالتعليم في الأردن، مع احترامي الشديد، بوجود الموازي، هو تعليم طبقي، لمن يمتلك المال،وعلاوة على ذلك، النسب، فكم فرصة معدل التوجيهي على التنافس، لا يمثلون 40% من المقاعد.

وتساءل الشناق عن الأبحاث التي لها علاقة بالواقع الأردني قائلا لا علاقة لها بالواقع والأصل في الأبحاث أن تساعد في النمو والنهوض في البلد، فلا توجد أبحاث أردنية متعلقة بالواقع الأردني، لا على المستوى الصحي، ولا الطبي، ولا الزراعي، ولا أي شيء يتعلق بالواقع الأردني، فالجامعات بحاجة إلى مراجعة شمولية، في التعليم ومجانية التعليم، سواء أو في دور الجامعات، والنهضة الوطنية من خلال الأبحاث.

واشار الشناق الى أبرز التغييرات والتحسينات في قطاع التعليم من وجهة نظره واختصرها بثلاثة أمور هي المدرس، المنهاج، البيئة المدرسية.

وقالت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين ان الحزب الديمقراطي الاجتماعي يؤمن بالتحديث على ان تكون كفاءة الادارة العامة وحسن إدارة الموارد والإنفاق العام مرتبطة ايضا بتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الحمايات الاجتماعية لجميع المواطنين والمواطنات ، ومن المهم أن نسعى للاحتكاك بموقع المسؤولية عبر السلطة التشريعية اليوم، وبأننا نسعى لأن نشكل تصورا حقيقيا يجمع بين النظرية، والممارسة التقنية "التكنوقراط" والرغبات الشعبية المحقة وأخيرا التجربة العملية في موقع السلطة والمسؤولية.

وأشارت إلى أن لدى الحزب 22 ورقة قطاعية تم تطويرها من خبراء قطاعيين ، ولدينا لجان قطاعية لديها مواقف واضحة من قضايا تمس المواطنين و المواطنات ، ونحن نتحدث عن تحسين نوعية حياة المواطنين وحسن إدارة الإنفاق العام و نرى ان التحديث ضرورة لكن يجب ان تطرح كل البرامج توازنا بين متطلبات التحديث و العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وقالت في البرنامج تركيز على الحماية الاجتماعية والحريات العامة ، قطاعيا لدينا طرح واضح لتحسين نوعية التعليم و عدالة الوصول الى فرص التعليم ، القطاعات الاساسية تهمنا الصحة و التعليم و النقل الآمن النظيف بيئيا و لدينا منظور اقتصادي مرتبط باقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعني أن القطاع الخاص يبتكر و يبدع ويخلق فرص عمل لكن يجب أيضا تحقيق الحماية الاجتماعية للعامل بما يضمن كرامة العيش و من هنا لدينا اهتمام خاص بالتعاونيات الزراعية و الصناعية و الخدمية وتطوير البيئة الداعمة للمشاريع متناهية الصغر ، لدينا برنامج لوقف كل أشكال التمييز ضد المرأة و ايضا برنامج بيئي صديق للانسان و رفيق بالحيوان والنبات ، نرى الثقافة و الفنون كأساس في التغيير الاجتماعي المطلوب المعزز لحرية التعبير و الرأي و كرافد للصناعات الثقافية و تطوير الحوار في الفضاء العام .

وأشار الناطق باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف الى ان حزبه أعلن عن تقديمه عدداً من الدراسات المنفردة منذ تأسيسه في عام 1992، مستعرضاً دراسته المتكاملة الأولى في

عام 2014 تحت عنوان "أردن للغد". كما أطلق الحزب دراسة جديدة قبل عامين بعنوان "مشروع الأردن 2030"، التي شملت 17 مجالاً من مجالات التنمية المستدامة.

وأكد الحزب أن هذه الدراسات قدمت رؤية حقيقية تمت صياغتها من قبل حوالي 300 خبير ومختص ومسؤول في مختلف المجالات. واشتملت الدراسة الأخيرة على حوالي 290 مشروعاً وخطة متكاملة تهدف إلى معالجة كافة المشاكل الاقتصادية.

وأوضح الحزب أن هذه الدراسات والبرامج منشورة ومعلنة، وتشمل تفاصيل دقيقة حول مختلف القطاعات مثل الزراعة، والتعليم، والنقل، وغيرها من مجالات التنمية المستدامة الـ17. وقد قام الحزب بشرح هذه الرؤية بشكل مستفيض في عدة مناسبات، مؤكداً أنه يمتلك برنامجاً تفصيلياً لكل مجال من هذه المجالات.

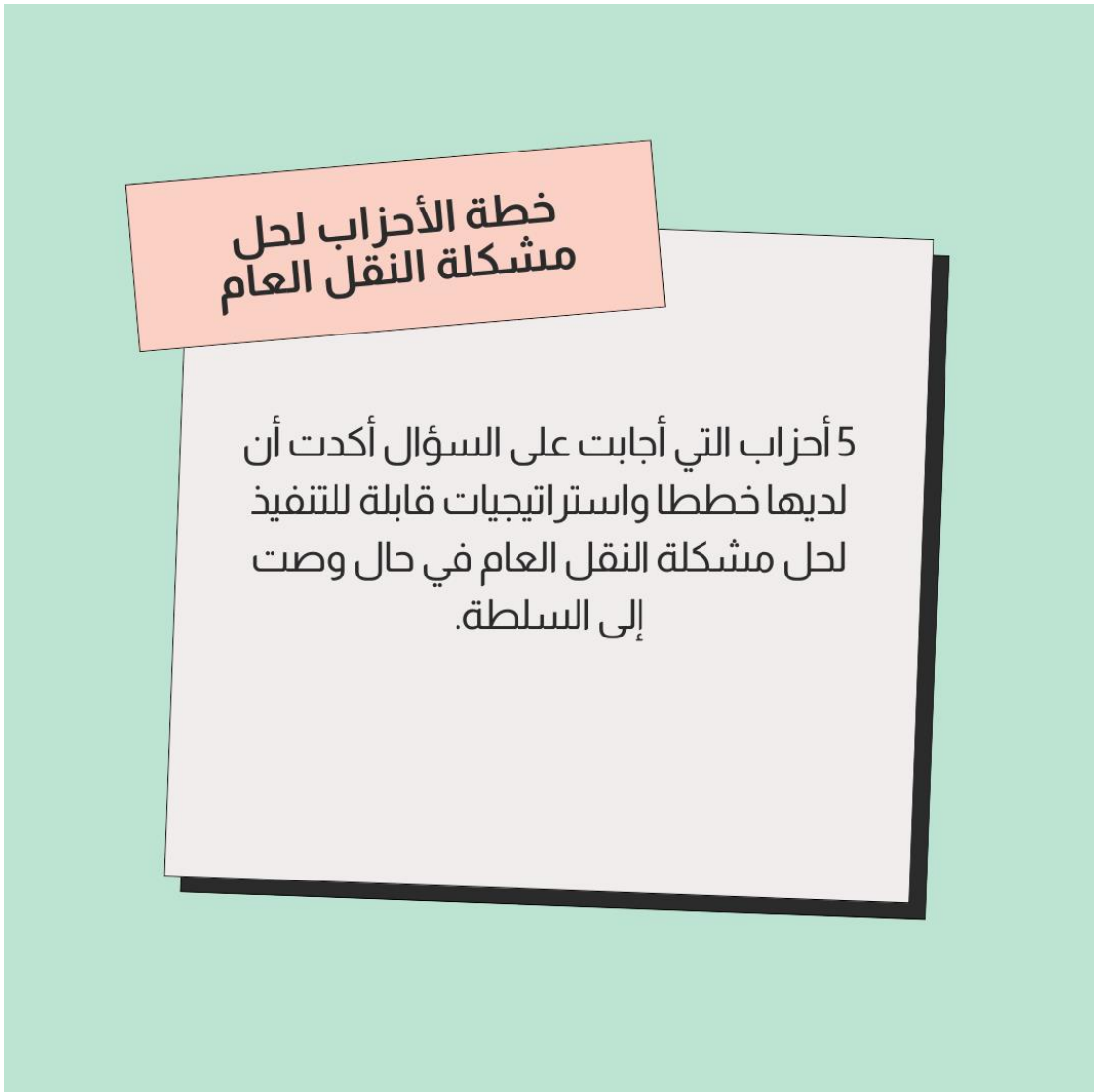

وقال الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني أن الحزب لديه عدد من السياسات المحددة تهدف إلى تعزيز قطاع الزراعة في المملكة، وذلك من خلال خطط مدروسة تشمل التحول إلى الزراعة الرقمية، وتنظيم سوق العمل الزراعي، وتعزيز قدرات التصدير. وأكدت الحكومة أن هذه الخطط ستُعلن في الوقت المناسب لضمان تنفيذها بشكل فعّال دون استباق للأحداث

وفيما يتعلق بالتعليم، فان الأردن لا يزال يحتفظ بميزة نسبية في جودة التعليم الجامعي والأساسي. ونسعى إلى تعزيز هذه الجودة من خلال تبني مؤشرات دولية لقياس تنافسية التعليم على المستويين المدرسي والجامعي. وتشمل المقترحات تحسين البنية التحتية للغرف الصفية، وتطوير المناهج، وتعزيز مهارات المعلمين

أما في قطاع النقل، القطاع كأحد المحركات الرئيسية للاقتصاد. والتأكيد على ضرورة تنظيمه باستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان خدمة جميع المناطق الأردنية بكفاءة. ونؤكد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تفضيل إدارة القطاع الخاص لوسائل النقل المختلفة لخدمة المواطنين بشكل أفضل.

الأحزاب وملفات الطاقة والضرائب

رات الأحزاب ان الضرائب التي يعاني منها المواطن الاردني ارهقته وكانت سببا في بطء النمو في الاقتصاد الوطني، وخسارة الاستثمارات بسبب الأعباء الضريبية العالية داعية الى اعادة النظر في السياسات الضريبية بشكل كامل بحيث يتم اعتماد الضريبة التصاعدية فيما يتعلق بضريبة الدخل، فضلا عن أن ضريبة المبيعات لا تتوخى العدالة ويتساوى في دفعها من دخله 200 دينار شهريا ومن دخله آلاف الدنانير شهريا.

ودعت الأحزاب هنا الى معالجة ملف الطاقة بشكل جذري بحيث ينم الاعتماد على الطاقة الشمسية والطاقة البديلة وتخفيض الكلف المالية والضرائب بل وتشجيع المواطنين على استخدامها، والبحث عن بدائل جديدة للطاقة مثل الصخر الزيتي والطاقة النووية وطاقة الرياح وغيرها.

وقالت أحزاب ان لديها خططا وبرامج لمعالجة ملفات الطاقة والضرائب في حال وصلت إلى السلطة وهي جاهزة لتنفيذها.

الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين قالت ان لدى حزبها 22 ورقة سياسات قطاعية تغطي 90% من القطاعات و كمثال في مجال الطاقة نوصي بما يلي :-

1- إعادة تقييم واقع قطاع الطاقة بشكل شامل، خاصة أدوار ومهام المؤسسات والدوائر الحكومية التي تنظم هذا الأمر، للتأكد من تناغمها وتكامل أعمالها، والتأكيد على وجهة النظر الداعية إلى أن تمتلك وزارة الطاقة والثروة المعدنية الصلاحيات والسلطات اللازمة بموجب القانون لتنفيذ استراتيجية وخطة عمل موحدة ومتناغمة.

2- القيام بعمل دراسة فنية شاملة لجميع القضايا الفنية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الطاقة المتجددة، ولأنظمة وقوانين وشروط ومحددات الموافقات على مشاريع الطاقة المتجددة، بمشاركة الجهات المعنية المختلفة، لتتناسب مع الوضع القائم ضمن أفضل السيناريوهات الملائمة لحالة الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من التجارب المتقدمة بهذا الموضوع.

3- العمل على تسريع عملية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة: سورية والعراق والسعودية، وزيادة الاستطاعة التصديرية مع مصر وفلسطين، وذلك بهدف خلق فرص تصديرية وتشجيع الاستثمارات الكبرى في قطاع الطاقة المتجددة.

4- تعزيز وبناء قدرات المؤسسات الرديفة للقطاع، مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس ودائرة الجمارك؛ لتبسيط الإجراءات وللسيطرة على طبيعة معدات وأنظمة الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، ولتعزيز الفهم المشترك للأنظمة والقوانين المتعلقة بالإعفاءات، بهدف تسريع تنفيذ المشاريع وضمان كفاءة المعدات في الأسواق.

المثال أعلاه يبين نموذج عن توصيات متكاملة لقطاع حيوي من خلال أوراق السياسات القطاعية و يقترح الكثير من التدخلات القابلة للتطبيق ، مشيرة الى ان هذه نماذج فقط للحلول التي نتبناها وليست كلها.

وفيما يخص الضرائب نعتقد أننا نمتلك وجهة نظر حول الضريبة التصاعدية التي تراعي الشرائح الاجتماعية وهو ما يقتضي سياسة واضحة ترفع ضريبة الدخل على من يملكون رواتب عالية و مراعاة الحد الأدنى للأجور لضمان العيش الكريم للعمال والكادحين، يجب تصويب ضريبة المبيعات لان معظم دخل الدولة يأتي من المستهلك بغض النظر عن دخله .

كما أن الضعف في عملية رصد وتحصيل ضريبة الدخل والتهرب الضريبي لدى قطاعات واسعة منتجة لا يمكن علاجها بضريبة المبيعات التي ترفع من مستويات الركود في السوق المحلي وتبطيء من عجلة العمليات التجارية.

وبحسب الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور فان حزبه لديه الطاقات والخبراء لمعالجة ملفات الطاقة سواء من مختصين في مجال الطاقة والمعادن أو في مجال الطاقة الكهربائية،وكذلك الخبراء في مجال الضرائب.

وقال الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات أننا كحزب لنا رؤية في كافة القطاعات ففي موضوع الضرائب، نحن مع تغيير القانون، ونطالب بفرض الضرائب على الشركات الكبيرة وعلى الأغنياء وعلى محاربة التهرب الضريبي ومعالجة تهريب الأموال الى الملاذات الآمنة.

وأضاف نحن مع تغيير القانون بحيث انه ما يتأتى من ناتج لهذا القانون توجهه الحكومة باتجاه الخدمات لتحسين خدمات الطب الصحة والتعليم والنقل، بأحداث شيء فشيء حتى نصل الى أن تكون هذه الخدمات مجانية تقدم للمواطن شأنها شأن أغلب بلدان العالم التي نهجت توجهات اقتصادية حققت مجانية التعليم وحققت الرفاه والعدالة الاجتماعية لمواطنيها.

ولو تم معالجة هذا الشيء اجزم انه سيكون جنة الشرق الأوسط سيكون مفخرة ان نستطيع ان ننتقل من الحالة التي نعاني منها نحن من تردي المستوى المعيشي و انعدام فرص العمل وتحسين موضوع الخدمات للناس للوصول الي التغيير الأفضل وللوصول إلى دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية.

ويشير الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج الى ان حزبه لديه برامج يقدمها للمواطنين و يسعى إلى تحقيق هذه البرامج. وليس من شعاراتنا إن نتكلم عن شيء كبير أو نتكلم عن شيء لا نستطيع تحقيقه.نتحدث عن هموم المواطن ، المساهمة في تعزيز القدرات، تخفيض الأسعار، المساهمة مع كافة مؤسسات الدولة على خلق فرص عمل، مع إيجاد عدالة، مع إيجاد نوع من تكافؤ الفرص مع تخفيض الأسعار، سوف نحاول قدر الإمكان إن يكون هناك مساهمة مع كافة الدوائر الحكومية والوزارات والمؤسسات بإن نقدم شيء لهذا المواطن الأردني الذي يستحق.

ويقول الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد ان الاقتصاد الأردني اقتصاد ريعي بمعنى اقتصاد قائم على القروض، لذلك أصبحت هناك مديونية وفقر، لذلك تم مسح الطبقة الوسطى التي هي أساس وعماد المجتمع الأردني. لذلك لا بد من إصلاح اقتصادي شامل، بحيث تشكل الشركات الخارجية، والاستثمار في الأردن مع إعفاءات ضريبية وجمركية، تمكنها من تشغيل العدد الأكبر من الأردنيين، بحيث نخفف أكبر نسبة من البطالة في الأردن. ونحن لا نريد دولة ريع، نحن نريد دولة نهوض وانتاج.

واضاف ان الإصلاح الاقتصادي يبدأ من تحفيز الاستثمار، والتخفيف على المستثمرين، وتصبح الأردن دولة محفزة للاستثمار، وحول موضوع الطاقة فليس هناك أرقام أو مؤشرات واضحة حول إنتاج النفط في الأردن، لذلك لا بد من التوجه نحو مشاريع الطاقة الشمسية، والرياح ونتمنى التخلي بشكل كامل عن الطاقة النفطية، سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة.

ويرى الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة ان ابرز الاشياء التي سيغيرها الحزب اذا وصل الى السلطة في ملف: الطاقة، الضرائب، هو يجب إعادة هيكلة قطاع الطاقة في الأردن، وإلغاء الاتفاقيات مع العدو الصهيوني اتفاقية الغاز، وكل الاتفاقيات المرتبطة والناتجة عن اتفاقية وادي عربة والعودة عن قرارات الخصخصة، في قطاع الكهرباء،والتعدين وإلغاء سيطرة وتغول صندوق النقد الدولي وسيطرته على قطاع الطاقة، والكهرباء تحديدا والعودة عن قرار الذي طبق ابتداء من 7/1، الذي يربط التعرفة بالزمن.

ودعا الى استغلال الموارد الطبيعية في الأردن، المتعلقة بالطاقة الأحفورية النفط والغاز، وتطوير غاز الريشة، وحسب الدراسات التي أشارت أنه يكفي ل 80% من احتياجات الأردن، والنظر في الهيئات المستقلة التابعة لوزارة الطاقة، إذ توسعت بحيث أصبحت عبئ على الاقتصاد والبلد، وإعادة النظر في ملف الطاقة النووية، التي من 2008 لم يحصل أي موضوع في هذا الملف على الإطلاق، ومراجعة كل الاتفاقيات الدولية مع الشركات الأجنبية خاصة فيما يتعلق ب الصخر الزيتي.

أما بالنسبة للزراعة فان المزارع يجب ان لا يعيش رهنا للتقلبات السياسية والاقتصادية، فهذا القطاع ليس مجرد قطاع تجاري بل هو مرتبط بالأمن الغذائي وبالتالي نحن معنيون معنيين بالحفاظ عليه ،أما التعليم والنقل فإن السياسة التعليمية تقوم بالتدرج بخصخصة الجامعات ونحن في الحزب ضد هذه السياسة لأننا ندعو لأن يكون التعليم متيسرا لكل الناس وان لا يكون حكرا للأغنياء. وخضنا معارك ديمقراطية من خلال أطر وطنية.

أما عن قطاع النقل فلا توجد رؤية متكاملة حوله فهو مزيج بين الخاص والعام. بمعنى أن هناك فوضى في النقل. وعلاج هذه الفوضى يتم بإعادة تنظيمه.

واكد الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين على ضرورة أن تكون الضرائب تصاعدية بدلًا من أن تكون مقطوعة، مع تخفيضها لتخفيف العبء عن المواطنين. أما في ملف الطاقة، فقد شدد الحزب على دعمه وتشجيعه للتوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة، ويتضمن ذلك تخفيض تكاليف هذه المصادر بكافة الأشكال.

واوضح الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع ان لدى حزبه رؤية واضحة بأن ملفي الطاقة والمياه يشكلان عبئًا كبيرًا على الدولة والمواطن. والحزب يؤمن بأن توفير حلول شاملة لهذين الملفين يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، وإعادة بناء الطبقة الوسطى التي كانت مزدهرة في الستينيات والسبعينيات.

ويرى الحزب أن هناك حاجة إلى حلول طويلة الأمد وجذرية لمشكلات الطاقة والمياه. ويطمح الحزب إلى تحسين الهوية الاقتصادية من خلال التركيز على السياحة والزراعة والصناعات

الخفيفة والمتوسطة والتعدين، بالإضافة إلى تطوير المراكز اللوجستية. الهدف هو تحويل الأردن خلال عقد أو عقدين إلى منطقة اقتصادية خاصة، بإيرادات عالية ونمو اقتصادي مستدام، مع ضريبة مقتطعة بنسبة خمسة بالمئة الأمر الذي سينعكس إيجابا على كل من الطاقة و المياه .

بالنسبة للضرائب، يؤكد الحزب على ضرورة تخفيض الضرائب لأنها تشكل عبئًا كبيرًا على المؤسسات والمواطنين. مع النمو الاقتصادي، سيكون من الطبيعي تخفيض الضرائب، حيث أن الدول تعتمد على الضرائب كحل سريع لزيادة الإيرادات عند عدم وجود دخل وإيرادات مرتفعة. لذا، يسعى الحزب إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي لتقليل الحاجة إلى الضرائب المرتفعة.

وبحسب الأمين العام للحزب الوطني الدستوري أحمد الشناق فان حزبه يؤمن بالوزارات الجمعية،بمعنى أن لا تنفرد وزارة المالية، أو وزير المالية، بسياسته على الحالة الاقتصادية في البلاد بما ينعكس على الخدمات ، ولا بد أن تكون وزارة التخطيط، مع وزارة الاقتصاد الوطني، مع وزارة المالية،كل هذه تعمل بيد واحدة، بمفهوم اقتصادي، وليس بمفهوم بنكي.

وقال لا بد من مناقلات داخل الموازنة في بعض بنودها، ولا بد من الغاء ودمج، الوزارات والهيئات المستقلة بما يوفر، على الموازنة، التي نصرف مئات الملايين بلا جدوى ولا فائدة، ويجب أن نركز على الطاقة الشمسية لأنها توفر على جيب المواطن، والأمر الثاني، بما يشجع على الصناعة والزراعة،الأمر الثالث والأهم المياه، وهو التحدي الكبير، فلا بد من استغلال الطاقة الشمسية في تحلية مياه العقبة لأن الطاقة هي شريان النهضة والحضارة ولا بد من فتح ملف الصخر الزيتي ولماذا أغلق، هل هو قرار سياسي من الخارج مثلا.

وشدد على ان الاقتصاد الوطني يجب أن يكون مستقلا بمعنى اقتصاد وطني انتاجي أردني، للاعتماد على ثرواتنا الطبيعية، ويجب إخراج الطاقة الشمسية من يد الشركات الخاصة بتوزيع الكهرباء و يجب ان يكون مشروع دولة وليس مشروع شركة

وعن العبء الضريبي قال الشناق إن العبء الضريبي عالي جدا على جيب المواطن، والضريبة أشكالها متعددة، على سبيل المثال هناك عدم عدالة في الضريبة وبالتالي الدولة الأردنية قائمة

على الضرائب، وهذه أسميها إدارة بنكية، إدارة مواطنين زبائن، لجبي الضرائب، وإقرار الموازنة البنكية وفق ما يقرره صندوق النقد الدولي.

أما عن تسعيرة المحروقات فقد تساءل الشناق لماذا الإصرار بعدم استخدام الطاقة المتجددة، ونموذج على ذلك الطاقة الشمسية، فهم لا يريدون حل مشكلة الطاقة، وحل مشكلة التسعيرة بالمحروقات، لأنها هي الضريبة الثابتة التي قد تصل ل 35%. وبالتالي الموازنة الأردنية حقيقتها من جيب المواطن من خلال ضريبة المحروقات الثابتة، وغيرها من الضرائب

واكد الناطق باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف أن الحزب يرى أن ملف الطاقة يعتبر أحد أهم الملفات التي تؤثر بشكل كبير على كافة الجوانب الاقتصادية الأخرى. ونعرب عن قلقنا من محاولات رهن ملف الطاقة الأردني وربطه بالعدو الصهيوني من خلال اتفاقية الغاز واتفاقية الكهرباء مقابل الماء، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الأخرى التي تمس قطاع الطاقة. و أن هناك زيادة غير مبررة في فاتورة الطاقة أثرت سلباً على المجالات الاقتصادية والاستثمارية

وقدّم الحزب مجموعة من الدراسات العملية والعلمية لمعالجة هذا الملف، سواء من خلال دراسات منفصلة أو مواقف منفردة أو ضمن رؤية الحزب 2030 المتكاملة. وقد شملت هذه الدراسات الكبيرة والواسعة ملف الطاقة وآليات معالجته، بما في ذلك دراسة قدمها الحزب في عام 2014. فالحزب يمتلك رؤية واضحة لاستثمار موارد الطاقة المحلية بهدف تعظيمها وخدمة الملفات الاقتصادية من خلالها.

وفيما يتعلق بملف الضرائب،فأن معالجة المشكلة الاقتصادية على حساب جيب المواطن وزيادة الضرائب بهذه الطريقة تضر بشكل كبير بالاقتصاد الأردني وبحقوق المواطنين. كما أن ذلك يعرقل آليات معالجة المشكلة الاقتصادية. ولذلك، قدم الحزب في رؤيته 2030 رؤية متكاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني، تتضمن آليات للتعامل مع الضرائب من خلال تخفيفها وتخفيضها بشكل كبير دون أن تكون عائقاً أمام أي نهوض اقتصادي أو استثماري، ودون أن تكون عبئاً على جيب المواطن وموارده.

واكد الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني أن الأردن يعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة، حيث يستورد حوالي 97% من حاجته الطاقية، نحن مع وضع خطة استراتيجية للطاقة تعتمد على تنويع مصادر الطاقة المختلفة، بما في ذلك الطاقة التقليدية، الغاز الطبيعي، المصادر النظيفة، الصخر الزيتي، والطاقة النووية

وشدد الحزب على أن تنويع خليط الطاقة سيسهم في تحقيق استقرار أكبر للاقتصاد الوطني، والتوسع بمصادر الطاقة النظيفة مثل الشمس والرياح ستكون مصادر أساسية للطاقة الرخيصة والنظيفة، مما يتماشى مع السياسات البيئية للحزب.

وأعلن الحزب رفضه القاطع لزيادة أي نوع من الضرائب على المواطنين الأردنيين وضرورة النظر إلى العبء الضريبي بعين استراتيجية، مشيرًا إلى أهمية عدم زيادة الضرائب بأي شكل من الأشكال على المواطنين.

واشار الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى عماوي الى ان الحزب لديه برنامجا شاملا يتضمن إعادة النظر في نظام الضرائب، وخاصة ضريبة المبيعات، إذ يعتبرها معيقة للاستثمار. كما يسعى الحزب إلى إعادة النظر في الضرائب المفروضة على الطاقة وضريبة الدخل.

ويتضمن برنامج الحزب خطة شاملة لإعادة تقييم الضرائب المفروضة على قطاع الطاقة، ونطالب بأن تكون الحكومة صريحة وشفافة فيما يتعلق بموارد الأردن الطبيعية، سواء كان هناك بترول، مياه، غاز، يورانيوم، نحاس، أو صخر زيتي. يجب أن تكون الحكومة واضحة بشأن وجود أو عدم وجود هذه الموارد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الشركات الباحثة جادة في عملياتها، فلا يعقل أن تبحث لمدة سنة أو سنتين وتأخذ خمسين أو سبعين مليون دينار ثم تخرج دون تحقيق نتائج ملموسة. نحن في أدنى منطقة في الوطن العربي، فهل يعقل أن تذهب كل هذه الخيرات إلى المناطق الأعلى بدلاً من أن تترسب في المناطق المنخفضة؟

ويرى الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان واستنادا للمعلومات التي لديه ان لدينا طاقة كهربا، ولدينا شركات تولد الطاقة، وعندنا اكتفاء ذاتي بالطاقة.

خطة الأحزاب لحل مشكلة النقل العام

رات الأحزاب في مشكلة النقل العام في الأردن احد ابرز المشكلات التي تواجه الاردن داعية الى إعادة النظر في كل السياسات المتعلقة بالنقل العام والاستفادة من الدراسات السابقة لتطوير هذا القطاع الحيوي لأثره الاستراتيجي الكبير في النمو الاقتصادي والتسهيل على المواطنين.

وتكاد الأحزاب تجمع على أن أحد أهم الحلول لهذه المشكلة في التوجه الى إنشاء وبناء السكك الحديدية لربط كل مناطق ومحافظات المملكة ببعضها البعض والتوسع في عمان ونقل الدوائر الحكومية خارج العاصمة للتخفيف من أزمات المرور الخانقة.

وقالت أحزاب إن لديها تصورات لحل هذه المشكلة منها حزب عزم فقد أشار امينه العام زيد نفاع الى ان خطة حزبه لتطوير قطاع النقل العام تركز على عدة محاور استراتيجية لتحسين البنية التحتية وتسهيل النقل في مدينة عمان، والحزب يعتبر توسيع المدينة شرقاً أو شرق جنوب أولوية، مع الرؤية الشمولية للتنمية التي تشمل قطاعات متعددة مثل السياحة، الزراعة، والصناعات.

ويضيف أن الخطة تشمل إنشاء شبكة سكك حديدية حديثة لربط مناطق النمو المستقبلية، مع تطوير طرق بديلة لطريق الصحراوي الحالي. ويتم التركيز أيضاً على تطوير نظام متكامل للنقل يشمل النقل البري، البحري، والجوي، لتحسين الوصول وتقليل الازدحام

ويرى الحزب ـ بحسب نفاع ـ أن تخطيط استراتيجي على المدى البعيد لتوسعة عمان يمثل الحل الأمثل لتخفيف الضغط على المناطق القديمة، مما يسهم في إعادة تأهيلها بما في ذلك البنية التحتية للصرف الصحي. كما يؤمن الحزب بأهمية توفير وسائل نقل عامة فعالة ومريحة، تقلل من وقت الانتظار وتحسن تجربة السفر للمواطنين، كما ينادي الحزب بنقل المؤسسات الحكومية والبنوك والمؤسسات الأخرى إلى مناطق جديدة متمركزة بشكل أفضل، مما يسهم في تقليل الازدحام وتحسين إدارة المدينة بشكل عام.

ودعا الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات الى تخفيف الاعباء عن المديونية من خلال الشراكة مع المستثمرين والقطاع الخاص لتوفير السيولة المالية لتنفيذ المشاريع بدلا من الاستدانة ورفع المديونية.

وقال: طالما إنه لا يوجد لدي فائض مالي وليس لدي إمكانية المخاطرة لأني لا أملك المال واقتصادي لا يحتمل فكان لا بد من اللجوء لشراكة حقيقية مع القطاع الخاص بمنحه عقود امتياز لتطوير قطاع النقل العام لجعله قطاع عام وفعال متكامل وشامل كافة محافظات المملكة ويمنح فيه عقد امتياز لمدة 20 سنة تضمن فيه فتح فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة ولا تحمل الدولة نفقات وديون و تلبي حاجة المواطن في النقل ودون الزيادة على المواطن بل بالعكس نخفف على المواطن من الهدر الذي ينفقه على قطاع النقل وألبي حاجة في قطاع النقل دون ان ألجأ لتحميله أعباء المديونية أو الاقتراض من الداخل.

ولا بد إن يكون هناك استثمار في البنية التحتية، وإيجاد مسارات لا بد من فتح طرق، لا بد من بناء جسور، لا بد من تحديث الأساطيل الباصات وإيجاد القطار الخفيف، لا بد من الاتجاه نحو دمج الخدمات الإلكترونية، بحيث تكون متاحة للمواطن ولا بد من تعزيز الدفع الالكتروني، ومن تعزيز ثقافة المواطن لاستخدام وسائل النقل العام وترك السيارات الخاصة للتنقل داخل عمان والمحافظات الأخرى ولا بد أيضا من صيانة هذه الأساطيل والحافلات والحفاظ على استدامتها.

وأوضح الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد أن لدينا في الأردن عقدت في مشروع النقل العام، على الرغم من أن مشروع الباص السريع، حل جزء من مشكلة النقل في الأردن، لكنه أخذ وقتا طويلا جدا في الانجاز، لكنه في السنوات الأخيرة كانت فترة انجازه أفضل بكثير من السنوات التي سبقت، ونحن كحزب عندما نتحدث عن قطاع النقل بشكل عام، يجب أن نأخذ كل الدراسات التي أعدت في هذا الموضوع ونبني عليها.

وأوضح أن الحزب يرى حلا جزئيا لمشكلة قطاع النقل في الأردن، ولكن يجب أن تحل المشكلة بشكل كامل، ويجب أن تخرج باصات الكوستر من الخدمة، والتي تتحمل فوق طاقتها بعشر أضعاف ، لكن بشرط أن نوفر للعاملين عليها ، فرص عمل بأماكن أخرى، يستطيعون من خلالها العمل، وأن تحل مكانها شبكة باصات جديدة، وشبكة قطار سريع كهربائي.

وأضاف نستطيع ان نقدم مشاريع استثمارية للعالم، وأن تأتي الشركات العالمية للاستثمار في هذا المجال، ولو لدينا شبكة نقل جيدة، اعتقد أن معظمنا لن يستخدم سيارته الخاصة.

وأكد أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة على ان قطاع النقل العام بحاجة لإعادة هيكلة وإعادة نظر لأنه قطاع متهالك. ولا ينظر إليه بطريقة استراتيجية، بحيث أن يوازن ما بين النمو السكاني، والضغط على شبكات النقل القديمة –وخاصة الطرق والموضوع يحتاج الى إعادة نظر فيما يتعلق بثقافة النقل العام لأنها لدينا كأردنيين، ضعيفة، أو غير موجودة، لأنه لا يوجد قطاع نقل حقيقي وفعلي، مثل غياب سكك حديد، فنحن الآن بدون نقل في الأنفاق أو سكك حديدية على وجه الأرض.

ويشير الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق إلى أن النقل هو أساس النمو والنهضة لكننا تأخرنا كثيرا، فالأردن قبل قيام الدولة، كان لدينا سكة حديد، ويمر فيها قطار من الزرقاء والمفرق وعمان للعقبة.

وأضاف الشناق دائما نطالب باعتماد نظام التأجير التمويلي، ويمكن أن يطرح عطاء لسكك حديدية على كافة المحافظات بعطاء دوري، على نظام عطاء التأجير التمويلي وليس علينا أن نتردد في ذلك، ففلسفة النقل بالدولة فلسفة اقتصادية كبيرة جدا للنمو، وبالتالي فإن النقل في الأردن بحاجة إلى مراجعة شاملة، شمولية بما يعزز مفهوم الدولة الحديثة، لأنه أساس للنمو الاقتصادي، وتعزيز فرص العمل، وما يتعلق بالاقتصاد الوطني، والأردن بموقعه الاستراتيجي يمكن أن يكون مركز نقل على مستوى إقليمي، وهذا يتطلب طرق دولية وسكك حديدية، بالتالي الأردن لم يستغل موقعه كمركز إقليمي.

الممارسة الديمقراطية وتداول السلطة داخل الحزب

أكدت الأحزاب على أهمية الديمقراطية الداخلية في عمل الأحزاب وممارستها عبر الالتزام بنصوص قانون الأحزاب الذي اكد هو الاخر على ممارسة هذه الديمقراطية وفق أسس صارمة وواضحة.

وقالت الأحزاب انها ملتزمة بهذه الديمقراطية خاصة ما يتعلق منها بانتخاب الهياكل القيادية داخل الحزب والتي يتوجب اختيارها ديمقراطيا ومن خلال الهيئات العامة، كما لا يجوز للأمين العام للحزب أن يحتفظ بموقعه هذا لأكثر من دورتين بهدف التجديد وإتاحة الفرص أمام قيادات جديدة.

وعن آلية اختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات النيابية فان لكل حزب رؤيته وآليات عمله في هذا الجانب، لكنها توافقت على ضرورة اختيار المرشحين لانتخابات مجلس النواب من ذوي الكفاءة والخبرة ومدى تأثيره في محيطه الاجتماعي العام، ومدى قدرته على تمثيل الحزب والتعبير عن مواقفه وآرائه داخل السلطة التشريعية.

وفي هذا الجانب قال الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د . محمد المومني ان جميع القرارات داخل الحزب تُتخذ من خلال لجان ومجالس متنوعة لضمان الشفافية والكفاءة. ويتكون الحزب من أربع مؤسسات رئيسية هي: المجلس المركزي (برلمان الحزب)، المجلس الاستشاري، المكتب السياسي (المكتب التنفيذي للحزب)، والمحكمة الحزبية. وتتم عملية اتخاذ القرار داخل الحزب وفق النظام الداخلي، وتُنفذ من خلال هذه المؤسسات المختلفة.

وفيما يتعلق بآلية اختيار المرشحين لخوض الانتخابات النيابية قال د. المومني انها عملية تتم عبر ثلاث مراحل مؤسسية عالية التنظيم. المرحلة الأولى شملت تشكيل لجنة لوضع معايير الترشح برئاسة مازن القاضي، رئيس المجلس الاستشاري، وعضوية ستة عشر عضوًا، حددت هذه اللجنة ستة معايير أساسية يجب توافرها في المرشحين، تشمل الكفاءة، القدرة على العمل ضمن الأدبيات الحزبية، والقاعدة التصويتية التي تشمل عدة دوائر انتخابية، وفي المرحلة الثانية، تم استقبال ودراسة طلبات الترشح من خلال لجنة مخصصة لذلك. وتقدم للترشح خمسة وسبعون عضوًا من أعضاء الحزب.

وفي المرحلة الثالثة أجريت مقابلات مع المرشحين حيث قامت لجنة برئاسة رئيس المجلس المركزي وعضوية رؤساء أربع جامعات وآخرين من أعضاء الحزب باختيار المرشحين، من بين الخمسة والسبعين مرشحًا، تم اختيار واحد وأربعين مرشحًا وتصنيفهم وفقًا للمعايير الموضوعة إلى تنوع قائمته الوطنية التي تضم 40% من الشباب و25% من النساء، مع التأكيد على عدم

إدراج أي معايير مالية في عملية الترشح، حيث يُعَد هذا التوجه جزءًا من التزام الحزب بالشفافية والنزاهة في عملياته الداخلية.

وبحسب الناطق الرسمي باسم حزب جبهة العمل الاسلامي ثابت عساف فان حزبه يُعَدُّ من أكثر الأحزاب المؤسسية والتي تضرب مثلاً في تداول السلطة واحترام النظام الأساسي. حيث أنه قد كان لديه في وقت واحد ستة أمناء عامين على قيد الحياة، مما يعكس نجاحه في تداول السلطة بشكل سلس وفعّال.

وأشار عساف الى المؤتمر العام الذي يُعقد في موعده المحدد، ويتم تسليم الأمانة العامة بشكل يسير وسهولة من أمين عام إلى آخر، وبعد التعديلات التي جرت قبل بضع سنوات، أصبح المؤتمر العام هو الجهة التي تنتخب الأمين العام، وليس فقط مجلس الشورى. و هذا النظام نموذجاً منفرداً في هذا الجانب، وأن النظام الأساسي يحكم هذه العملية بوضوح.

واضاف ان الحزب لديه حوالي 41 فرعاً، لكل منها هيئة إدارية، ويضم المؤتمر العام جميع المنتخبين. كما أشار إلى وجود مؤسسة شورى ينبثق عنها مكتب تنفيذي، إضافة إلى وجود لائحة محكمة متفق عليها لاختيار المرشحين، تشمل معايير ونماذج ترشيح، وبعضها يخضع لمقابلات بآلية محكمة.

وقال أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة لدينا برنامج، ولدينا معايير معينة، لكل من يريد الترشح، تتعلق في الحضور،والأداء وتاريخ المرشح نفسه، وإذا شارك بانتخابات سابقة، نيابية، او بلدية وغيرها، مشيرا الى أن جلالة الملك، ينادي بأن الانتخابات ستكون على مبدأ القائمة العامة، وصولا للقائمة الحزبية، وهذا يخدم الأردن، وهو المطلب الذي ننادي به منذ أكثر من 50 عاما، حيث يكون تداول السلطة وفق الدستور الأردني والقانون .

وفي انتخابات 2024 سيكون لدينا 41 نائبا على القائمة الحزبية، وبالطبع لن يشكلون اغلبية في مجلس النواب، لكن قد يكونوا في الانتخابات القادمة في 2028، إذا تم رفع حصة الأحزاب إلى 65 مقعدا مما يمكن الأحزاب من تشكيل الأغلبية البرلمانية وعندها يمكن للأحزاب أن تشكل الحكومة البرلمانية.

ويوضح الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان الية تداول السلطة داخل حزبه قائلا اننا وحسب قانون الدولة فإن مدة قيادة الأمين العام دورتين، وعندنا انتخابات المجلس المركزي وتنتخبه الهيئة العامة، ثم ينتخب المجلس المركزي المكتب السياسي 19 مجلس الشورى 19 و اللجان وكله انتخاب حتى الأمين العام تنتخبه الهيئة العامة .

وتحدث الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات عن الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وكيفية تشكيل قيادة الحزب وباقي سلطاته قائلا ان منصب الأمين ونائب الأمين يتم تداولها عن طريق الانتخابات المباشرة وقد فصلنا ذلك في النظام الداخلي عن هيكلية الحزب التي تتكون من المكتب السياسي ومكتب القيادة التنفيذية، والمجلس المركزي يعتبر برلمان الحزب، وأيضا يوجد لدينا المحكمة الحزبية تراقب كافة القرارات وتدرسها فيما إذا كانت مطابقة أو مخالفة للقانون، والمكتب السياسي يرأسه الأمين العام حكما وهو يمثل حكومة الحزب ودة رئاسته أربع سنوات ولا يحق له التجديد لأكثر من دورتين، والمجلس المركزي هو رقابة وتوجيه على المكتب السياسي.

وقال: إن أي قرارات وأي عقوبات تصدر أو أي قرار يصدر بترشيح شخص او استبعاد شخص فهناك محكمة حزبية تتولى النظر في هذه الطعونات ودراستها فيما إذا كانت مطابقة للنظام والقانون، وفيما إذا توفرت فيها آليات النزاهة والعدالة والشفافية ومتوافقة مع القانون أم لا، فإذا كانت متوافقة يعني تؤيد، وإذا كانت مخالفة تلغي هذا القرار.

وأضاف لدينا نظام متكامل، فهناك مكتب سياسي مستقل عن المجلس المركزي، والقيادة في المجلس المركزي يحظر عليهم المشاركة في المكتب السياسي ولها صفة رقابية و هناك محكمة حزبية بمثابة سلطة قضائية تتولى النظر في العقوبات والنزاعات واي قرارات تصدر من هياكل الحزب فتكون مدار بحث وطعن تنظرها المحكمة الحزبية وتصدر قرارها فيها.

أما بالنسبة لإجراء الانتخابات فيتم تشكيل لجان والنظام الأساسي الذي حددنا تفصيل الصلاحيات لكل هيئات الحزب من تشكيل اللجان والهيئات، وكيفية انتخاب المكتب السياسي وحتى آلية الانتخاب مباشرة عن طريق القوائم المفتوحة والقوائم المغلقة.

أما فيما يتعلق بالبرلمان، فهناك أسس، ونحن فتحنا باب الانتساب ويحق الترشح أمام الجميع ضمن ميعاد ووقت معين.

ووضعنا شروطا بموضوع الكفاءة وموضوع القدرة على تطبيق برامج الحزب، ومدى الالتزام بمبادئ الحزب، والقواعد والوزن الصوتي ومدى مساهمته مع زملائه في القائمة بتحمل الأعباء المالية سيما إنه لا يوجد هناك تمويل ودعم مالي للأحزاب لتغطية نفقات حملاتهم الانتخابية.

ويشير الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج إلى أن قانون الأحزاب حث على نوع من الاختيار والانتخاب للمكتب السياسي، ويتم الاختيار من خلال الهيئة العامة للمجلس المركزي، ويسمح بالترشح لمن يرغب للمجلس المركزي، ويتم انتخابه من قبل الهيئة العامة من خلال المؤتمر العام، ومن خلال المجلس المركزي يتم انتخاب المكتب السياسي الذي يقوم بدوره بانتخاب الأمين العام من بين أعضائه، وفقا للنظام الأساسي وهكذا يتم تداول السلطة داخل الأحزاب بطريقة انتخابية، ديمقراطية وفقر المعايير

ويضيف د. الحجاج أن أي عضو مؤسس أو أي عضو عامل حسب النظام له الحق بالترشح وله الحق بالانتخاب، فلا يوجد لدينا تمييز، ومن عنده قدرة وكفاءة وقابلية وباقي الأعضاء قبلوا في إن يكون في هذا المكان والموقع يتم انتخابه لا نستطيع أن نقول لا، لأننا لا نعين تعيين، والقانون يمنع استمرار الأمين العام لأكثر من دورتين.

وبشرح الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد الية ممارسة الديمقراطية وآلية المشاركة في الانتخابات البرلمانية داخل حزبه قائلا توجد في حزبه دائرة اسمها الدائرة الحزبية للشؤون البرلمانية وشؤون الانتخابات، لأن مشاركة الحزب في الانتخابات هو هي قضية أساسية ونص رئيسي وأساسي في نظام الحزب الداخلي.

واقدم الحزب على تشكيل دائرة الخاصة بهذه القضية، واجرينا انتخاباتنا الداخلية عبر الاقتراع السري، وداخل مقر حزبنا الرئيس، وبحضور جميع الأعضاء، وتم فرز أسماء القائمة، وتوقيع محضر بذلك.

وقال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي عمر عواد انه يحق للأمين العام للحزب ان يترشح لموقع الأمانة العامة لقيادة الحزب فقط لدورتين، والانتخابات الداخلية تجري في المؤتمرات كل أربع سنوات وبالتالي هناك عملية تجديد للقيادة وضخ دماء جديدة.

وقال الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور أن حزبه وضع معاييرا لاختيار مرشحي القائمة، ونشرت إعلانات بهذا الخصوص، وتمت دراسة الطلبات واختارت مقابلة كل مرشح ،. ووضعت علامات المرشحين ، ومن المعايير المعتمدة الثقافة المجتمعية وليس الثقافة العلمية. لان النائب داخل البرلمان سيتعرض الى مواضيع خارج اطار الأكاديميات. فيجب على النائب امتلاك ثقافة واسعة.

وقال الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب ان المجال مفتوح لأي رفيق يرى في نفسه الكفاءة والقدرة ووفق شروط النظام الداخلي للحزب ان يخوض التجربة الديموقراطية.

وبحسب الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن أحمد الضلاعين فان حزبه لا يزال حزبا جديدا ناشئا ويمتلك أربعة فروع في عمان، الكرك، الزرقاء، والبادية الجنوبية، وكل العاملين فيها متطوعون. لذا، تتم معظم الأعمال بشكل تطوعي بين الأعضاء، سواء في إدارة الفروع أو في أي مراكز أخرى.

وعن آلية اختيار المرشحين فيم بناءً على تأثيرهم الاجتماعي والسياسي، حيث يجب أن يكون المرشح معروفًا وذو وزن سياسي واجتماعي يمكنه من حصد الأصوات للوصول إلى مراكز صنع القرار، مؤكدًا أن الحزب الذي لا يتمكن من الوصول إلى هذه المراكز يُعد منتهيًا من المرحلة الأولى. كما يجب أن يكون المرشح مثقفًا ومطلعًا على القضايا التي تهم المجتمع.

وبالنسبة للامين العام للحزب الوطني الإسلامي مصطفى العماوي فان حزبه وضع لجنة مختصة مسؤولة عن وضع الأسس والمعايير التي يجب أن يتوافق عليها المرشحون للمجلس، وتتمثل هذه الأسس في الخبرات والكفاءات اللازمة والالتزام ببرنامج الحزب، ثم هناك لجنة انتخاب عليا تتولى مهمة اختيار المرشحين. وتمنح هذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة لاختيار المرشحين

وتقديمهم للنقاش والتصويت داخل البرلمان، وتمنح الأولوية لأعضاء الحزب الحاليين في الترشيح على الأعضاء جدد.

وأشار أمين عام حزب عزم زيد نفاع إلى أنه سيدعو إلى مؤتمر تأسيسي جديد بعد الانتخابات بستة أشهر، وذلك بعد استشارة المكتب السياسي. ليتم في هذا المؤتمر اختيار قيادات جديدة للحزب، مما يكرس روح الديمقراطية الحقيقية

ويتيح للزملاء الفرصة لتبوء مناصب قيادية مختلفة داخل الحزب، مثل موقع الأمين العام، ورئيس المكتب السياسي، ورئيس المجلس المركزي، ورئيس المجلس الوطني، بدلاً من أن يبقى الأمين العام في موقعه لمدة عشرين عاماً كما حدث في العديد من الأحزاب سابقاً.

بهذا الأسلوب، يعزز حزب عزم مناخاً ديمقراطياً حقيقياً، ويضمن أن تكون الفرص متاحة للجميع، مما يسهم في استدامة الحزب ونجاحه على المدى الطويل.

وقال الأمين العام للحزب الوطني الدستوري أحمد الشناق أن هناك مؤتمرا عاما للحزب وهو يختار الأمين العام بديمقراطية، ولكن الآن في قانون الأحزاب، لا يحق لأن يكون الشخص في موقع الأمين العام أكثر من دورتين

أما عن آلية اختيار المرشحين، فهناك لجنة مشكلة، بعيدا حتى عن الأمين العام، ولها معاييرها، وهي تختار المرشحين، ولا ننسى أيضا، للأسف الشديد، دخول المال بشكل مرعب في المشهد الحزبي الذي أصبح يسيطر عليه المال السياسي، حتى باختيار المرشح.

وأشارت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين الى ان نظام حزبها السياسي تبنى ديمقراطية داخلية تتيح وصول كافة الأعضاء المسلحين بالعلم والمعرفة الى المناصب القيادية، فمثلا في المجلس العام والمكتب السياسي هناك تمثيل شبابي بنسبة 20% بكل منهما، كافة لجان الفروع و عددها 15 منتخبة وكذلك المكتب السياسي والمجلس العام (برلمان الحزب) ، وللحزب هيئة الرقابة و التحكيم و هي بمثابة المحكمة الحزبية و مجلس أمناء ولجان قطاعية نشطة بجهود متخصصين، وأسسنا المدرسة الحزبية لتكون انطلاقة لتطوير التناغم في فهم مبادئ وقيم الديمقراطية الاجتماعية وتعزيز مؤسسية عمل الحزب .

وفي إطار التحضير للانتخابات النيابية قالت دودين لقد طورنا معايير واضحة لمرشحي القوائم العامة و القوائم المحلية وفيما يخص اختيار المرشحين: وضعنا معايير ديمقراطية وشفافة لاختيار من يمثلنا في الانتخابات القادمة وقد طبقت على الكل وكانت اللجنة الانتخابية على مسافة واحدة من الجميع، ونعمل الآن على تحالف انتخابي نتمنى ان يرى النور مع أحزاب تشبهنا في المبادىء والبرامج و في كل الاحوال فقائمتنا الحزبية جاهزة ونحن متحمسون لخوض الانتخابات النيابية القادمة .

موقف الأحزاب من قانون الجرائم الإلكترونية

أجمعت الأحزاب التي تحدثت لصالح هذه الدراسة عن رفضها لأي تقييد على الحريات الصحفية وعلى حرية التعبير شريطة أن لا تكون الانتقادات تستهدف الحياة الشخصية ، أو اغتيال الشخصية او تشويهها على الفضاء العام.

ورأت الأحزاب أن منصات التواصل الاجتماعي يتوجب ضبطها بعد الفوضى التي سادتها من حيث اغتيال الشخصية والتضليل، مشيرة في معظمها الى رفض أي تقييد على حرية التعبير التي كفلها الدستور الأردني، لكنها في الوقت نفسه مع ضبط المنصات وما ينشر فيها.

وفي الوقت الذي أبدت فيه بعض الأحزاب رفضها الكلي لقانون الجرائم الالكترونية بصيغته الفضفاضة والغرامات المالية الباهظة والتوقيف والسجن فإن أحزابا أخرى قالت إنها تدعم القانون شريطة تعديل بعض مواده، مشيرة إلى أن من يلتزم بالقوانين لن تطاله أحكام قانون الجرائم الإلكترونية.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان دعمه لقانون الجرائم الإلكتروني لكن ليس بالشكل الموجود، فنحن ضد استخدام مواقع وسائل التواصل الاجتماعي للتشهير بالأشخاص والناس ومهاجمتهم، والقانون ليس لتقليص الحرية، فأنت حر تكتب الشيء الذي تريده دون ان تسيء لأي شخص كان فمثلا رئيس الوزراء هو مواطن أردني، أو الوزير أو النائب كشخصه لا يجب أن اسيء له، ولكن إذا رأيت مشكلة في دائرة حكومية انتقدها، ونظرتنا كحزب اننا مع الحريات ومع التعبير عن الرأي ولكن بعيدا عن الشخصنة.

وأشار الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د، مصطفى فريحات الى انه وحزبه وأحزاب أخرى شاركوا في نشاطات ضد قانون الجرائم الإلكترونية امام مجلس النواب وساهمنا في إصدار بيانات وتقديم آراء قانونية حول المأخذ في بعض نصوص المواد، وحين التقى جلالة الملك مع بعض القيادات والصحفيين أشار برسالة طمأنة للأحزاب والقوى السياسية والمجتمع الأردني أن الدولة الأردنية ليست دوله تعسفية، وانه قال (دعونا نراقب التطبيق) ومن ثم يتم إعادة التقييم ان شاء الله.

وقال فيما يتعلق بالحريات الشخصية فنحن معها وخصوصا في موضوع ضبط السوشيال ميديا وعدم انتهاك حقوق خصوصية الآخرين والتهجم الشخصي، ونحن مع انتقاد الأداء والسلوك الذي يجود العمل مع الرأي والرأي الآخر ومع ترك حرية للصحافة مع حرية الرأي مع حرية التجمع السلمي نحن ندعم كل هذه الحريات لكن بحدود القانون والنظام العام، لكننا ضد الغرامات المبالغ فيها التي كانت في قانون الجرائم الإلكترونية ،ونتمنى إعادة النظر فيها وفي التشريعات التي لا توائم الحريات ولا توائم المجتمع ولا توائم عملية التحديث السياسي او الإداري او الاقتصادي.

ويرى الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج أن التطور أو التغير أو تعديل القانون هو نتيجة التغيرات التي أصابت وظهرت بوسائل التواصل الاجتماعي، وأعتقد إن بعضها كان لضرورة ملحة حتى نخفف من وتيرة الاحتقان ووتيرة وإثارة الفتن والنعرات بين الناس ، ونريد ان نحافظ على حقوق الناس وعدم اغتيال الشخصية، فنحن مع الحريات، ومع إن الشخص يبدي رأيه لكن يبديه بطريقة إيجابية، النقد البناء، بمعنى أنتقد مؤسسة، أنتقد إدارة نادي إدارة جمعية إدارة الدولة، انتقد لكن لا تكون الغاية من النقد التشهير.

واضاف: عندما أقر المشرع بعض الجرائم وأغلظ العقوبة عليها لأنه أصبح هناك اغتيال للشخصية، واصبح فيه إثارة للفتن، وإثارة للنعرات وإثارة للتحريض العرقي أو الديني أو تحريض على المستوى القومي، فلذلك نحن مع إن يكون هناك عقوبة لمن تجاوز، ولكن ليس مع تقييد الحرية، وليس ان تكون الغاية والهدف من القانون ان يذهب باتجاه جباية الأموال أو معاقبة الأفراد بدون أي سبب.

ووفقا للناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد فإن الحزب يرى أن القانون لم يمس الأغلب من الصحفيين كما لم يمس أي من الحزبيين والدليل على ذلك انه نحن رغم أننا عبرنا مواقفنا صراحة تجاه كل القضايا المحلية فيما يتعلق بالبطالة والفقر وقانون الانتخاب، وتمكين المرأة وعن الحقوق المعيشية للمواطنين وعن الحرب الهمجية الصهيونية على قطاع غزة فلم يسألنا أحد لأن كل تصريحاتنا الرئيسية في كل ما أصدرناه من مواقف أساسها،الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع، وعلى ما يصون العملية الاصلاحية، وايضا لا نتعرض للأشخاص بالإساءة بأي شكل من الأشكال، ولا للمؤسسات الوطنية بدون اي دليل أو إثبات واضح.

واضاف: لذلك لم نعترض على هذا القانون الذي لا يمس إلا من خرق الثوابت الوطنية، وحرية الأشخاص، ونحن لا نتعامل مع القانون كتشريع، وإنما نتعامل مع تطبيق القانون على الأرض، فإذا تمت أية ممارسات من الأجهزة الحكومية أو غيرها، أو تعدي على حرية الأفراد، وحرية المجتمع، فإن الحزب سيكون له موقف واضح تجاه هذه القضية.

وختم بالقول: إن أي شخص منضبط على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا يسيء للأفراد والمؤسسات، فلن يمسه القانون، ولن يمس حرية الرأي والتعبير للمجتمع.

وأشار الأمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة الى ان الحزب عبر عن موقفه سابقا من قانون الجرائم الإلكترونية، مشيرا الى أنه قابل رئيس مجلس النواب، واللجنة القانونية لمجلس النواب، لغايات إبداء ملاحظات الحزب على القانون في ذاك الوقت، وأصدرت مذكرات كتابية ، لغايات توضيح موقفنا المعارض لهذا القانون وإقراره، وحتى بعد إقراره، فما يزال رأينا أنه قانون عرفي ، و التخوف من استخدام القانون لقمع الرأي الآخر، بالإضافة للغرامات المالية الباهظة، وعدم صلاحية القاضي في استبدال الحبس بالغرامة.

ودعا الرواشدة لأن يكون القانون على أجندة مجلس النواب القادم لإلغائه، أو تعديله، بما يضمن الحرية للمواطن الأردني.

ويبين عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الاردني عمر عواد ان الحزب أصدر العديد من البيانات التي توضح موقفه من القانون الذي يصفه بأنه أداة لقمع الحريات أكثر مما هو

قانون لضبط الجرائم الالكترونية، مثل جرائم الابتزاز او الإلكتروني، داعيا لإعادة النظر بالقانون وفي اسرع وقت ممكن.

وقال ان القانون يوسع صلاحيات السلطة بطريقة فضفاضة بهدف التضييق على الصحفيين وعلى الإعلاميين وعلى السياسيين.

وبحسب الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور فان الحزب طالب بإعادة النظر في بعض مواد القانون لمصلحة المواطن ومصلحة الصحافة من خلال بيان تم إصداره بتلك الفترة من قبل الحزب.

واكد امين عام حزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب ان الحزب عبر عن وجهة نظره تجاه القانون والموقف منه عبر بيانات عديدة لتوضيح مخاطر القانون الذي كنا نرى فيه سيفا مسلطا على الرقاب ويعطل حرية الفكر، وانه حمَّال اوجه ، بمعنى ان يتم التعامل معه بأكثر من صيغة حسب اللحظة الزمنية، كأن يراد منه الضغط على بعض الناس فيتم استثمار هذا النقطة او تلك، والتجربة دللت على ذلك فالعدد الكبير من المعتقلين بسبب الجرائم الالكترونية يؤكد على ذلك.

وأكد حزب الوفاء الوطني وامينه العام مازن حمد الضلاعين دعمه الكامل لقانون الجرائم الإلكترونية الحالي، مشددًا على أهمية سن قوانين تصب في مصلحة الوطن. موضحا أن البعض يعتبر الحرية ذريعة للاعتداء على الآخرين والإساءة إلى شخصياتهم، ومن هنا يأتي تأييده للقانون لضبط هذه التجاوزات وحماية حقوق الأفراد. ودعا أمين عام حزب عزم زيد نفاع الى تناول الموضوع بشمولية ووضوح، فحزبه يتحدث عن أهمية القانون في تحديد الجرائم الإلكترونية دون الحاجة لتغيير القوانين الحالية المتعلقة بها. إلا أنه في الآونة الأخيرة، أصبحت الإساءات الخفية من حسابات إلكترونية داخل وخارج الأردن تهدد المواطنين الشرفاء والمحترمين، هذا أدى إلى حالة من الخوف بين الناس، حيث يجد الشخص نفسه مضطراً لتبرئة نفسه أمام أهله وزملائه من أمور لم يقم بها، مما جعل الأمور تختلط وأصبح من الصعب التمييز بين الصالح والطالح.

وقال إن الحزب يرى أن هناك حاجة إلى نوع من الردع للحد من الفوضى في الفضاء الإلكتروني، الذي أصبح واسعاً وغير مرئي وغير مسيطر عليه، ومن خلال القانون الحالي، تمكنا من تقليل التشهير والإساءات إلى الناس، وكان من الضروري أن يكون هناك نوع من الرقابة المستمرة.

وأكد ان حزب عزم يدعو لضرورة تحسين وتطوير القانون بشكل دائم، حيث يجب أن تكون الحريات مصانة وتتمتع بسقف عالٍ، مع رفض القمع بشكل قاطع. إلا أن الاعتداء على الأشخاص المحترمين دون معرفة الفاعل يجب أن يتم مواجهته وكبحه، ثم العمل على التحسين والتجويد.

ووفقا للأمين العام للحزب الوطني الدستوري د. أحمد الشناق فإن في القانون مجموعة من المواد يتوجب تعديلها، لكي لا يصنف الأردن، من الدول البوليسية، مما سيؤثر كثيرا ، من ناحية خارجية على الاقتصاد والاستثمار في الأردن، لأنه ستكون له تداعيات على الاقتصاد الأردني من ناحية الاستثمار، وحتى من ناحية المساعدات والمنح التي تأتي مرتبطة بحقوق الإنسان وحريات التعبير.

وأضاف أن القانون فرض تحصين المسؤول من المساءلة والمراقبة، وكأن الحكومات تحصن نفسها من المساءلة، والأخطر أن القانون لم ينسجم مع الحريات بالتحديد السياسية، والتطوير السياسي، والديموقراطية لا تعيش إلا في بلد الحرية، فتقييد الحريات ليس بصالح الدولة الأردنية.

ووصفت الأمين العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين القانون بشكله الحالي بانه يشكل عائقا أمام حرية الرأي والتعبير ويتناقض في بعض بنوده مع متطلبات التحول الديمقراطي الذي يستعد له الأردن ضمن مسارات الاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي، وقد قدم الحزب ورقة قانونية وضعها امام اللجنة القانونية في مجلس النواب تم التناول فيها بالتفصيل موقف الحزب من بعض المواد التي تمس حرية الرأي والتعبير والحريات العامة التي تشكل أساس قيم الديمقراطية الاجتماعية.

وقالت إن النصوص الواردة في مشروع القانون والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير تتعارض بشكل واضح وجلي مع المادة 15 من الدستور الأردني التي تنص انه " تكفل الدولة حرية الراي ، و لكل اردني ان يعبر بحرية عن رايه بالقول والكتابة و التصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون " مشيرة الى ما وجود تعديلات ايجابية ركزت على تغليظ العقوبة على الابتزاز و النصب الاكتروني و في هذا حماية للحقوق للمواطنين .

وشدد الناطق الاعلامي باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف على موقف الحزب الواضح لرفضه لقانون الجرائم الإلكترونية المطبق حالياً، ومن اللحظة الأولى شكّلنا حملة شعبية لمواجهة هذا القانون. لأنه يمثّل تهديداً كبيراً للحريات العامة وحقوق الإنسان،ووجود مواد فضفاضة في القانون تفتح المجال لتأويلات واسعة يمكن استخدامها لإدراج أي مخالفة تحت مظلتها.

وقال ان القانون أصبح سيفاً مسلطاً على حقوق المواطنين وحرية التعبير، حيث يشهد البلد اليوم ممارسات قمعية تحت ذريعة تطبيق هذا القانون. مشددا على انه يعوق الحريات بشكل واضح، وأن نواب الحزب في مجلس النواب عبروا عن هذا الموقف بشكل صريح عند عرض القانون، و شكلوا جبهة مشتركة مع مجموعة من الشخصيات الوطنية والحزبية لمواجهته والتحذير من مخاطره في كل مناسبة.

واكد امين عام حزب الميثاق د. محمد المومني ان حزبه يدعو لاعادة النظر في بعض مواد القانون لضمان حرية التعبير والرأي للمواطنين الأردنيين و أن النواب المنتمين للحزب في البرلمان قاموا بمبادرات عديدة لتعديل مواد القانون وتخفيف العقوبات المنصوص عليها و من أبرز التعديلات التي تمت كانت على المادة التي تمنع وسائل الإعلام من استخدام صور الأشخاص دون الحصول على إذنهم، مما كان سيشكل عائقًا كبيرًا أمام العمل الإعلامي وقدمت النائبة ميادة شريم، مقترح التعديل للجنة البرلمانية المعنية، لكونه جاء استجابة لمطالب الإعلاميين وضمان حرية الصحافة في نقل الأحداث.

واضاف د. المومني ان الحزب لديه القناعة العميقة بضرورة إعطاء الأردنيين الحق في التعبير عن أنفسهم، مع التأكيد على حماية الخصوصية والمجتمع من الأخبار المضللة والكراهية. وهناك بنود قانونية واضحة تجرم خطاب الكراهية، حفاظًا على الوحدة الوطنية.

وقال د. المومني ان تعديلات القانون تهدف إلى إيجاد التوازن بين حماية حرية التعبير ومنع إساءة استخدامها لنشر الأخبار الزائفة والتحريض على الكراهية، مؤكدًا أن الحزب سيواصل العمل لضمان حقوق المواطنين وحمايتهم.

وبحسب الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى العماوي فان الحزب يعارض قانون الجرائم الإلكترونية الحالي، لكونه يتضمن الكثير من القيود على الحرية ويؤدي إلى الملاحقة، مشيرا الى ان الحزب قدم مطالبه بالفعل وأعد مشروع قانون في مجلس النواب يسعى من خلاله إلى تعديل المواد التي تقيّد الحرية وتؤدي إلى الملاحقة

موقف الأحزاب من حرية التعبير

رأت أحزاب أردنية أن حرية التعبير في الأردن متوفرة، بل وأفضل من مثيلاتها في دول أخرى عديدة مجاورة أو بعيدة، وان المواطن الأردني او الصحفي او السياسي يمارس حرية التعبير بكل حرية وفقا للقوانين الأردنية الناظمة لحرية التعبير.

وقالت أحزاب ان هناك قوانين تنظم هذه الحرية وتضبطها مثل قانون الجرائم الإلكترونية والذي سيطال فقط من لا يكتبون نقدا ايجابيا وبناءا بقدر تركيزهم على اغتيال الشخصية وتشويه صورة الآخر، وهذا مرفوض في دول العالم وتتوجب معاقبته.

ورأى حزبيون آخرون أن حرية التعبير وبالرغم من أنها متاحة ويكفلها الدستور الأردني إلا أنها مقيدة بفعل العديد من القوانين، فيما يرى آخرون أنها تتمتع بسقف عالي وهذا ما يقوله الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع ان الأردن يتمتع بسقف عالٍ من الحريات، ولكن يجب التمييز بين الحرية والتمرد على الحريات. أشعر اليوم في الأردن أن سقف الحرية في مختلف المجالات عالٍ جداً، ومن عاش في العديد من الدول يلاحظ أن الحريات في الأردن لها سقف عالٍ، وهذا يظهر في حياة المواطنين.

ومع ذلك، فإن الاعتداء على حريات الناس وكراماتهم وأعراضهم وأموالهم دون تبرير ليس حرية حقيقية. هذه التصرفات لها معانٍ سلبية لا أريد التفصيل فيها. التعبير والنقد البناء موجودان في الأردن، وسقفه السماء، ولكن لا يجب الذهاب إلى التطرف في ممارسة الحريات.

الحريات موجودة في الأردن، ولا يقبل أي إنسان أردني أن تُكبح حريته، لأن الإنسان ولد حراً. ومع ذلك، هناك معوقات تعيق حرية التعبير، منها التطرف في استخدام الحريات والاعتداء على حقوق الآخرين دون مبرر.

ويتطلع الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان على واقع الحريات من مبدأ تبدأ حريتك عندما تنتهي حرية الآخرين نافيا وجود اية معيقات أمام حرية التعبير.

وقال الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات نحن نطمح للأفضل، لكن حتى نطالب بحريات او تحسين الحريات يجب التغيير بشكل تدريجي يتماها مع منظومة متكاملة لا بد من تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للناس، وشيئا فشيئا حتى نصل للحريات نحن ملتزمين أيضا بالقيم التي نحن نؤمن بها والتي هي قيم الحرية بالمطالبة بحرية الرأي وحرية الصحافة والمطبوعات وحرية التجمع السلمي ونوعا ما هذه الحريات مقبولة نأمل ان تتحسن في المستقبل.

وفيما يتعلق بحرية التعبير فإذا كانت منصبة ضمن القانون ومنصبة على تقييم الأداء والسلوك وتشخيص الحالة وانتقاد لأجل المصلحة العامة والبعد عن التهجم الشخصي، والبعد عن المساس في النظام العام فهذه قيم ومبادئ يجب الحفاظ عليها وعدم تجاوزها.

وأضاف نحن مع حرية الرأي لكن ليست الحرية المطلقة لأنها تعتبر حرية لا مسؤولة يجب ضبطها وتقنينها ضمن النظام العام، فنحن لسنا مع الحرية المطلقة لأنه يوجد لدينا قيم وموروث اجتماعي، و موروث قومي و موروث ديني، و شعائر وقيم وعادات وتقاليد في المجتمع يجب أن نراعي كل هذه المبادئ وبالتالي يجب أن يكون هناك قيود يفرضها النظام العام فنحن مجتمع شرقي مسلم ونعيش في تحديات ومرحلة دقيقة ومحيط ملتهب والدولة مستهدفة.يعني حرب شرقي النهر في سوريا في العراق فبالتالي لا بد من الحفاظ على النظام العام لا بد ان تكون حرية الرأي

لا تتعارض مع الرأي العام لطالما ضبطت ضمن المصلحة العامة، وفي معالجة وانتقاد السلوك والأداء.

أنا أعتقد إنه لا يوجد قيود أو تحديات أمام حرية الرأي، قد تكون هناك مقاومة من بعض الأشخاص أو الجهات والأشخاص الذين لم يتعودوا أحد ان ينتقدهم والذين تعودوا على سلطتهم المطلقة وغير معرضة للانتقاد بعض المسؤولين الحكوميين لا تروق له، قد يلجأ لتأنيبك إنه كحزب أو كمكون سياسي على مواقفك لكن هذا لا يعيب حرية الرأي، ولا بد لأصحاب الرأي ان يمارسوا رأيهم ضمن المصلحة العامة وضمن انتقاد الأداء وتجويد العمل والبعد عن الشخصنة.

وأشار الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج الى اننا في المجتمع الأردني لدينا خصوصية، فنحن لا نعيش في أوروبا بل نعيش في موقع جغرافي وفي وسط منطقة فيها الكثير من التناقضات، والكثير من الحروب والمشاكل على المستوى السياسي والاقتصادي والمستوى الاجتماعي.

نحن مع أن يكون هناك حرية ولكن حريات ضمن القانون، حريات لا تتعدى على الآخر ولا تثير الفتن ولا تثير زعزعة وتحافظ على الأمن والأمان، أما ان نترك الحرية لكل شخص له علاقات مع جهات لها أهداف لزعزعة الاستقرار الأردن فهذا مرفوض.

وأضاف قد تكون الحريات ليست متاحة كثيرا، لأنه لها حدودا أكثر ونحن في موقع ومحيط لا نستطيع أن نترك الشخص ينتقد بالطريقة التي يشاء لان بعض النقد قد يصل إلى مرحلة إن يكون له أهداف لزعزعة الاستقرار، ونحن ضد أي فكر يزعزع استقرار الوطن، لكننا مع حق الفرد في التعبير عن رأيه في الشأن الداخلي، لكن بطريقة إيجابية، بدون تجريح، بدون اغتيال الشخصية، بدون التأثير على الآخر.

واكد الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد أن حزبه يؤمن بأن قانون الجرائم الإلكترونية ضرورة على كل دولة مؤمنة بحرية الرأي والتعبير، ومؤمنة بالانفتاح التكنولوجي الهائل، ونظن أنه لن يمس المواطن، بل يحافظ على الأمن والاستقرار، وليس لديه مشكلة مع النقد البناء، لذلك نحن اليوم مع هذا القانون، ومع الحريات وفق القوانين، ومع حرية الرأي

والتعبير، وفق النقد للأداء، وإذا كان النقد موثق بقضية ما، أما إذا كان النقد يمس أشخاصا، وليس أداء، ودون دليل يثبت صحته فيجب معاقبته وفق القوانين المشرعة في الأردن.

وقال أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة ان حزبه راض نوعا ما عن الحريات في الأردن، لأن لديه بيئة جيدة للحريات، قياسا بدول الإقليم، ودول الجوار، وبالتالي الحرية والديمقراطية مسالة مرتبطة في بناء دولة المؤسسات والقانون، وتعزيز منجزات الشعب الأردني، ونضاله في تعزيز هذه الحريات.

ولا ينكر الرواشدة وجود معوقات تواجه حرية التعبير في الأردن، منها الانتقائية في كثير من الحالات، وجزء منها ، قانون الجرائم الإلكترونية، مؤكدا ان حزبه مع الحرية المنضبطة، التي تؤدي إلى النقد البناء، والإيجابي وتقديم الحلول، ولسنا مع أي حرية منفلتة تؤدي، ولكن مع الحرية التي تبني الدول والمجتمعات.

وقال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي عمر عواد اننا نحس في عملية تراجع في مسألة الحريات في البلد. وهذا سيؤثر سلبا على الحريات والديمقراطية والحريات الصحفية في البلد. ونطالب باعادة النظر فيما يخص توقيف الصحفيين او توقيف النشطاء او التضييق عليهم.

وقال الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور أن حزبه يدعو دائما لضبط الشرطة بحيث لا يقوموا بالاعتداء على الآخرين وكذلك لا يجوز او يسمح لأحد بالاعتداء على الشرطة بمعنى أن لا يعتدي أي طرف على حقوق الطرف الآخر، ويرى الحزب أن الكثير من الإجراءات التي تقوم بها الحكومة تحد من الحريات العامة.

واشار الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب الى مجموعة قوانين منها قانون الجرائم الالكترونية مقيدة لحرية التعبير، كذلك الصلاحيات المبالغ فيها التي منحها قانون الجرائم الالكترونية للحكام الاداريين الى اخر ذلك. وقانون الاجتماعات العامة، الذي يرهب الشباب ويمنعهم من الانخراط في المل السياسي الحزبي او حتى بالتعبير عن قناعاتهم.

واعرب الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين عن رضا حزبه النسبي عن واقع الحريات في الأردن، مؤكدًا أن هذه الحريات محكومة بالقانون. وشدد على ضرورة الالتزام

بالقانون حتى عند التعبير عن الرأي، موضحًا أنه يرفض التجاوز في قضايا مثل هيبة الدولة أو الإساءة إلى الأشخاص. وأشار إلى أن المسيرات السلمية يجب أن تلتزم بأهدافها دون الانتقادات غير البناءة التي تهدف فقط إلى رفع الصوت. وأكد الحزب أنه ليس مع الحريات المطلقة، بل مع الحرية التي لا تسيء إلى الممتلكات أو الأشخاص أو هيبة الدولة، مشددًا على أن الحرية يجب أن تكون ضمن القانون الذي لا يعد مقيدا لها، وأن تجاوز القانون يُعد مخالفة.

ويؤكد الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى العماوي ان حزبه يعبر عن دعمه للحريات ورفضه لتقييد الحريات، مع التأكيد على ضرورة احترام القوانين والأنظمة المعمول بها. ويعتبر الحزب أن الحريات يجب أن تكون محفوظة ضمن الإطار القانوني، دون مخالفة للقوانين أو الأنظمة، سواء في حالات المسيرات والاحتجاجات أو أي سياق آخر

وبالنسبة للقيود على حرية التعبير، قال العماوي: ان حزبه يرى أن أحد أبرز المعيقات هو قانون الاجتماعات العامة، الذي يعتبره محددًا ويسيطر على حقوق الحريات الأخرى المنصوص عليها في القوانين الأخرى. بناءً على ذلك، يدعم الحزب تعديل هذا القانون وأي قانون آخر ذي صلة لضمان حصول المواطن على حرية كاملة وفقًا لأحكام القانون، مع الالتزام بعدم مخالفته، مشددا على ان حزبه يسعى إلى دعم حرية التعبير والاحتجاج بالوسائل المشروعة، مع الاهتمام بضمان عدم استغلال هذه الحريات للإساءة إلى الوطن أو لمصالح غير شرعية، مما يعكس التوازن بين الحقوق والمسؤوليات في المجتمع

وقال الناطق باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف اننا في الحزب غير راضيين عن واقع الحريات في الأردن، ونعتقد بأن البلاد تتجه نحو الاستبداد بشكل متزايد، مما يؤدي إلى قمع الحريات والاعتداء على حرية الرأي والتعبير.

وأضاف إن أحد أبرز المعيقات التي تعيق حرية التعبير هو تدخل الأجهزة الأمنية في قمع الحريات، وتفكير الدولة الأمنية البوليسية في قمع أي رأي مخالف، وهذا الوضع سيكون له تأثير سلبي على مستقبل الوطن وعلى المسار الاستراتيجي للمشهد بشكل عام، مما يهدد التطور الديمقراطي والاستقرار السياسي في البلاد

الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين ان واقع الحريات في الأردن بلا شك ليس هو المأمول ، فهناك حالات متعددة يظهر فيها تقويض وتضييق على الحريات العامة سواء بفعل تشريعات قانونية او غيرها ونحن نضع مبدأ الحريات العامة بما فيها حريات الرأي والتعبير على رأس أولويات الحزب و سنعمل على تعديل التشريعات التي تحد من هذه الحريات لتكون الأردن في مصاف الدول التي تتمتع بالحريات العامة بكل أشكالها وصورها.

وأشارت دودين الى الكثير من القوانين التي تحد من حرية التعبير منها أن التوقيف بشكل عام و التوقيف الإداري بشكل خاص يتم استخدامه في وجه الصحفيين وأصحاب الرأي بسبب حرية التعبير عن الرأي ، وتوجد قيود على وسائل الإعلام بالتأكيد بحاجة لمراجعة ، و بخصوص حرية التجمع و التظاهر وما زلنا بحاجة الى تصاريح من السلطات الادارية والامنية، وفي هذا تقييد مع أن الأردن تقدم تبعا لتقرير مراسلون بلا حدود في تصنيف الحريات الصحفية لعام 2024 ليصبح في المرتبة 132 من أصل 180 دولة ، الا أن هناك ممارسات تقييدية على حساب الحريات.

ويرى الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني: ان حرية التعبير في الأردن يمكن أن تكون في وضع أفضل، حيث أنها ليست في حالة سيئة، لكنها أيضاً ليست في أفضل حالاتها، حيث أن الأردن يعيش مرحلة تحول ديمقراطي ويُصنَّف كدولة شبه حرة. ويرى الحزب أن تحسين حرية التعبير يمكن أن يخدم البلد والمجتمع بشكل كبير، بزيادة الشفافية وتعزيز الحرية.

وقال المومني: إن من أبرز المعوقات التي تواجه حرية التعبير، وفقاً للحزب، انتشار خطاب الكراهية وضعف ثقافة الحوار وقبول الآخر. كما أشار إلى ضعف المسؤولين في الدفاع عن سياساتهم وقراراتهم، وعدم قبول النقد من قبل الرأي العام. ويرى الحزب أن تعزيز هذه الجوانب يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين وضع حرية التعبير في الأردن، مما ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل.

موقف الأحزاب من التطبيع واتفاقية الغاز

أعلنت غالبية الأحزاب هنا عن رفضها التطبيع واتفاقية الغاز مع العدو الاسرائيلي والتي رأوا فيها رهنا للسيادة الأردنية للعدو الاسرائيلي الذي لا يحترم الاتفاقيات ولا يحافظ على المواثيق والعهود.

وفي الوقت الذي قالت أحزاب فيه انها ضد التطبيع إلا أنها أعلنت قبولها لاتفاقية الغاز باعتبارها اتفاقية بين دول ولكونها تتضمن مصلحة اقتصادية للأردن، فيما قالت أحزاب أخرى أنها كانت تأمل أن تؤجل مثل هذه الاتفاقيات وان تكون مشروطة لما بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود السابع من حزيران وتحقيق مبدأ حل الدولتين.

ورأت أحزاب ان العدوان الاسرائيلي على غزة والابادة الجماعية التي يقترفها بحق الفلسطينيين ومحاولاته لتهجيرهم يؤكد على ان السياسة الاسرائيلية تريد تهجير الفلسطينيين الى الأردن باعتباره وطنا بديلا للفلسطينيين.

وفي الوقت الذي طالب فيه الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب بإلغاء اتفاقية الغاز لأنها تمثل بالنسبة لحزبه مساسا بالسيادة الوطنية وخسارة اقتصادية وهي شكل من أشكال التطبيع فقد اكد الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين رفض حزبه الكامل للتطبيع بشكل عام. موضحا أن حزبه يقف ضد الاتفاقية من الأساس

ويرى الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد أن وجهة نظر حزبه أن الاتفاقيات التي توقعها الدولة مع أي طرف يجب أن يلتزم بها، والطرف الآخر يجب أن يلتزم بمعاهدات سيادة الدولة، والأمن والاستقرار بالمنطقة، لكن ما نراه الآن أن الجيش الصهيوني، والحكومة الصهيونية، تذهب بشكل واضح جدا نحو التطرف، وتم الاعتداء على الأقصى المبارك، والكنائس، والمساجد التي تحت الوصاية الهاشمية، وقد تجاوزت كل الأعراف الدولية والمواثيق، لذلك نحن نعتقد أن جميع الاتفاقيات مع العدو الصهيوني، يجب وقفها بشكل كامل.

وتساءل كيف لنا أن نحافظ على اتفاقية مع كيان لا يحترم أي اتفاقية، واعتقد نحن سمعنا جلالة الملك والملكة، الذي تحدث بشكل واضح أن هناك طرف في الأرض الفلسطينية المحتلة أنه لا يريد السلام، ولا يريد تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تكفل للشعب الفلسطيني كامل حقوقه في دولة مستقلة وعاصمتها القدس

واشار الى انه يتحدث من منطلق حزبي، وقناعات الحزب، وبرنامج الحزب، الذي يتحدث على حدود دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، و عن وصاية هاشمية على مقدسات قد مسها الكيان الصهيوني بشكل واضح، وما دام العدو الصهيوني خرج عن جميع الاتفاقيات، فلا سلام ولا طاقة ولا مشاريع صناعية وطاقة مع العدو القاتل للأطفال، وتعذيب النساء والشيوخ، والذي فاق وحشية التعامل مع الأسرى الفلسطينيين في السجون، سجن غوانتانامو، وسجن أبو غريب.

وأكد الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان ان موضوع الغاز الإسرائيلي اليوم لا يستطيع الحزب أن يغير اتفاقات دولية معمولة بنظرات ومصالح دولية، أنا اليوم لا أستطيع أن أتدخل بمصلحة الدولة.

وقال رمضان توجد مصلحة في هذا الأنبوب، وعندما يمر من الأردن فإننا نأخذ عليه عوائد تؤخذ عليه ضرائب، وهناك اتفاقيات من الصعب أن نتحدث عنها ونحن خارج السلطة، أما إذا كنا داخل السلطة فسوف نسير مع أي قانون لضمان مصلحة الدولة. فإذا كان مرور الأنبوب من الأردن لمصلحتنا فهذا ليس تطبيع فيجب أن تكون اولويتنا الدولة والمحافظة عليها.

ووفقا للأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات فان حزبه ضد التطبيع ومع قطع العلاقات مع العدو الصهيوني و عدم ترك مصير أي شأن يتعلق بالداخل الأردني بأيدي اليهود، فهذه ثروة منهوبة ولا يجوز أن نقر بمشروعيتها لإسرائيل وهذه موارد الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الذين سرقوا حقهم في الحياة و سرقوا مقدراته وسرقوا كل شيء فنحن مع قطع هذه الاتفاقية، لأنها تعتبر أيضا مساس بحياة المواطن الأردني.

واضاف ان ترك موضوع الطاقة المهم في يد العدو يتحكم في المستقبل في حياة الناس في حياة المواطنين فهذا أمر بالغ الخطورة فنتمنى الغاء هذه الاتفاقية وعدم الأخذ فيها، كما أن العدو الصهيوني لم يبرهن او يثبت للأردن ولا للمجتمع الدولي مساعيه ومصداقيته منذ تطبيق اتفاقيات السلام والتوقيع معه، فكثيرا ما ينقلب عليها فهي لا عهود ولا مواثيق لها.

ودعا للضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقية و الغائها لأنها ستشكل في المستقبل مصدر قلق للأردنيين و تشكل عبئا بحياتهم و أمنهم واستقرارهم فكيف يمكن ان تضع مصدر حيوي في يد عدوك وهو يتربص بك ليلا نهارا .

ويقول الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج لقد كان للأردن شروطا منذ بدأت عملية السلام سنة 1994، وأن يكون السلام مقابل الأرض، وحل الدولتين على المستوى الرسمي، لكن هذه الشروط لغاية الآن لم تتحقق، ولو تحققت كان من الممكن أن تساهم إلى حد بسيط في التطبيع، لإنه نحن الشعب الأردن الوحيد على مستوى الوطن العربي لم نطبع ولن نقبل

بالتطبيع لقناعتنا بأن القضية الفلسطينية قضيتنا الأساسية والقضية يجب حل الدولتين حل عادل وحل جذري، وأن ينعم الشعب الفلسطيني باستقلاله وبحرية وبأن يعيش بحياة كريمة.

واتفاقية الغاز، هذه الاتفاقية ممكن تستغل أو تستخدم كوسيلة ضغط على الكيان الصهيوني المغتصب، ويجوز لو كان لنا رأي فيها بوقتها لن نقبل بها، ولا نريد هذا الحل، لكن باعتقادي ان هذه الاتفاقية التي لها سنوات لها أبعاد سياسية وأبعاد اقتصادية وتبعات أخرى، فلذلك اعتقد إنها فرضت على الأردن فرضا، ولذلك مصلحة الوطن فوق كل شيء، ونحن بثقافتنا لا نخالف المواثيق والعهود والعقود وهذه الاتفاقية كانت موجودة بظروف لا نعلمها. لكن لو عرضت علينا نرفضها جملة وتفصيلا.

وقال أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة ان حزبه يؤمن إيمانا مطلقا، في تحرير فلسطين من البحر إلى النهر ،وبأن الصراع مع الكيان الصهيوني، هو صراع وجود وليس صراع حدود، بالتالي هذا غاز مسروق، والتطبيع مع هذا الكيان جريمة كبرى، ويجب المحاسبة، والغاء كل الاتفاقيات مع العدو الصهيوني.

وأكد الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور أن حزبه يرفض بشكل نهائي اتفاقية الغاز مع العدو الاسرائيلي وشددنا على ذلك بعد حربه على غزة .

وأفاد الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع أن حزبه تحدث بكل شفافية وبإحساس عالٍ بالمسؤولية بالنسبة للأردن، القضية الفلسطينية هي قضية أساسية ومحورية، ونحن أصحاب قضية وأي شيء لا يخدم الأردن ولا يخدم القضية الفلسطينية، لا أقبله كسياسي أردني.

أنا لا أتحدث عن جزئيات مثل ملف الغاز أو المياه، بل أتحدث عن ملف شمولي. أولويتي هي حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ولن أقبل بالمساومة أو الحديث عن نزع الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، حيث إن الوصاية ليست مجرد إدارة وقفية، بل هي علاقة روحانية.

وأضاف نفاع بناءً على هذا الموقف، هل التطبيع والاتفاقيات مع إسرائيل تخدم مصلحة الدولة الفلسطينية؟ حزب عزم يفكر بمنظور أعمق وأشمل من الجزئيات. لا أتحدث فقط عن التطبيع أو

اتفاقيات الغاز، بل أرى أن دولة الاحتلال لا تظهر أي بوادر نية لتحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية. لذا، ليس من مصلحتنا التفكير في التعامل معهم في ظل إساءاتهم لنا كأردنيين ولأشقائنا الفلسطينيين، وسنظل ندافع حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل وإقامة الدولة الفلسطينية. نحن لا نبحث عن جزئيات، بل يجب وضع الأولويات بوضوح. إذا أصبحت هناك دولة فلسطينية وسلام، يمكن أن يكون الحديث مختلفًا. لكن في ظل وجود احتلال غاشم، لا أستطيع التعامل معهم كسياسي أردني لأن المصداقية مفقودة.

وتساءل الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق لماذا ذهبنا الى اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني،، والأردن حقيقة مصدر كبير للطاقة، فلدينا الصخر الزيتي، ولدينا الغاز الذي اكتشف في منطقة الريشة، وتم إغلاقه، لدينا الطاقة المتجددة الشمسية، والآن، أوروبا توصل كابلات من تحت مياه المتوسط، وصولا إلى الصحراء الليبية، وصولا إلى الصحراء الإفريقية، لتأخذ طاقة شمسية من هناك

كنت اتمنى ان تكون اتفاقية الغاز، وأي اتفاقية مع الكيان الصهيوني مرتبطا لما بعد إقامة الدولة والسيادة، والاستقلال الفلسطيني على حدود 1967. بمعنى أن تتوقف كامل أشكال العلاقة مع الكيان الصهيوني، حتى تقوم الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، والاستقلال وعاصمتها القدس الشرقية، وبعد ذلك يمكن الحديث عن علاقات على مستوى إقليمي.

واضاف الشناق أعتقد ان هذا الكيان ما زال يستهدف الأردن، بمشروعه الصهيوني، وترحيل الفلسطينيين على الحدود من الضفة الغربية، ولا زال يؤكد على أن الضفة الغربية، هي اليهودا والسامرة، وعلى الفلسطينيين الرحيل إلى الأردن، وبالتالي أي علاقة مع الكيان الصهيوني، يجب قطعها فورا، ودون تردد، سواء في الغاز، أو حتى العلاقات، ولا يجوز أن تبقى علاقاتنا قائمة مع هذا الكيان الصهيوني، قبل قيام الدولة الفلسطينية.

و اكدت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين ان حزبها يقف ضد كل أنواع التطبيع مع الكيان الصهيوني و يقف مع المقاومة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ، و يقف مع كل القوى الاردنية والعربية والأممية في وجه حرب الابادة ، متضامن نشط مع الاهل في فلسطين المحتلة و غزة الصامدة ، ويؤمن الحزب بمركزية القضية الفلسطينية و لدينا لجنة

مختصة بمقاومة التطبيع و ملف في المكتب السياسي خاص بفلسطين ،و نؤمن بضرورة تنويع أساليب الصراع والاشتباك مع القوى الديمقراطية العالمية من أجل تعديل ميزان القوى لنصرة الحق الفلسطيني ودعم صمود الأهل على أرض فلسطين .

وبالنسبة لاتفاقية الغاز ـ تقول دودين ـ نحن منحازين للموقف الوطني الشعبي الذي ينادي بإلغاء الاتفاقية مع الكيان والبحث عن بدائل اخرى لاستيراد الغاز ، ولا يجوز أن نرهن طاقة الأردن مع كيان محتل عنصري يمارس الابادة و الاحتلال و التطهير العرقي على شعبنا الفلسطيني الصامد و علينا ان نجد حلولا اقليمية و محلية و عالمية مع حلفاء متضامنين معنا سياسيا وشعبيا لتعزيز سيادتنا .

وعبر الناطق الرسمي لحزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف عن رفض حزبه رفضا قاطعا لاتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني، وهي تمثل جريمة كبرى بحق الوطن والدين والواجب الوطني. وكذلك الحزب يرفض جميع أشكال التطبيع، وننشط إلى الآن في قيادة اللجنة الوطنية لمجابهة التطبيع بالتعاون مع مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية.

وقال عساف إن هذه الاتفاقيات، سواء كانت اتفاقية الغاز أو أي شكل من أشكال التطبيع، بما في ذلك اتفاقية وادي عربة، تمثل رهناً للوطن ووضعه تحت سيطرة العدو الصهيوني، مما يعرض سيادته ومصالحه للخطر. ونعتقد أن هذا التصرف حرام شرعاً وعقلاً ولا يجوز بأي وجه من الوجوه، مؤكدا أن مواجهة هذه الاتفاقيات هي جزء أساسي من أولوياته وأهدافه المعلنة، وسيستمر في كشف محاولات التطبيع والتحذير منها ومواجهتها بكل السبل المتاحة.

ويرى الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د.محمد المومني إن أي اتفاقيات اقتصادية يجب أن تُدرس من زاوية اقتصادية بحتة، مع الأخذ في الاعتبار فوائدها للاقتصاد الوطني، وأوضح الحزب أن استيراد الغاز من إسرائيل أو أي دولة أخرى يجب أن يكون مفيدًا للاقتصاد الأردني وأن للمواطن الأردني الحق في اتخاذ الموقف الذي يراه مناسبًا بشأن التطبيع مع إسرائيل، مؤكدًا على احترام حرية التعبير، وأن هذا لا يتعارض مع الالتزامات الرسمية المتعلقة بمعاهدة السلام والعلاقات المختلفة مع إسرائيل، وحزب الميثاق ضد التطبيع.

ودعا الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى العماوي الحكومة إلى البحث عن بدائل لاتفاقية الغاز مع إسرائيل والعمل على فسخ الاتفاقية أو إلغائها دون أن يلحق ذلك ضررًا بالحكومة الأردنية ، ومن المهم إيجاد بدائل سواء من دول عربية أو أي دول أخرى، أو البحث داخل الأردن مثل منطقة بئر الريشة التي أظهرت تقارير إيجابية بوجود غاز فيها، ويجب التركيز على تطوير هذه المصادر لتكون بديلاً عن الغاز الإسرائيلي أو أي غاز آخر.

نحن كحزب نعبّر عن موقف المجتمع الأردني الذي يعارض التطبيع. لا يمكن أن يكون هناك تطبيع قبل إعادة الحقوق لأصحابها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فيما يخص اتفاقية السلام، تتحمل الحكومة التي وقعتها هذا العبء. يجب أن نستغل جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تربطنا بالعالم، ولكننا ضد أي اتفاقيات مع إسرائيل حتى يتم إعادة الحقوق وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية وليست شكلية.

الهوية الوطنية الأردنية

ترى الأحزاب ان الهوية الوطنية الأردنية تعني المواطنة وحكم القانون والدستور والانتماء للاردن ولتاريخه وحاضره ومستقبله وارثه الثقافي والحضاري، والإيمان بالاردن الحداثي وبقيادته الهاشمية.

واكدت الأحزاب ان الهوية الوطنية الأردنية انبنت وظهرت على قاعدة الاردن العروبي القومي الإسلامي وهذا ما جعل الاردن منذ بواكيره عربيا مشاركا في كل القضايا العربية فكان أول شهيد أردني في ار فلسطين وفي ليبيا مع عمر المختار وفي دعمه للجزائر في معركة استقلالها.

ووفقا للأحزاب فان اثارة قضية الهوية الوطنية انما يراد منها الخلاف السياسي ويتولى اثارتها البعض ممن لديه نزعات تمييزية، مشددين على أن كل ما هو على الارض الاردنية هم أردنيون من شتى الاصول والمنابت وتجمعهم الهوية الوطنية الأردنية العروبية الإسلامية لا فرق في الأصل والمنبت أو الدين، وتحت سلطة الدستور والقانون، وأن أية هويات ترد الأردن من الخارج وتريد الهيمنة فلا مكان لها.

يقول الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان ان الهوية الأردنية تعني لنا المواطنة والمواطنة تعني أن أحافظ على مبادئ الوطن وأن أحترم الدستور الأردني والقانون وأن أمارس كل سياسات الدولة بشفافية، حتى لو كنت أنا بمنصب، هذه هي المواطنة، فأنا كمواطن أردني أحافظ على إرث الأردن، على مدخراته وعلى كل ممتلكاته، هذه جزء من المواطنة.

ويرى العضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي عمر عواد ان الجدل حول الهوية الوطنية الأردنية هو في الأساس جدل سياسي وليس تاريخي فالهوية موجودة ولكنها منفتحة ومركبة وعواملها مركبة وهي دائما في قيد التطور والتشكيل. ولا توجد هوية مغلقة ومنجزة ومكتفية ،والذين يحاولون حصرها لأنها هوية مغلقة ومنجزة انما هو تيار يريد أن يحصر هذه الهوية على فئات معينة تحتكر اما السوق والتنمية.

وقال عواد إن من مهد لظهور هذه التيارات اليمينية في المجتمع. انتفعت على حساب هذا الخطاب المقدم. ومارست سطوتها وهيمنتها الاجتماعية على المجتمع. ونحن نقول ان لكل مجتمع هويته . ما في مجتمع ما اله هوية إنسانية وحضارية وجغرافية.

ويدعو الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي الدكتور مصطفى فريحات إلى صياغة هوية وطنية جامعة يتفق عليها جميع أبناء الوطن، ويبذلون جهودهم الفاعلة لتعزيز عوامل الانتماء إليها، لحمايتها وتعزيز مفهوم المواطنة في جميع القطاعات والشرائح ومناحي الحياة، واعتبارها الأساس الأول في الحقوق والواجبات، الانتماء للوطن، فهو شرف لا يجوز أن يعلوه شرف انتماء آخر بين أبناء الوطن، وأيضا اعتبار الانتماءات الأخرى داخل مفهوم الوطن، عوامل وحدة الوطن، والحفاظ على نسيجه، وأن يكون عاملا للتنافس في خدمة الوطن، لا عاملا يعني في تفتيت هوية الوطن على غرار ما يحدث في الأندية نحن نهدف الى إنشاء الأندية من باب التنافس وليس من باب التفتيت فلا بد من صياغة هوية جامعة ومانعة.

ويقول الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج ان على كل مواطن أردني أن يكون لديه الانتماء لهذا الوطن من شتى الأصول والمنابت، فهويتنا واحدة، ونحن كنا في الأردن والوطن للجميع، لكن من أراد أن يتجاوز هذا المنطق، وألا يكون انتماءه وولاءه للأردن، فأعتقد إنه هويته الأردنية ليست متوفرة فيه.

الهوية تعني الانتماء، تعني الولاء، تعني ان أعتز بهذه الوطنية الأردنية والجنسية الأردنية، فاذا كنت أردني موجود في هذا الوطن فهو وطني ويعز علي وانتمي لترابه وولائي لقيادته لنظامه وأريد ان أخدم فيه بعيدا عن الولاءات الأخرى.

ويعتقد الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد أن الهوية الأردنية هوية جامعة أساسها الحفاظ على الثقافة المجتمعية ، والاجتماع على العرش الهاشمي و جلالة الملك، وسيادة واستقرار وأمن البلد، وعاداتنا وتقاليدنا وتوارث أجدادنا بكل ما هو جميل من هذا الوطن، ولا أعتقد أنه يوجد صراع على هوية الوطن.

وقال إن الهوية الوطنية ثابتة، لا صراع عليها، وراسخة رسوخ الجبال ، ولا خلاف عليها، وكل من يتحدث بغير ذلك، واهم، فالأردن بلد مضياف تاريخه طويل، وقيادته جاءت من رحم مطلق الثورة العربية الكبرى.، التي توحد كل الأمة العربية مع بعضها البعض، لكن هنا أناس لديهم طائفية، وعنصرية، وفهم خاطئ للهوية، ولا يمكن اعتبارهم جزءا رئيسا من الشعب الأردني الموحد، وجزء على هويته الوطنية التي تدافع عن كل قضايا الأمة، وكيف يكون خلاف على هويتنا الأردنية بأن أول شهيد على أرض فلسطين، من عشيرة عبيدات وأول شهيد في ليبيا من الحوراني، بثورة عمر المختار، وأول قرش اندفع تبرعا للجزائر، وسمي قرش الجزائر، فكيف لهذا البلد ان يكون لديه خلاف على الهوية الوطنية، فالأردن يحب كل مكوناته، بكل ما لديه من مكونات وثقافات موروثة متعددة، تشكل لوحة جميلة صعب أن تجدها في أي بلد آخر.

وبحسب أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة فان كل ما هو موجود على الأرض الأردنية هو أردني، ولا تفرقة بين الأردنيين وبين العرب الموجودين على الأرض الأردنية، والهوية الأردنية ثابتة لا تتغير، فهويتنا القومية نحن نسعى إلى الوحدة العربية الشاملة، التي تعالج كل مشاكل الأردن والأمة العربية بشكل عام، بالتالي من شعاراتنا الرئيسية ان الوحدة طريقنا لتحرير فلسطين، وفلسطين طريقنا إلى الوحدة العربية، ونحن نعتز بهويتنا الأردنية، ونحن منذ الأزل قوميون، والأردني قاتل في كل ساحات الوطن العربي عندما تطلب ذلك، وتوجهنا قومي، لكن هويتنا أردنية، وهي ليست هوية متزمتة.

ويؤكد الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب ان الناس يمتلكون هويتهم التي تعني المواطنة وحقوقها والاحتكام للقانون هو الذي يحل كل الإشكاليات، والهوية لا شكل لها فلماذ نفتعل مشكلة من لا شيء، وما يجري من جدل احيانا هو نوع من عدم احترام للمواطنة وللقانون.

وبحسب الناطق باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف فإن الحزب يرى أن الهوية الأردنية هي هوية عربية إسلامية منبثقة من وجدان الشعب العربي الأردني المسلم، الذي يسكن هذه المنطقة منذ القدم ويتسم بهذه الهوية المرتبطة بدينه وأرضه وثقافته. و أن الدستور الأردني نص بوضوح على هذه الهوية، وأن كل المحاولات الرامية إلى حرفها أو تغريبها أو تشويهها ستبوء بالفشل

وفيما يؤكد الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى عماوي على أن الهوية الأردنية هي هوية دولة مدنية حديثة، فإن أمين عام حزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين قال أن حزبه يرى أن شكل الهوية الأردنية ليس الهوية المدنية او الهوية الدينية بالنسبة له وانما الهوية الوطنية.

واكد الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع ان الهوية الأردنية هي نقطة أساسية ورؤية سياسية واضحة. وهي ركيزة أساسية في المجتمع الأردني، ولا يقبل الحزب إضافة أي كلمة أو مصطلح إليها أو الاجتهاد في تعريفها. الهوية الأردنية يجب أن تبقى خالصة دون تجميل أو تعديل، وهي مظلة تشمل كافة أبناء الوطن، بغض النظر عن أصولهم أو انتماءاتهم الفرعية. من يريد الحديث عن هويات فرعية أو التفريق بين شرق أردني وغرب أردني أو بين فلسطيني وأردني، فهذا لا يمثل لغة السياسة الناضجة، بل لغة الصغار.

والهوية الأردنية لا ترتبط بهوية مدنية أو دينية؛ الدين شيء والدولة المدنية شيء آخر والهوية الأردنية شيء مختلف تماماً. نحن في الأردن لدينا هوية أردنية تجمع جميع المواطنين بغض النظر عن أصولهم أو دياناتهم المختلفة، أما فيما يخص الدولة المدنية، فقد حاول البعض تسييس هذا المصطلح بشكل خاطئ. الدولة المدنية ليست لوناً سياسياً، بل هي نمط معيشي. والأردن يعيش حالة الدولة المدنية بالفعل.ومن لا يدرك هذا الواقع من الأفضل أن يبتعد عن المشهد السياسي ولا يتحدث في السياسة.

ويشير الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق الى ان موضوع الهوية الأردنية أتعب الناس كثيرا،وهي هوية عربية نضالية ابتداء، وهي هوية عربية إسلامية.

وقال نحن الآن نتحدث عن هوية الدولة الأردنية، هوية المواطنة وسيادة القانون، ودولة الحقوق والواجبات، والأردنيون جميعا في هذا الوطن شركاء لا تقبل القسمة، لا على منبت ولا على أصل، فهي الهوية لأبناء هذا الوطن، لانتمائهم للدولة التي فيها سيادة قانون، أحكام دستور يسود على الجميع وتعني التعددية، والديمقراطية، وحرية تعبير، ولا أعرف لماذا هذا المدخل الكبير الذي يطرحونه، ونحن الآن أمامنا التحدي الكبير وهو كيف نحافظ على الدولة الوطنية الأردنية في إقليم تسوده مرحلة الصراعات، داخل مكونات دول سقطت " العراق، سوريا، اليمن، ليبيا "،إن هدف الإصلاح السياسي الحقيقي في البلاد، هو هدفنا جميعا في الأردن، كيف نحافظ على الدولة، الوطنية الأردنية بنموذج ديمقراطي متجدد، اعتمادا على التعددية الحزبية ، في تشكيل الحكومات الحزبية، البرلمانية التي ستأتي من داخل صناديق الانتخاب، لتطبيق السياسات الحكومية.

وبحسب الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين فإن المواطنة قانونيا هي الأساس وهي التي تحدد حقوق و واجبات المواطنين و لا تتحقق بدون تكافؤ الفرص وسيادة القانون وحماية حقوق الأفراد و الحريات العامة .

وفي المجال العام ـ تقول دودين ـ فان الهوية الأردنية تتشكل من خلال حوار عمومي عقلاني يطرح القضايا للوصول الى المصلحة الفضلى في سياق تضامني يسمح بحرية الافكار و السجال العام ، و يحتفي بالتعددية الثقافية التي تشكل غنى وإثراء لنا جميعا ، اما هوية الأفراد فهي تعكس التنوع الثقافي وتنوع التجربة الانسانية التي يمر فيها الفرد و تشكله و تؤثر في تكوينه النفسي و الاجتماعي و لهذا عندما نتحدث عن الهوية الاردنية فهي متنوعة بتنوع أهل المدن و البادية و الريف و فيها جمال وغنى من ارث الأردن عبر التاريخ و فيها حداثة ومعاصرة و مرونة و توق نحو اردن لكل ابنائه و بناته .

ومسألة الهوية من المسائل التي لا يمكن قياسها بمعزل عن حركة التاريخ، بمعنى أن الهوية تتغير بالتغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واليوم حتى التغير التكنولوجي يؤثر بالهوية،

واذا فتح مجال الكلام للحديث عن ملامح واضحة للهوية الأردنية فأهم ملامحها الجدية والعمل والإنصاف، هذا ما تراه شعوب الدول العربية والعالم عن هويتنا.

واوضح الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني إن لاى حزبه أعرب عن حرصه الشديد على ملف الهوية الوطنية الأردنية، مؤكداً أنه حزب الهوية الأردنية بامتياز. وأن الهوية الوطنية الأردنية التي يروج لها الحزب هي هوية متساوية ومتنوعة، تعترف بجميع الأردنيين بغض النظر عن أصولهم ومنابتهم. تلك الهوية تحتفي بالتنوع وتعتز بالإرث التاريخي، بينما تتطلع في نفس الوقت نحو الحداثة والتطور والتقدم.

واضاف المومني ان نظرتنا للهوية الوطنية الأردنية تتطلب الاعتزاز بالتاريخ والتراث، مع تبني نظرة حداثية نحو المستقبل، مشيرا الى ان لدى حزبه خطة ورؤية لتعزيز الهوية الوطنية، خاصة بين الشباب الذين يمثلون جيل المستقبل. وسيتم تنفيذ هذه الخطة من خلال أدوات التأثير المجتمعي المختلفة مثل الإعلام، والتعليم، والثقافة، التي تعتبر أساسية لترسيخ الهوية الوطنية الأردنية مؤكدين على ضرورة أن يشعر جميع الأردنيين بمواطنتهم الكاملة دون تمييز، سواء أمام القانون أو في الفرص المتاحة. ويرى الحزب أن تعزيز الهوية الوطنية الأردنية والاعتزاز بالأردن هو السبيل الأمثل لدعم القضية العربية، كما شدد على أنه لا يمكن قبول أي هوية غير أردنية تطغى على الهوية الوطنية الأردنية الشرعية،

وختم بالقول : أن الهويات الفرعية تتكامل مع الهوية الوطنية الأردنية، حيث تجمع الهوية الوطنية الجميع بغض النظر عن هوياتهم الفرعية، مؤكداً رفضه لأي هوية وطنية غير أردنية من خارج الأردن أن تُفرض على الهوية الوطنية الأردنية.

النقابات المهنية والتعددية النقابية

أكدت الأحزاب على رفضها للتعددية النقابية داخل المهنة الواحدة بسبب المحاذير المتعددة التي قد تنشأ عن مثل تلك التعددية على نحو تعارض المصالح وتعارض التمثيل النقابي.

وفي الوقت الذي أكدت الأحزاب فيه على الحق الدستوري في الانتساب للنقابات المهنية والعمالية فقد وجهت الأحزاب انتقادات مباشرة للنقابات بسبب تقصيرها في خدمة منتسبيها والدفاع عن حقوقهم العمالية والمهنية.

وبحسب الناطق الرسمي باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف فان النقابات تشكل أساسًا مهمًا للتنظيم المهني والدفاع عن حقوق العمال والمهنيين، ويدعم حريتها واستقلاليتها بعيدًا عن التدخلات والتزويرات التي قد تؤثر سلبًا على دورها الفعال في المجتمع.

واشار عساف الى ان الحزب يملك إطارًا نقابيًا ولديه لجنة تدير المسائل النقابية، ويشارك في النقابات بخبرة تاريخية طويلة تهدف إلى رفع مستوى ومضمون النقابات.و يعتبر الحزب أن وجود النقابات هو جزء أساسي من مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز القضايا الوطنية والمهنية والعمالية. ويستنكر الحزب الاستقواء على النقابات، التلاعب في انتخاباتها، وأي محاولة للتزوير، مؤكدًا أن ذلك يضر بالوطن وبمستقبله.

أما بخصوص تعدد النقابات، فإن الحزب يرى أن هذه مسألة تتعلق بالنقابات ذاتها وتفاعلها الداخلي. فهناك وجهات نظر متنوعة بين النقابات، حيث يصر بعضها على أن النقابة الرئيسية يجب أن تكون الممثلة الوحيدة لكل المهنة لتجنب التشتت، بينما تؤيد بعض الأطراف تعدد النقابات في إطار مهني محدد.

وشددت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين على أنه لا يمكن فصل النقابي عن السياسي وان للنقابات دور وطني في التأثير على التشريعات التي تخص المنتسبين مثل نظام الموارد البشرية قطاع النقل والسياسات الضريبية العامة التي تمس حياة المواطن ، والنقابة دورها حماية العامل و ضمان الحصول على حقوقه والحد الأدنى للأجور ، والنقابات يجب ان تشتبك مع القضايا الوطنية ، و واجبها أن تخدم المنتسب لها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو العقائدية لأن هدفها الأساسي هو تحقيق المصلحة الفضلى للقطاع والمنتسبين بما لا يتعارض مع سيادة القانون وبما يضمن حرية الأفراد و الحريات العامة .

ودعت دودين لتعديل قانون الاتحاد العام للنقابات العمالية الساري منذ الخمسينات بحيث يحد من صلاحيات الاتحاد للسماح بإنشاء وإقامة النقابات العمالية المستقلة بحيث يكون لكل نقابة نظام خاص بها يحكم عملها بشكل مستقل عن الاتحاد، النقابات المهنية بحاجة لزيادة صلاحيات النقابة من اجل تنظيم و تعديل دورها لتنظيم المهن ورعاية القطاع و المنتسبين .

وشدد الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان على أهمية تشكيل النقابات وتأثيرها ومشاركتها في المجتمع، ومن خلال مطالباتها، وكل نقابة تحافظ على التخصص الذي تمثله، وتحميه من التغول من جشع التجار أو أخطاء الحكومات، يعني هذا الشيء، ممتاز جدا ونحن عندنا عضو أمين سر نقابة اصحاب المهن الميكانيكية.

ودعا الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي الدكتور مصطفى فريحات الى تعديل قانون النقابات باعتباره ضرورة تشريعية ملحة وفق تعديل الدستور الأخير، كما صدر قانون، الأحزاب، وهي جزء من الديمقراطية وتحقيق الديمقراطية وحرية الانتساب النقابي هي جزء رئيسي وحق لصيق للعمال بتشكيل النقابات للدفاع عن حقوقهم وتحسين حياتهم، وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

وأشار فريحات إلى ان الاردن موقع على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والدستور الأردني تحدث وأجاز للأردنيين ولأصحاب المهن والعمال تأسيس وتشكيل النقابات، لماذا تشكيل النقابات لكونها تشكل المظلة لحماية هؤلاء العمال من تعسف أصحاب العمل لتأمينه ضمن مظلة الضمان الاجتماعي لحماية حقوقهم والتأمين الصحي وللمطالبة برفع الرواتب لحماية العمالة الأردنية، ولمنع رؤوس الأموال من استخدام العمالة الوافدة التي تأخذ دور العامل الأردني.

وأضاف لقد سمح الدستور الأردني بتشكيل النقابات والدستور عندما ينص على حق الأردنيين بتشكيل الأحزاب وتشكيل النقابات فيجب أن يتم تعديل وإصدار قوانين توائم الدستور، كما حدث مع مرحلة التحديث السياسي حيث تم تعديل قانون الأحزاب بما يتواءم مع الدستور.

وشدد على أن حزبه مع حق تشكيل النقابات، ومع توسيعها وندعو إلى رفع التحفظ عن العهد المدني الذي صادقت عليه الحكومة الأردنية وهو حيز النفاذ ومطبق من عدة سنوات و السماح للقطاعات العمالية الأخرى بتشكيل النقابات و تعديل التشريعات بما يتواءم مع أحكام الدستور.

ودعا الأمين العام لحزب البناء والعمل د.زياد الحجاج الى ان تكون لكل مهنة من يحميها فهي مظلة لحماية هذه الفئة، فالنقابة ضرورة، ويجب أن تقوم بدور أكثر فعالية وليس فقط من اجل الرسوم والجباية والتقاعد نحن نريد نقابات تحمي منتسبيها.

والأصل في النقابة ان لديها أسس تأسست من أجل حماية هذه المجموعة من الأشخاص أو من المهن التي تنتسب تحتها النقابة والمفروض ان تستطيع ان تحمي وليس أن تكون قضايا شخصية، أو قضايا تخص النقيب والذين حوله وارى ان النقابات على الأغلب لا تستطيع حماية منتسبيها

وقال الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد انه يفترض أن كل قطاع لديه نقابة واحدة تمثله من باب أن النقابة تدافع عن منتسبيها ضمن إطار التشريعات النافذة، فنحن ضد أن يكون نقابتين أو ثلاث ضمن القطاع الواحد

ولا يجوز أن لا يكون أكثر من نقابة، للقطاع الواحد، فمثلا نقابة الصحفيين، يجب أن تغير من سياستها ونظامها الداخلي، بحيث العامل في القطاع الإعلامي حتى لو لم يكن تخصصه ليس إعلام، يجب أن يكتسب ما يسمى الخبرة الكافية، لتحل مكان الشهادة العلمية في الإعلام

وعبر الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة عن رفض حزبه لتعدد تشكيل النقابات داخل القطاع الواحد لأن النقابات وجدت لغاية خدمة هذا القطاع الذي أنشأت من أجله، والآن التوجه أن يكون لنفس القطاع أكثر من نقابة، أعتقد أن هذه المسالة تضر في حقوق العاملين المنتسبين لها.

واكد الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور أن حزبه مع النقابات المهنية ونعتقد انه يجب ان يكون لها دور في التنمية المستدامة في المجتمع الاردني. فوجود القطاعات ووجود النقابات. في كل القطاعات الانتاجية تحديدا هو مهم جدا .

وفي الوقت الذي دعا فيه الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب الى رفع يد الاجهزة الامنية عن النقابات العمالية والمهنية مما أتاح لها التدخل في عملها، شدد الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين على دعم حزبه حق تشكيل النقابات كما يضمنه الدستور، مع التأكيد على ضرورة أن تتبنى كل نقابة مصالح ومطالب منتسبيها في قطاع معين. ومع ذلك، يعارض الحزب تعدد النقابات في نفس القطاع بسبب المخاطر المحتملة لتضارب المسؤوليات والتباس الأدوار هذا التعدد قد يؤدي إلى ارتباك بين الأعضاء بشأن أي نقابة ينضمون إليها، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على العمال الذين قد يشعرون بالتشتت وعدم اليقين بشأن ممارسة حقوقهم بشكل فعال.

وقال الأمين العام للحزب الوطني الاسلامي مصطفى العماوي ان موقف الحزب من تعدد تشكيل النقابات يعكس التزامه بالدعم والاحترام للنقابات كأدوات مهنية تهدف إلى حماية حقوق أعضائها وتطوير مهنهم، مع التأكيد على ان الحزب يؤيد تأسيس النقابات المهنية كوسيلة للدفاع عن حقوق أصحاب المهن وتحسين ظروف عملهم. ويعتبر الحزب أن النقابات تلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على الهوية الأردنية والدفاع عن السياسة الخارجية والقضية الفلسطينية.

وشدد على أهمية تعدد النقابات في ذات المهنة مضيفا أن حزبه يراعي أن هناك قوانين وأسساً دستورية لتشكيل النقابات، مما ينبغي أن تلتزم به جميع النقابات. وعلى ضرورة توافر الشروط القانونية والشفافية في تشكيل النقابات، مع منع التجاوزات واستغلال السلطوية.

ووفقا للأمين العام لحزب عزم زيد نفاع فإن حزبه يتبنى موقفاً واضحاً بخصوص تعدد تشكيل النقابات. إذ يرى الحزب أن دور النقابات يكون نبيلًا وساميًا عندما تركز على تعزيز المهنة وتحقيق احتياجات المنتسبين لها. على سبيل المثال، عندما تعمل النقابات على تعزيز حقوق العمال، تحسين ظروف العمل، والدفاع عن مصالحهم بشكل فعال، فإن دورها يكون إيجابياً ومفيداً للمجتمع.

و يعارض الحزب تشعب النقابات وكثرة اللجان، حيث يرى أن التوحيد والمرجعية الواحدة تسهم في جعل العمل النقابي أكثر فعالية وشفافية. بالتركيز على المرجعية الواحدة، بما يمكن النقابات من تحقيق أهدافها بطريقة أكثر تنظيماً وتأثيراً.

وأشار الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق الى حق الأردنيين الدستوري في تأليف النقابات ولكنه تمنى أن تكون النقابات بما يرتقي بمستوى المهنة، وبما يرعى مصالح الفئة التي تنتمي إليها تلك النقابة فنحن الآن، في طور تحديث سياسي، وهو اعتماد الحزبية في إدارة شؤون الدولة، من خلال قانون الانتخابات النيابية.

وقال الشناق قبل التحديث السياسي، لا بد أن تكون الدولة المدنية حاضرة، دولة القانون والمواطنة على الحكام قبل المحكومين، وهذا يتطلب تنظيم الأدوار وتحديثها،

واكد الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني أن تشكيل النقابات هو حق مكفول بموجب الدستور الأردني، مشيراً إلى دعمه لاستقرار التشريع الأردني فيما يتعلق بالحياة النقابية لمختلف المهن والقطاعات، وأوضح أن تشكيل نقابات مهنية متنوعة، مثل نقابة الصحفيين الإلكترونيين، هو جزء من تعزيز الحياة النقابية.

ومع ذلك، أكد الحزب على ضرورة الدخول في حوار مجتمعي شامل عند مناقشة إمكانية وجود أكثر من نقابة لمهنة واحدة. ويعارض الحزب تعدد النقابات لمهنة واحدة دون التوصل إلى تفاهمات مشتركة من خلال الحوار المجتمعي. ويرى أن الحوار المفتوح والشفاف هو السبيل الأمثل لضمان استقرار الحياة النقابية وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية.

الأحزاب وتعزيز دور المرأة بالمشاركة السياسية والاقتصادية

قالت أحزاب ان دور المرأة الأردنية لا يزال ضعيفا في سوق العمل بسبب سياسات التمييز ضد المرأة لصالح الرجل بالرغم من أن نسبتها تتجاوز 50 % من سكان المملكة الذين تصل نسبة الشباب فيهم نحو 70 % أكثر من نصفهم من النساء.

وقالت الأحزاب ان المرأة الأردنية صارت اكثر تعليما جامعيا من الرجل فضل عن نسبة حصولها على شهادات جامعية عليا، إلا أن مدى مساهمتها في سوق العمل لا تزال متدنية قياسا بنسبة الذكور.

وأشارت أحزاب الى انها تدعم مشاركة المرأة السياسية والدخول للعمل في الحقل السياسي والحزبي وقد تبوأت مواقع قيادية في معظم الأحزاب التي خصص معظمها مكاتب ودوائر حزبية خاصة تعنى بشؤون وقضايا المرأة السياسية والحزبية.

وترى الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين ان هناك أربع أسباب رئيسية للحد من وصول المرأة في العمل وهي :

ا –النقل غير الآمن للمرأة و بحاجة إلى اعادة تأهيله ليكون نقل عام نظيف صديق للمرأة و البيئة ، ونظرة مجتمعية لا ترى المرأة قيادية و صاحبة ارادة و اقتدار و اهلية ، و هذا يؤثر على قدرتنا ان نغير الأعراف الاجتماعية التي تحد من وصول المرأة للفرص ،وعدم المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة ، وبيئة غير داعمة خاصة في مجال توفير الخدمات الرعائية كالحضانات و شبكات الدعم للمرأة العاملة

وأكدت أن قضية المرأة أولوية لدينا ومشاركة المرأة الاقتصادية أصبح ضرورة لما له من أثر اقتصادي مهم، كما ان غياب المرأة عن سوق العمل يتسبب بكلف وخسائر اقتصادية كبيرة تصل الى مليارات الدولارات، علينا أن نعمل على تطوير الحاضنة التشريعية التي توفر بيئات عمل صديقة للمرأة، وأن نساهم في خلق مساحات ثقافية توعوية مؤيدة لعمل المرأة وتتيح لها الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص

ويؤكد الناطق باسم حزب جبهة العمل الإسلامي ثابت عساف ان حزبه يمتلك رؤية وفلسفة واضحة لمشاركة المرأة في سوق العمل، وهذه المشاركة يجب أن تكون خاضعة للحاجة والموروث والقيم. ورؤيتنا أن الحزب أنه ليس مع إخراج المرأة للعمل بدون قيود، كما يحاول البعض فرض ذلك، وأنه يتحدث عن هذا الموضوع بوضوح كامل.

واضاف ان للمرأة مكانها ودورها المهم داخل الحزب، حيث تمثل المرأة في الأطر التي تناسبها وتصلح لها. ولها دور في بناء المجتمع ونهضته، متجنباً إدخالها في مجالات أخرى لا تتناسب معها، ولدينا اعتراض واضح على فتح الباب على مصراعيه دون تحديد الضوابط التي تحقق المصلحة الحقيقية للوطن والمجتمع، وتنسجم مع تعاليم الدين الإسلامي.

وأعرب الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د. محمد المومني عن قلقه البالغ إزاء تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني، وهي من الأدنى على مستوى العالم. مشيرا إلى أن هذا الوضع يمثل ظلمًا وإجحافًا كبيرين، ويعتبر عارًا، مؤكدا على ضرورة تمكين المرأة ومنحها المرونة الكافية لدخول سوق العمل، وشدد على أن الأردن محروم من كمية كبيرة من الطاقة العاملة المحتملة بسبب عدم وجود نسبة كافية من النساء الأردنيات في سوق العمل.

ويدعو الحزب إلى اتخاذ إجراءات فورية لتمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال توفير بيئة عمل مرنة وداعمة، وتعزيز السياسات التي تتيح للنساء المشاركة الفعالة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر الحزب أن تمكين المرأة هو خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في الأردن،

ويرى عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي عمر عواد لدينا معضلة كبيرة في الاردن لأن الإناث أكثر تعليما جامعيا حتى في الدراسات العليا، ولكن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل هي نسبة ضعيفة جدا. وهذا ان دل بدل انه الحماية الاجتماعية للمرأة في سوق العمل هي حماية غير متوفرة وبالتالي تجنح النساء من خلال الوظيفة في القطاع العام لانه نوعا ما بوفر هذه المظلة والحماية القانونية لها. لكن بالقطاع الخاص بجنح انه اما بعقود محدودة المدة. حتى ما يلتزم بقضايا الأمومة الى آخره. ومطلوب تفعيل كثير من القوانين كقانون الضمان الاجتماعي. قانون العمل. في كثير نقاط بتحمي المرأة العاملة.

وشدد الأمين العام لحزب تقدم علي الدردور أن لقطاع المرأة في حزبه دور كبير. في المناصب داخل الحزب، أو دور في مشاركة الدورات تقييم المؤشرات الدولية ومؤسسات المجتمع المحلي. وهي في مراكز متقدمة او قيادات التقدم سواء كان في الشركات الخاصة أو في الوزارات العامة. وفي الحكومة الاردنية وبالتالي الحزب حقيقة ينمي هذا الشعور بالمرأة والمرأة هي بمثابة الخط الذي يوصلنا للمجتمع ولذلك ندعم المرأة بشكل عام حتى سمحنا للمرأة ان تكون في دورات خارجية في التنمية السياسية و دورات لادارة الحملات الانتخابية. ودورات مهنية متخصصة في المصانع في الادارات في المجتمع في الدوائر

وأكد الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب موقف حزبه الداعم للمرأة أن تأخذ حقوقها الكاملة ومساواتها في العمل وفي الرواتب والغاء التمييز بين الجنسين.

ويشير الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين إلى أن قانون العمل الحالي، تتمتع النساء فيه بالمساواة مع الرجال في الحصول على الفرص الوظيفية في القطاع العام. ومع ذلك، توجد بعض الضوابط التي تؤثر على المرأة بشكل خاص، ومنها بند الإجازات بموجب نظام الخدمة المدنية الجديد. يمكن أن يعرقل هذا البند فرص العمل للمرأة، خاصة إذا كانت ربة أسرة وتحتاج إلى إجازات لظروف شخصية أكثر من الرجل، مما قد يجبرها على أخذ إجازات غير مدفوعة ويؤثر سلبًا على فرصها المستقبلية في العمل لأنه سيكون هناك عزوف من قبل أصحاب العمل على توظيفها

بالإضافة إلى ذلك، يثير بند التقييم السنوي قضايا أخرى، حيث يمنح المدير المسؤول القدرة على تحديد مصير العامل وإنهاء خدماته بناءً على تقييمين متتاليين بدرجة ضعيف مما يؤثر بشكل كبير على النساء لأن المسؤول المباشر قد يعتقد أنها الحلقة الأضعف في هذه المعادلة، وبناءً على هذه النقاط، يدعو الحزب إلى إعادة النظر في هذه البنود التي تؤثر سلبًا على المرأة في بيئة العمل.

ودعا الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات لأن تكون هناك شروط بحيث تتنافس المرأة وأعتقد إنه يجب أن يتاح لها فرص عمل لتصل لواقع في العمل مثل الرجال تمام، ونحن لا نريد أن يتحول المجتمع الى رجل وامرأة ونحن نحاول معالجة تأخر إشراك المرأة في الاقتصاد وتمكينها وتأخر المرأة في دخول عالم السياسة، وتأخر المرأة من المشاركة في العمل السياسي والعمل الحزبي وندعو إلى التحفيز والتشجيع، لكن يجب أن تكون هناك أسس، عادلة وشاملة وتطبيق صارم للقانون، بحيث إنه يكون هناك تنافس على سوية واحدة بين جميع الأردنيين والأردنيات ويتم الاختيار على أساس الكفاءة وتقديم الأكفأ والأجدر الى العمل.

وأشار الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج إلى أنه حتى قانون الأحزاب ألزم الأحزاب أن تضع 20% من الحزب سيدات. هذا الجانب هو تعزيز لدور المرأة بالسياسة، الآن،

بسوق العمل، المرأة طبعا أثبتت حقيقة موجوديه جيدة في المجال السياسي والاقتصادي وكل المجالات فلماذا لا تعطى مساحة أكبر؟

لأنها تقوم بأدوار أكثر، ونحاول أن نخفف من حدة المجتمع الذكوري، ونبدأ بان نسمح للمرأة أو نعطيها مساحة أوسع قليلا أنها تساوي الرجل، وهي نصف المجتمع ولديها قدرات ومتعلمة ومثابرة ومخلصة، وتستطيع أن تتحمل.

حتى مجلس النواب، أوجد الكوتا ثمانية عشر امرأة، وهذا بسبب أن المجتمع الأردني بثقافته العامة، هو ذكوري لا يقبل المرأة كثيرا، والدليل إنه عندما تترشح سيدة على حزب أو على الانتخابات لا تنجح بالأصوات بحيث تكون هي رقم واحد في القائمة، يجب ان تكون ضمن الكوتا لتحميها.

وقال الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد انه بالبداية لا يوجد شيء اسمه مشاركة المرأة ومشاركة رجل ، هذه بدع يتم الحديث عنها، ليست منطقية، أولا لأن المرأة تشكل نحو 50% من المجتمع الأردني، الشباب يشكلون أكثر من 65% من الشعب الأردني، وهؤلاء يفترض أن يكون مكانهم محفوظ بحكم المنطق واي تشريع او أي إجراء يحد من ان تكون المراة 50% في كل القطاعات، الخاصة والعامة وسوق العمل، و 65% من الشباب، فأي شيء غير ذلك يكون مجافي للمنطق.

وعن خطة حزبه في هذا الإطار قال ابو زيد ان خطة العمل تطابق الواقع، بحجم هذا القطاع الهائل، الذي اسمه 50% من وجود النساء في كافة القطاعات دون أي قيود، و يفترض أن يأخذوا مواقعهم دون كوتات، لماذا يوضع للشباب والمرأة كوتا في قانون الأحزاب، ونطالب بأرقام منهم في قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، وهم يشكلون النسبة الأكبر في المجتمع الأردني

و يجب على المجتمع أن يكون واعيا ويتجاوز ثقافة العيب، وشن الحرب تجاه المرأة والشباب، ومنحهم الفرصة الكافية لأن يكونوا موجودين في كل مكان، كي لا نتفاجئ لاحقا بوجود أعيان بأعمار 87، و88 عاما.

وقال أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة ان كل الظروف الاقتصادية، والعادات وتقاليد تغيرت، لتصبح المرأة الأردنية التي كانت تعمل في التربية بالحد الأقصى، أصبحت عاملة بكل مجالات وقطاعات المجتمع، مثل عملها بالجيش وجميع المؤسسات الامنية وتدريبها في قطاع الخدمات، الصحة، بالإضافة للتربية، وبالتالي إن دور المرأة رئيسي وهي امرأة عاملة نشيطة .

واستعرض الأمين العام للحزب الوطني الإسلامي مصطفى العماوي خطة حزبه لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل قائلا إنها خطة تتمثل في عدة مبادئ وخطوات منها تمثيل المرأة في القيادة حيث يضم الحزب دائرة خاصة للمرأة، حيث تشغل المرأة مناصب قيادية في كافة أقسام الحزب. كما يتم التشاور مع الحزب بشأن تعيين المرأة في المواقع القيادية داخل مؤسسات الدولة.

وتمكين المرأة في الحياة السياسية لأن الحزب يساند دور المرأة في الحياة السياسية من خلال مساهمتها في اللجان الحزبية المهمة في جميع أنحاء البلاد، مما يعزز من تمثيلها ومشاركتها الفعّالة، ودعم دخول المرأة في سوق العمل: حيث يدعم الحزب المرأة في تسهيل دخولها إلى سوق العمل وتحفيزها للمشاركة فيه بمختلف الصناعات المناسبة، مثل الحرف اليدوية والصناعات التقليدية كصناعة الملابس، والحد من المخاطر حيث ينادي الحزب بتجنب وظائف تعرض المرأة للمخاطر، مثل العمل في المصانع التي تتطلب استخدام المواد الكيميائية أو العمل في بيئات غير آمنة خاصة خلال ساعات غير ملائمة.

واكد الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع أن حزبه يسعى إلى تحقيق إنجاز تاريخي بتصدير أول امرأة رئيسة للوزراء في الأردن، مما يعكس التزامهم بتعزيز دور المرأة في القيادة التنفيذية، كما يؤكد الحزب على احترامه للقوانين المتعلقة بمشاركة المرأة في الأحزاب والانتخابات، ولكنهم يرفضون مبدأ المحاصصة الخجولة. بدلاً من ذلك، يشجعون على إلغاء النظام القائم على الكوتات وتمكين المرأة لتكون جزءًا أساسيًا وفعّالًا في المجتمع والاقتصاد، متساوية في الحقوق والفرص مع الرجال.

كما يشدد الحزب على أهمية دور المرأة في سوق العمل كمحرك أساسي للتنمية، مشيرًا إلى التطور التدريجي في مشاركتها في الشركات والمؤسسات بنسب عالية

واشار الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق الى الاستطلاعات والإحصائيات التي تؤكد ان المرأة هي الأعلى نسبة في البطالة، من الرجل مما يعني أن أكثر من 35 % من نسبة البطالة تتعلق بالمرأة.

وقال إن البرنامج الانتخابي لدينا قائم على أساس وطني وعلى أساس مناطقي، فيوجد مناطق مظلومة بالخدمات، مثلا في نوعية العلاج الطبي ولا يتحدث عن فئوية، خاصة في المجتمع، وإنما يتحدث في الأفق الوطني لكافة فئات المجتمع.

منح الجنسية لأبناء الأردنيات

تباينت مواقف الأحزاب بين تأييدهم منح الجنسية الأردنية لأبناء الأردنيات من آباء غير اردنيين، وبين من رفض رفضا قاطعا هذا الأمر في حين اتخذ طرف ثالث موقفا وسطيا يتضمن منح أبناء الأردنيات كامل حقوقهم المدنية وليس السياسية.

وتأتي هذه القضية في إطار الجدل الذي يشتد أحيانا ويخبو أحيانا أخرى بذريعة ان الاردنيين و الأردنيات أمام القانون سواء متساوون في الحقوق والواجبات بنص الدستور مما يثير التساؤلات عن جدوى التمييز والذي يسمح للرجل الأردني بمنح جنسيته لأبنائه من المرأة الأجنبية بخلاف المرأة الأردنية المتزوجة من غير الأردني.

وبحسب قانون الجنسية الاردني فالجنسية تمنح عن طريق الأب وليس الأم، فضلا عما ينطوي عليه منح الجنسية لأبناء الأردنيين من تخوفات تتعلق بالفلسطينيين وتأثيرات ذلك على تفريغ فلسطين من سكانها الفلسطينيين وما يمكن أن يحدثه ذلك من اختلالات في الديمغرافيا الأردنية علما ان معظم ابناء الاردنيات من آباء أجانب ولدوا وعاشوا في الأردن.

وفي هذا الاطار اكدت الأمينة العامة للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمر دودين ان حزبها يقف مع انهاء كافة اشكال التمييز ضد المراة و قد ناضل العديد من شخوص الحزب الحاليين من اجل اعطاء أبناء الأردنيات الحقوق المدنية ، هذه العملية ما زالت تعاني من فجوات كبيرة و لا

تحقق المساواة المطلوبة،نحن مع المساواة بين المرأة والرجل بما في ذلك حق المرأة الأردنية في منح الجنسية لأبنائها و بناتها اسوة بالرجل فهذا حق دستوري اردني لان الاردنيين امام القانون سواء

وقالت دودين قد يكون هذا السؤال فخا ويستخدم في إطار اتهام الحزب بالتوطين والخ من صفات ممجوجة، يجب تضمين مقدمة من سطر تغلق هذا الباب مثل: "نفهم في الحزب الديمقراطي الاجتماعي خصوصية القضية الفلسطينية بما يخص منح الجنسية لأبناء الأردنيات، ولكن علينا الاجابة على سؤال: حقيقة الأرقام بما يخص الأردنيات المتزوجات من فلسطينيين نسبة الى جنسيات الأخرى؟ من ثم نفتح باب حوار وطني جاد بمستوى قضية بحجم هذه القضية التي تمس حقوق الأردنيات بالصميم.

وقال الأمين العام لحزب الميثاق الوطني د.محمد المومني نحن مع تقديم تسهيلات شاملة لأبناء الأردنيات، مشددًا على ضرورة منحهم كافة الامتيازات التي تسهل حياتهم في مجالات الصحة، والتعليم، والعمل، والحصول على رخص القيادة. ومع ذلك، فإن الحزب يعارض منحهم الجنسية الأردنية.

وفيما يتعلق برؤية الحزب لشكل الهوية الوطنية، أوضح المتحدث أن الهوية الوطنية الأردنية تتطلب مراعاة عدة عوامل، أحد الأسباب الرئيسية لمعارضة منح الجنسية لأبناء الأردنيات هو مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول، فإذا تم منح أبناء الأردنيات الجنسية الأردنية، يتعين على الدول الأخرى التي تزوج منها الأردنيون تطبيق نفس المبدأ ومنح الجنسية لأبناء الأردنيات.

كما أكد الحزب على التمسك بالقوانين الحالية التي تنص على أن الجنسية تأتي من الأب، وأنه لا توجد نية لتعديل هذا القانون في الوقت الحالي.وأن هذا النظام يحافظ على الهوية الوطنية ويضمن التوازن بين الحقوق والواجبات في المجتمع الأردني

وأكد الأمين العام لحزب الغد محمد رمضان ان حزبه يدعم منح الجنسية لزوج الأردنية ، فالأردنية إذا تزوجت من غير جنسيتها لم تفعل شيء خطأ ولكن ليس من الصحيح ان تنظلم وهذا الظلم يلاحق أولادها.

وأعلن الأمين العام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي د. مصطفى فريحات قائلا: أنا كأمين عام لحزب النهضة والعمال الديموقراطي، أنا مع منح أبناء الأردنيات الجواز الأردني اسوة بالأردنيين فلماذا الأردني يمنح جنسيته الأردنية للزوجة الاجنبية اما المراة الاردنية فتحرم منها؟ فإذا اعتبرنا أن الأردنية هي شريك في المواطنة وشريك في صنع القرار السياسي وشريك في النهضة، فيجب أن تمنح هذا الحق أسوة بالرجل.

وأضاف المواطن الأردني هو عماد الوطن، هو عماد الأساس، ولطالما أن المرأة دخلت كل القطاعات وهي شريك في النهضة وجزء ومكون رئيسي في المجتمع. فبالتالي يجب أن تمنح تمنح الأردنية جنسيتها لأبنائها من اجنبي، أليس الأردنيون أمام القانون سواء؟ أليس هذا حكم دستورنا؟ فبالتالي لماذا ابنها لا يمنح لماذا ابن الأردني يمنح؟ أعتقد أن هذا فيه شيء من التمييز وعدم دستورية هذه القوانين، ونحن مع منحهم بشيء تدريجي حقوقهم المدنية وصولا إلى حقهم في منحهم الحق السياسي وحق المواطن .

وأشار الأمين العام لحزب البناء والعمل د. زياد الحجاج الى ان الاردن يتعرض منذ 200 سنة للهجرات ويجوز الأردن البلد الوحيد في العالم الفسيفساء الموجودة فيه تتميز عن كل العالم.معنى كل العالم فيهم شعب واحد أصوله وجذوره من نفس منطقته وكان الاردن يقبل ويجنس أيضا، فالأردن يعني بشتى أصولها ومنابتها أردنيين، نحن كلنا الأردن نعيش الآن يعني نحمل الجنسية الأردنية نحن كلنا أردنيين.

بعض القضايا السياسية قد تؤدي الى تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين، فلماذا لا ابقي على جنسيته الاصلية حتى يحافظ على وطنه ويحافظ على أرضه ويحافظ على وجوده، فلذلك ليس إن يسمح فقط كونها أردني، أنا مع إن تدرس هذه الحالات والحالة التي فيها الجانب الإنساني تؤخذ بعين الاعتبار والمصلحة العليا والمصلحة القومية والمصلحة الوطنية الأردنية قبل المصالح الشخصية.

واوضح الناطق الرسمي باسم حزب العدالة والإصلاح زيد أبو زيد اننا مؤمنون أن المواطن هو الذي يحمل الرقم الوطني. أما بالنسبة لأبناء الأردنيات، فهذه قضية معقدة جدا، لأنها تتعلق بقضايا سياسية، بمعنى ليس هناك، في عقل الدولة الأردنية، حرب لا على أبناء الأردنيات، ولا

على من لا يحمل الرقم الوطني، لكن الأردن في ظل الصراع الدائر في المنطقة، يتعلق بحق العودة، وحق وجود الشعب الفلسطيني، يمنعه أن يتخذ قرارا يصب لصالح الأطراف المعادية للشعب الفلسطيني التاريخية، ونحن الآن لسنا مع منح الجنسية لأبناء الأردنيات، لكن أن نعطيهم الحقوق المدنية، وحقوق معيشية وحقوق العمل، واظن بعد حل كافة الصراعات في المنطقة أعتقد أن الأردن يقفز في التشريعات قفزة نوعية نحو كل شيء، لكن أعتقد أن الوضع حاليا حساس جدا.

ودعا الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني زهير الرواشدة الى معالجة هذا الملف، ففي أمور حياتية للناس وهذا الموضوع مرتبط في القضية الفلسطينية فنحن مع معالجة هذا الملف، لكن بما لا يؤدي إلى طمس الشخصية الفلسطينية، في الوقت الذي يجب إبراز الشخصية الفلسطينية لمواجهة الكيان الصهيوني.

ويرى عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي عمر عواد أن المسألة ليست في منح الجنسية بقدر ما هي في المساواة بين الأردني والأردنية، نتفهم المخاوف والهواجس لكن هذه يجب أن تبحث ايضا على طاولة حوار وطني، ويجب أن يعطى أبناء الأردنيات هوية وامتيازات أكثر للتخفيف من وطأة الأزمات الانسانية الموجودة عند الأسر.

وقال الأمين العام لحزب تقدم علي دردور أنه مع منح الجنسية لأبناء الأردنيات لتحمي حقوقهن . سواء كان في الخارج أو من يسكن في الداخل مع الأردنية. ونحن كحزب لغاية الآن لم نتخذ في هذا الإطار أي إجراء صراحة سواء كان مع او ضد هذا الموقف.

ويرى الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية د. سعيد ذياب ان المشكلة ليست في التجنيس وإنما هي مشكلة سياسية،وهو تمييز بين الاردني والاردنية.

واعلن الأمين العام لحزب الوفاء الوطني مازن احمد الضلاعين موقف حزبه الرافض لمطلب منح جنسية الأردنيات لأبنائهن من غير الأردنيين. وأوضح الحزب أن السبب وراء هذا الرفض يتجاوز قضية أبناء الأردنيات من أزواج فلسطينيين، مشيرًا إلى أن الأمر قد يتسع ليشمل أشخاصًا من جنسيات أخرى. وأكد الحزب أنه رغم أن الأم أردنية، فإن وجود الأب غير الأردني

قد يؤدي إلى نوع من الانحياز لدولة الأب، مما يخلق تجاوزات بسبب عدم اكتمال الانتماء للأردن بنسبة 100%.

وقال الأمين العام للحزب الوطني الإسلامي مصطفى العماوي ان الحزب يتبنى فكرة منح أبناء الأردنيات الحقوق المدنية كاملة دون الحقوق السياسية أن هذا الموقف يأتي استجابةً لتحديات محتملة تواجه أبناء الأردنيات، مثل الخلافات القانونية التي تنشأ عندما يغادر الآباء أو الأزواج الأردن دون توثيق هوياتهم أو مكان إقامتهم، والنقطة الرئيسية في موقف الحزب هي توفير الحقوق المدنية لهؤلاء الأطفال، مثل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، رخص القيادة، وفرص العمل، دون منحهم الحقوق السياسية مثل حق التصويت أو الترشح للمناصب الحكومية.

واوضح الأمين العام لحزب عزم زيد نفاع ان مطلب منح الجنسية لابناء الاردنيات من اباء غير اردنيين له بعدان سياسي وعاطفي وعند النظر إلى الجانب العاطفي، فإن من الطبيعي أن ترغب الأخت أو الابنة التي تزوجت من غير أردني في أن يحصل أبناؤها على جنسيتها. هذا هو شعور طبيعي ومنطقي لأي أم تريد أن يكون لأبنائها نفس الحقوق التي تتمتع بها.

أما من الجانب السياسي، فإن هناك تحفظات إقليمية لأسباب معروفة لدى المواطن الأردني. ومع ذلك، فإن هذا الطرح لن يكون مستبعداً في المستقبل، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الأردنيات المتزوجات من أجانب ليس كبيراً.

اليوم، كل دول العالم تمنح الجنسية للمقيمين فيها لفترة معينة. لذا، فإن منح أبناء الأردنيات الجنسية ليس بعيداً عن الواقع، مع تطور الحياة السياسية والحزبية في الأردن. يجب أن نلاحظ أن العديد من المواطنين العرب أو من دول أخرى يحصلون على الجنسية الأردنية بعد فترة من الإقامة في البلاد.

لكن يجب أن يكون هذا القرار مشروطاً بعدم استخدامه كوسيلة لتصفية القضية الفلسطينية، وهو أمر لا نسمح به بأي حال. القضية الفلسطينية هي خط أحمر يمنع المساس به. علينا أن نكون واعيين لما قد يحدث وما حدث في دول مثل لبنان وسوريا، اين هم الفلسطينيون الذين عاشوا في المخيمات هناك .

عاطفياً، نفكر في حقوق الأمهات وأبنائهن. سياسياً، نقرر بما يضمن حماية الأردن من أي تداعيات سلبية محتملة تتعلق بالقضية الفلسطينية. لذا، يجب أن نكون حذرين ومدركين لكافة الأبعاد قبل اتخاذ أي قرار في هذا الشأن.

وقال الأمين العام للحزب الوطني الدستوري احمد الشناق نحن ملتزمون بالدستور فالمادة السادسة تحكي الأردنيين أمام القانون سواء بغض النظر عن العرق والجنس واللغة، فلم يأت نص على هذا الموضوع وبالتالي في نص يحكمنا

تجنيس أبناء الأردنيات عليه جدال وطني كبير وبالتالي نحن نلتزم بأحكام ونصوص بما هو ساري بقانون الجنسية الأردنية، لأنه هو يعتبر تجنيس، وهناك فرق بين الجنسية الوطنية، كمواطن أردني، وما بين مفهوم التجنيس

واذا فتحنا أبواب التجنيس قد لا يتلاءم مع ما تمر به المنطقة، بحالة عدم استقرار، واكبر دليل على ذلك، الهجرات التي تأتي للأردن، واتمنى في هذه المرحلة أن لا يكون موضوع التجنيس مفتوحا، ويمكن لأبناء الأردنيات أن يأخذوا حقوقا مدنية وليس جنسية، مثل العلاج، الصحة، التعليم،

ورفض الناطق الرسمي باسم حزب جبهة العمل الاسلامي ثابت عساف الاجابة على هذا السؤال

———————.

القسم الثاني

المرشحون

المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص التنفيذي.....	
التطبيع واتفاقية الغاز.....	
المحروقات.....	
الضرائب.....	
الزراعة.....	
إدارة الحكومة للملف الاقتصادي.....	
الحريات الإعلامية وحرية التعبير.....	
الجرائم الإلكترونية.....	
منح الجنسية لأبناء الأردنيات.....	
تمكين المرأة سياسيا وفي سوق العمل.....	
التعددية النقابية.....	
حلول لمشكلة النقل العام.....	
مقترحات لتطوير التعليم.....	
مجانية التعليم الجامعي.....	

الملخص التنفيذي

التطبيع واتفاقية الغاز

رأى مرشحون أن اتفاقية الغاز مع الاحتلال الاسرائيلي لا تزال اتفاقية مبهمة غير واضحة التفاصيل لكن ثمة اتفاق على اعتبارها اتفاقية مجحفة بحق الأردن بالنسبة لمن يدعمها مقابل آخرين أعلنوا عن رفضهم المطلق لها وانها وجه من اوجه التطبيع مع العدو الاسرائيلي.و تنطوي على مخالفة وطنية وشرعية وقانونية وتتنافى مع مصالحنا الوطنية .

ولوحظ في إجابات بعض المرشحين دعمهم للاتفاقية ولعلاقات اقتصادية مع إسرائيل لما فيه من مصالح عليا للأردن، فيما قال مرشحان ان اسرائيل دولة موجودة منذ الأزل ويجب التعامل معها بعيداً عما أسموه الشعبويات.

ودعا مرشحون لإلغاء الاتفاقية ووقف كل أشكال العلاقات مع دولة الاحتلال والبحث عن بدائل أخرى للغاز الفلسطيني المسروق والتوجه نحو استغلال الموارد المحلية للطاقة او التوجه لاستيراد الغاز من شمال افريقيا.

المحروقات

يؤكد مرشحون لانتخابات مجلس النواب العشرين أن آلية تسعير المحروقات لا تزال عملية مبهمة وغير واضحة ومجحفة بحق الأردنيين.

وقال مرشحون ان اسعار المحروقات في الأردن عالية جدا بل اعلى من أسعارها العالمية التي نستوردها بها، وتشكل رافدا مهما للخزينة في الوقت الذي يعاني الأردنيون فيه من الغلاء وثبات الأجور والمداخيل.

وقال مرشحون ان ارتفاع اسعار المحروقات وتذبذبها الشهري صعودا وهبوطا دون توضح آليات التسعير تعمل على المزيد من فقدان ثقة المواطن والأسعار، ناهيك عن مشكلة الكهرباء والمياه والاسعار العالية التي تفرض على المواطنين دون معرفة اسباب ارتفاع تلك الأسعار.

ودعا مرشحون الى اعادة النظر في تسعير المحروقات وتخفيض الضريبة الثابتة على المحروقات وكذلك أسعار الكهرباء والمياه التي تتولى إدارتها شركة مياهنا في غالبية محافظات المملكة.

الضرائب

أكد مرشحون لانتخابات مجلس النواب العشرين أن الضرائب المفروضة على الاردنيين ليست عادل بالمطلق بل وترفع من اعباء وتكاليف الحياة المعيشية على المواطنين بزيادة الأعباء الضريبية عليهم.

وأضاف مرشحون ان مكمن عدم العدالة الضريبية لأنه يفرض نسباً متساوية على الفقير والغني على حد سواء، خاصة في ضريبة المبيعات التي يدفعها بالتساوي من دخله الشهري 300 دينار والذي يصل دخله الشهر 20 الف دينار.

وقال مرشحون اننا في الاردن متشددون في موضوع ضريبة الدخل، ويعتبر الأردن من أحد أعلى مستويات الضرائب في العالم، مشيرين إلى أن المواطن في اوروبا مثلا يدفع ضرائب لكنه يتقى أرقى الخدمات مثل الصحة والتعليم والسكن والرفاهية والنقل العام وغير ذلك بينما نحن في الاردن ندفع ضرائب ولكن بدون أية خدمات عامة.

ودعا مرشحون الى معالجة التهرب الضريبي وتوفير العدالة الضريبية وتخفيض العبء الضريبي باعتماد ضريبة دخل تصاعدية، وإيجاد حل لتغول ضريبة المبيعات على ضريبة الدخل والبحث عن حلول تكفل العدالة في توزيع ضريبة المبيعات.

الزراعة

دعا مرشحون لانتخابات مجلس النواب العشرين الى منح الاولوية والاهتمام الحكومي لقطاع الزراعة باعتباره القطاع الحيوي الأكثر اهمية في الاردن وبما يمثله من غذائي للمواطنين.

وتحدث مرشحون عن ضرورة توجيه الدعم الحكومي لهذا القطاع وتخفيف أعباء الكلف الانتاجية على المزارعين بتأمين كل ما يحتاجه المزارع من أدوية وبذور وأدوات وآليات زراعية حديثة ومهندسين مختصين، واستشاريين، وتزويد المزارعين بآخر الأبحاث العلمية للرفع من خبراتهم وكفاءاتهم بما ينعكس ايجابا على منتجاتهم.

ودعا مرشحون الحكومات الى فتح أبواب تصدير وأسواق جديدة، ومنع استغلال الاراضي الزراعية لمشاريع البناء، وإقامة السدود للرفع من منسوب الحصاد المائي خاصة في المناطق

الصحراوية لاستغلالها في استصلاح أراض زراعية جديدة، وانتهاج سياسة زراعية تمنح الأردن هوية زراعية متخصصة شريطة أن تكون من المزروعات التي لا تحتاج لمياه كثيرة وإقامة مطار زراعي صغير في الاغوار ويرها من المشاريع الأخرى التي من شأنها تحسين المنتج الزراعي الأردني من حيث الكم والجودة والأسعار بما يساهم في إنقاذ القطاع الزراعي الاردني الذي يخضع للقروض وللديون.

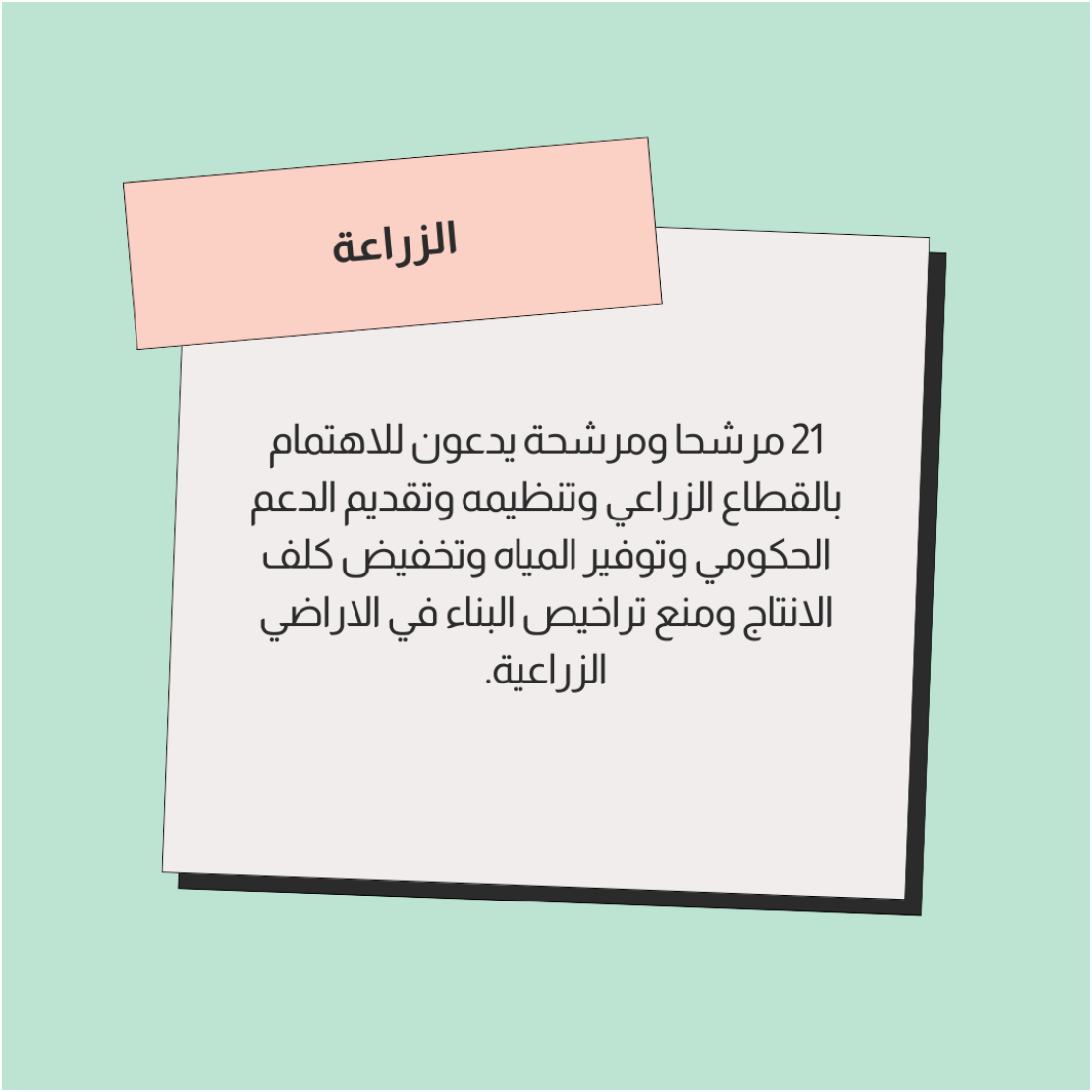

الحريات الإعلامية وحرية التعبير

قال مرشحون للانتخابات النيابية ان حالة الحريات الاعلامية وحرية التعبير في الاردن جيدة ومتقدمة على مثيلاتها في دول أخرى، إلا ان قانون الجرائم الالكترونية ساهم في الحد من حرية التعبير للصحفيين.

بالمقابل فان مرشحين آخرين رأوا أن الصحافة وحرية التعبير في الأردن في تراجع ولا تزال مقيدة بالقوانين، مما ادى الى اختفاء المحاورات البناءة والهادفة في الصحافة الاردنية، التي قال البعض عنها ان أزمتها ليست في التشريعات بقدر أزمتها الداخلية التي انعكست على المؤسسات الصحفية والصحفيين.

وابدا مرشحون دعمهم الكامل للحريات الصحفية داعين في الوقت نفسه دعا مرشحون الى تعديل التشريعات الناظمة لحرية الصحافة في نافذة قانونية واحدة بدل التشتت في القوانين التي يحاكم الصحافيون بموجبها.

الجرائم الإلكترونية

اتفقت آراء المرشحين المحتملين لمجلس النواب المقبل أن قانون الجرائم الالكترونية قلل من مساحة حرية التعبير والنقد خاصة للمسؤولين كما ساهم في التخفيف من جرائم اغتيال الشخصية التي كانت منتشرة على منصات التواصل الاجتماعي.

وأعلن الكثير من المرشحين تأييدهم ودعمهم للقانون لكن بعضهم وبالرغم من تأييدهم له الا انهم طالبوا بدراسة أثر القانون على الحريات العامة ودراسة سلبياته واعادة تعديله بما يتناسب والمحافظة على حرية التعبير بموازاة حماية المواطنين من جرائم اغتيال الشخصية والتنمر والقدح والذم وغير ذلك من الجرائم.

ورأى بعض المرشحين ان القانون نفسه وبالرغم من ايجابياته إلا أنه أفرط في العقوبات سواء عقوبة الحبس أو العقوبات المالية أو الجمع بين العقوبتين معا بالرغم من ان القضاء الاردني وحتى اللحظة تجنب الجمع بين العقوبتين في تطبيق القانون.

منح الجنسية لأبناء الأردنيات

في الوقت الذي أشار فيه مرشحون لانتخابات مجلس النواب الى المحاذير الديموغرافية التي قد تصاحب قرار منح الجنسية لأبناء الأردنيات من ازواج غير اردنيين، والاكتفاء فقط بمنحهم حقوقهم المدنية فقد أشار الكثير منهم الى ان هذه القضية هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وتخضع للقرار السيادي للدولة وليست قضية انسانية محضة، وأن هذا الجانب الانساني منها تمت معالجته قانونيا.

وبالرغم من أن العديد من المرشحين الذين تحدثوا إلينا هنا في هذه القضية أكدوا دعمهم المطلق بل ومطالبتهم الدولة الاردنية بمنح الجنسية لأبناء الاردنيات الا أنهم بالمقابل ابدوا تخوفات سياسية تتعلق بمسألة حق العودة للفلسطينيين وهي القضية التي تثير مخاوف السياسي الاردني بالدرجة الاولى.

وفي اقتراحين متشابهين طالب مرشحان بوضع اشتراطات واضحة للموافقة على زواج الاردنيين من غير الاردني لتجنب استحقاقات مثل هذا الزواج مستقبلا، فيما رفض آخرون منح الجنسية لأبناء الأردنيات لكن مع منحهم الحقوق المدنية الكاملة.

تمكين المرأة سياسياً وفي سوق العمل

لا ينكر مرشحون في انتخابات مجلس النواب العشرين ما وصلت إليه المرأة الأردنية من مانة في سوق العمل الأردني وفي التمكين السياسي ومشاركتها السياسية سواء في الحكومات او في شغل المراكز القيادية في مؤسسات الحكومة والقطاعين العام والخاص وفي مشاركتها الحزبية وفي الانتخابات المحلية في البلديات وفي مجالس المحافظات انتخابا وترشيحا وعضوية وفي العمل الحزبي وغيرها.

ويشير مرشحون إلى أن مسألة تمكين المرأة في سوق العمل تحتاج للمزيد من الضوابط تجاه المراة من خلال المساواة في الاجور مع الرجل ومنحها اولوية التوظيف وحتى القيادة اذا كانت تتمتع بخبرات علمية وعملية لذلك وأن لا يكون عمل المال خاضعا لاعتبارات جندرية أو تمييزية.

وطالب مرشحون لتحسين بيئة العمل للنساء العاملات ومراعاة اوضاعهن واحتياجاتهن كنساء من خلال وضع بنى تحتية تشريعية ولوجستية داخل بيئة العمل كحضانات اطفال ليكون أطفالهن

بالقرب منهن، وتوفير العمل في أماكن سكناهن وتامين مواصلات آمنة ويرها من المطالب الاساسية الاخرى.

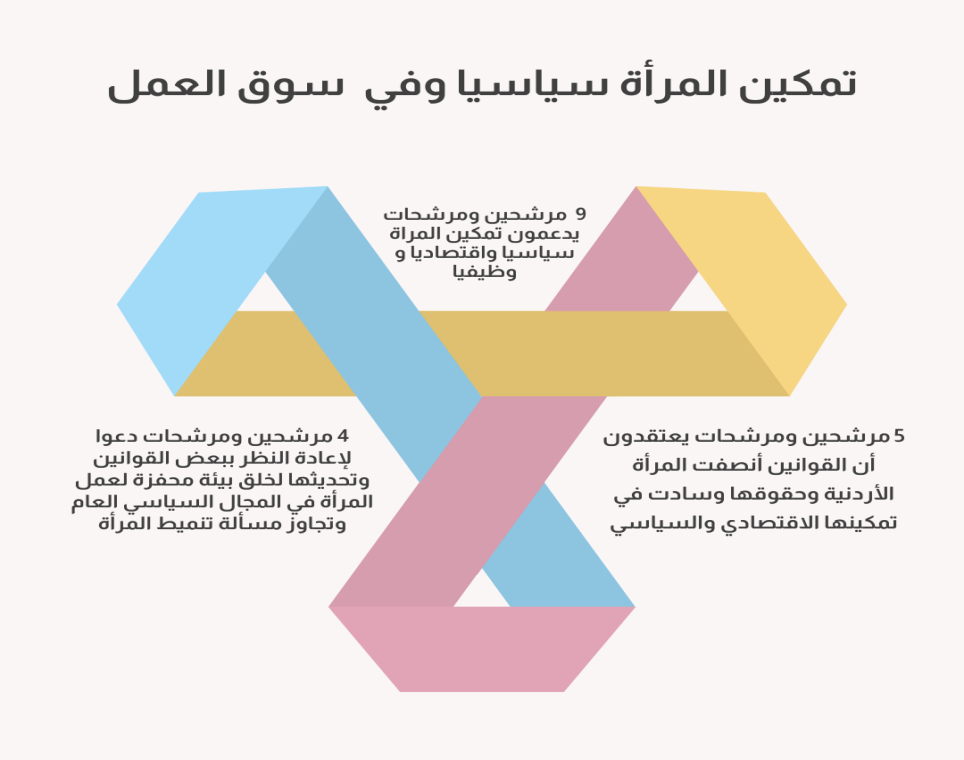

إدارة الحكومة للملف الاقتصادي

وصف مرشحون أداء الحكومة في ادارة الملف الاقتصادي وخطة اصلاحه الإدارة الفاشلة لخضوعها لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما فشلت في معالجة قضايا البطالة، وإيجاد مشاريع تنموية للشباب، ودعم الاقتصاد الوطني، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

وقال مرشحون هنا اننا لم نلمس أي أثر لخطة التحديث الاقتصادي التي تحدثت الحكومة عنها قبل سنوات وقالت فيها إنها ستفتح مليون وظيفة خلال عشر سنوات ولكن لم يحدث هذا، في الوقت الذي أشار فيه مرشحون إلى أن الأزمات الدولية وأزمات الإقليم ساهمت كثيرا في تراجع الاقتصاد الأردني مثل الأزمة السورية، والعدوان الاسرائيلي على غزة ، وحرب أوكرانيا، و جائحة كورونا وغيرها من الأزمات التي انعكست على الاردن واقتصادياته.

ودعا مرشحون الحكومة لمراجعة وحسين كيفية ادارة الملف الاقتصادي، والعمل على توفير بيئة مناسبة للاستثمار من خلال تقديم تسهيلات مثل الأراضي والتقليل من المعيقات. في لوقت الذي

تشير المؤشرات فيه إلى ارتفاع البطالة والفقر، وعدم زيادة الرواتب، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وضعف الاستثمار.كما يجب اتخاذ قرارات وجهود أكبر ومشاركة المواطنين لتحسين الوضع.

ورأى آخرون أن الحكومة نجحت في إدارة الملف الاقتصادي بينما لا نستطيع حاليا الحكم على خطة التحديث الاقتصادي وأثرها لأنها لم تطبق بسبب الازمات التي تعصف بالمنطقة والاقليم والعالم وسنحتاج لوقت اطول لنعرف مدى اثر خطة التحديث الاقتصادي على الواقع الأردني.

التعددية النقابية

رفض العديد من المرشحين مبدأ التعددية النقابية للمهنة الواحدة لأن مثل هذه التعددية قد يؤدي الى تضارب في الصلاحيات والجهود. ومن الأفضل العمل على تقوية النقابات القائمة وتحسين التنسيق بينها لتحقيق المصالح الفضلى للنقابيين.

وفي الوقت نفسه رفض مرشحون ان تتولى النقابات القائمة امتهان العمل السياسي لان هذا الامر سيخرجها عن أهدافها المتمثلة بالدفاع عن المهنة وعن منتسبيها ، ومن يريد من النقابيين العمل السياسي فليذهب للأحزاب فيما راى مرشحون اخرون ان النقابات المهنية هي اصلا أحزاب مصغرة وهي الرحم الذي تتولد منه هذه الأحزاب كاملة.

ودعا مرشحون لوضع قوانين خاصة بهذه النقابات ، بحيث يتم فرض رقابة محددة عليها،وتطبيق ذات المبدأ فيما يتعلق بالنقابات المهنية. وحتى النقابات العمالية التي يتم احتكارها من قبل البعض مما يوجب السماح بتعدد النقابات العمالية حتى لا يتم احتكارها.

وبرى رفضوا التعددية النقابية انها يمكن ان تضعف النقابات وبذلك ليس ضروريًا ويمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على وحدة وتنظيم المهنة وهذا يستوجب تنظيم العمل النقابي وليس تفريخ نقابات اخرى، لكن يمكن تأسيس نقابات فرعية داخل النقابة الأم تمثل المرجعية الأولى والأخيرة وتكون نقابات فرعية مثل نقابة الاطباء.

التعددية النقابية

19 مرشحا ومرشحة أفادوا بأنهم مع تعدد النقابات

3 مرشحين ومرشحات أفادوا بأنهم مع النقابة الواحدة لمهنة الواحدة من أجل تلافي الفوضى

حلول لمشكلة النقل العام

يرى مرشحون للانتخابات النيابية ان قطاع النقل العام يحتاج للتطوير و يتطلب الشراكة مع القطاع الخاص والشركات العالمية ولابد من تقديم تسهيلات للمستثمرين

لأن تطوير قطاع النقل العام يساعد في حل المشاكل الاقتصادية والبطالة، خاصةً إذا تم إنشاء شبكة نقل عام حديثة ومتطورة بين المحافظات وتحسين البنية التحتية والطرق في الأردن، وتوفير وسائل نقل عامة فعّالة. ومن الضروري خفض الأجور ودعم حافلات النقل بأشكالها المختلفة.

وفي الوقت الذي أكد فيه العديد منهم ان الاردن بحاجة الآن وفي المستقبل لشبكة من السكك الحديدية تربطه من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه فقد رأى البعض أن التضاريس وعدد السكان لا يستدعي إنشاء السكك الحديدية ويرون ان الباص السريع حل جزءا من المشكلة وان الاردن يمكنه الاعتماد على الإنفاق وعلى محطات المترو الداخلية.

ويرى البعض أن كرة الباص السريع لم يساعد على حل الازمة بل حجز مساحات من الطرق العامة من أجل خدمة فئة قليلة وساعد في تعميق ازمة المواصلات فضلا ان ثقافة استخدام وسائط النقل العام من قبل الأردنيين لا تزال جديدة وغير متجذرة.

ودعا آخرون الى وقف الاحتكارات في قطاع النقل العام والتوجه للعناية بالبنية التحتية في قطاع النقل العام و وضع آليات وقوانين تنظم السوق وتحد من الفوضى الحالية وأن يتم تنظيم حركة الحافلات في اوقات ومواعيد دقيقة ووصولها إلى محطاتها في مواعيد محددة.

بحاجة لوجود حول خدمات النقل بين المحافظات، بما في ذلك وجود خطوط متعددة مثل المترو الذي يربط بين عمان والزرقاء وإربد.

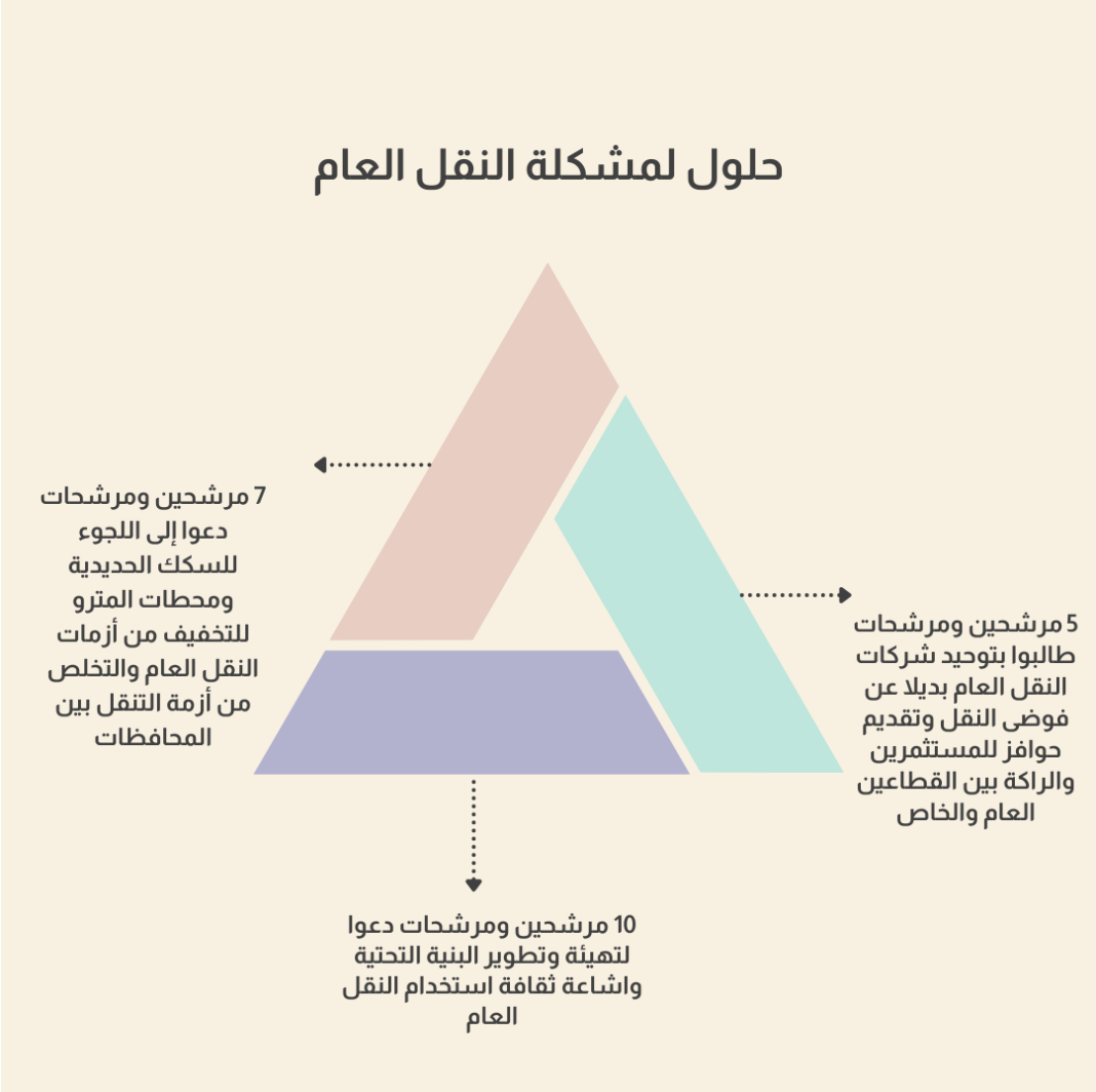

مقترحات لتطوير التعليم

يرى مرشحون لمجلس النواب العشرين أن قطاع التعليم في الأردن بحاجة إلى ثورة بيضاء تتعلق بمنظومة التعليم، وتشمل احترام المعلم وتقديره، وزيادة مكانته الاقتصادية وزيادة رواتبه كما تتعلق بالعلاقة بين أولياء الأمور والمدارس، وكذلك العلاقة مع المناهج. ،و تبدأ بزيادة مخصصات وميزانيات وزارة التربية.

وطالب مرشحون بالتركيز على المنهاج والعودة للمناهج الدراسية القديمة مع التوسع في العلوم التكنولوجية وتطورات الاتصال وغيرها من علوم الكمبيوتر كما ينبغي بناء مدارس جديدة للتخفيف من تكدس الطلبة في الصف الواحد والتخلص من دوام الفترتين وبناءا على الاحتياجات الديموغرافية وليس فقط الجغرافية

ودعا مرشحون الى وجوب تحسين نوعية المعلمين عن طريق زيادة دخلهم وتقديم الامتيازات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم.والتركيز على الإبداع والذكاء والتفكير والتحليل والاستنتاج.

وراى مرشحون ان قطاع التعليم فيه مشكلة كبيرة في المناهج، السيئة ومناهجنا منقوصة، ومناهجنا أصبحت تعلم الطفل الجهل والعادات السيئة. كما يحتاج قطاع التعليم إلى تحسينات جذرية تشمل تحديث المناهج لتواكب التطورات العالمية، وتدريب وتأهيل المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية محفزة. والتركيز على التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل، وتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع.خصوصًا في المجالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. ومن الضروري أيضًا تطوير التعليم المهني بشكل احترافي، و تأسيس جامعات مهنية متخصصة.

مجانية التعليم الجامعي

أكد معظم المرشحين لانتخابات مجلس النواب العشرين الذين تحدثوا الينا هنا انهم مع مجانية التعليم الجامعي لكنهم ابدوا محاذير عديدة من كونه لا يمكن تطبيقه في الاردن للظروف الاقتصادية للمملكة لكنهم قدموا مقترحات بديلة من شأنها التخفيف على المواطنين من بينها تخفيض الرسوم الجامعية أو اللجوء إلى نظام الموازي للمقتدرين ماليا ولا تسمح لهم معدلاتهم فيالثانوية العامة الانتظار في التعليم النظامي.

وفي الوقت الذي طالب مرشحون فيه بإلغاء التعليم الجامعي وتحويل الجامعات الى معاهد مهنية وتعظيم دور التعليم المهني على حساب التعليم الاكاديمي وتحويل المدارس الحكومية الى مدارس بالشراكة مع القطاع الخاص بمعنى ان الاهالي بدل ما يدفع خمسة آلاف دينار بالسنة الى مدرسة خاصة بدفع 500 دينار لمدرسة حكومية وتعمل المدرسة على تطوير التعليم والبيئة المدرسية لشريك الأفضل. ،

وقال مرشحون ان التعليم يتجه لأن يكون للاغنياء فقط، حيث أن رسوم الساعات والجامعات عالية جدا وهناك تراجع مستمر بصندوق دعم الطالب الفقير، وهذه معاناة كبيرة حيث أن أكثر من خمسة وسبعين ألف طالب تنطبق عليه الشروط، ثلاثين الف منهم فقط يحصل على دعم.

ودعا مرشحون لوضع خطط اقتصادية متكاملة تستهدف خفض معدلات البطالة بين الشباب والنساء، مشيرين إلى أن فاتورة التعليم الجامعي المجاني ستكون عالية جدا،لكن يمكن تخفيض كلف الأقساط الدراسية، على الطلبة، ومع حكومتنا الحالية عدد كبير جدا من طلاب الجامعات يستفيدون من صندوق دعم الطالب، من خلال المنح والقروض المقدمة من الصندوق، التابع لوزارة التعليم العالي، ولابد أن تكون هناك آليات تمويل مستدامة لضمان جودة التعليم واستمراريته وذلك عندما نتوجه لتعديل قانون الاستثمار وجذب المستثمرين وعقد شركات بين القطاع العام والقطاع الخاص مما ينعكس بشكل إيجابي على الخزينة.

التطبيع واتفاقية الغاز

رأى مرشحون ان اتفاقية الغاز مع الاحتلال الاسرائيلي لا تزال اتفاقية مبهمة غير واضحة التفاصيل لكن ثمة اتفاق على اعتبارها اتفاقية مجحفة بحق الأردن بالنسبة لمن يدعمها مقابل آخرين أعلنوا عن رفضهم المطلق لها وأنها وجه من أوجه التطبيع مع العدو الاسرائيلي.و تنطوي على مخالفة وطنية وشرعية وقانونية وتتنافى مع مصالحنا الوطنية .

ولوحظ في إجابات بعض المرشحين دعمهم للاتفاقية لعلاقات اقتصادية مع إسرائيل لما فيه من مصالح عليا للأردن، فيما قال مرشحان ان اسرائيل دولة موجودة منذ الأزل ويجب التعامل معها بعيدا عما اسموه الشعبويات.

ودعا مرشحون لإلغاء الاتفاقية ووقف كل أشكال العلاقات مع دولة الاحتلال والبحث عن بدائل أخرى للغاز الفلسطيني المسروق والتوجه نحو استغلال الموارد المحلية للطاقة أو التوجه لاستيراد الغاز من شمال افريقيا.

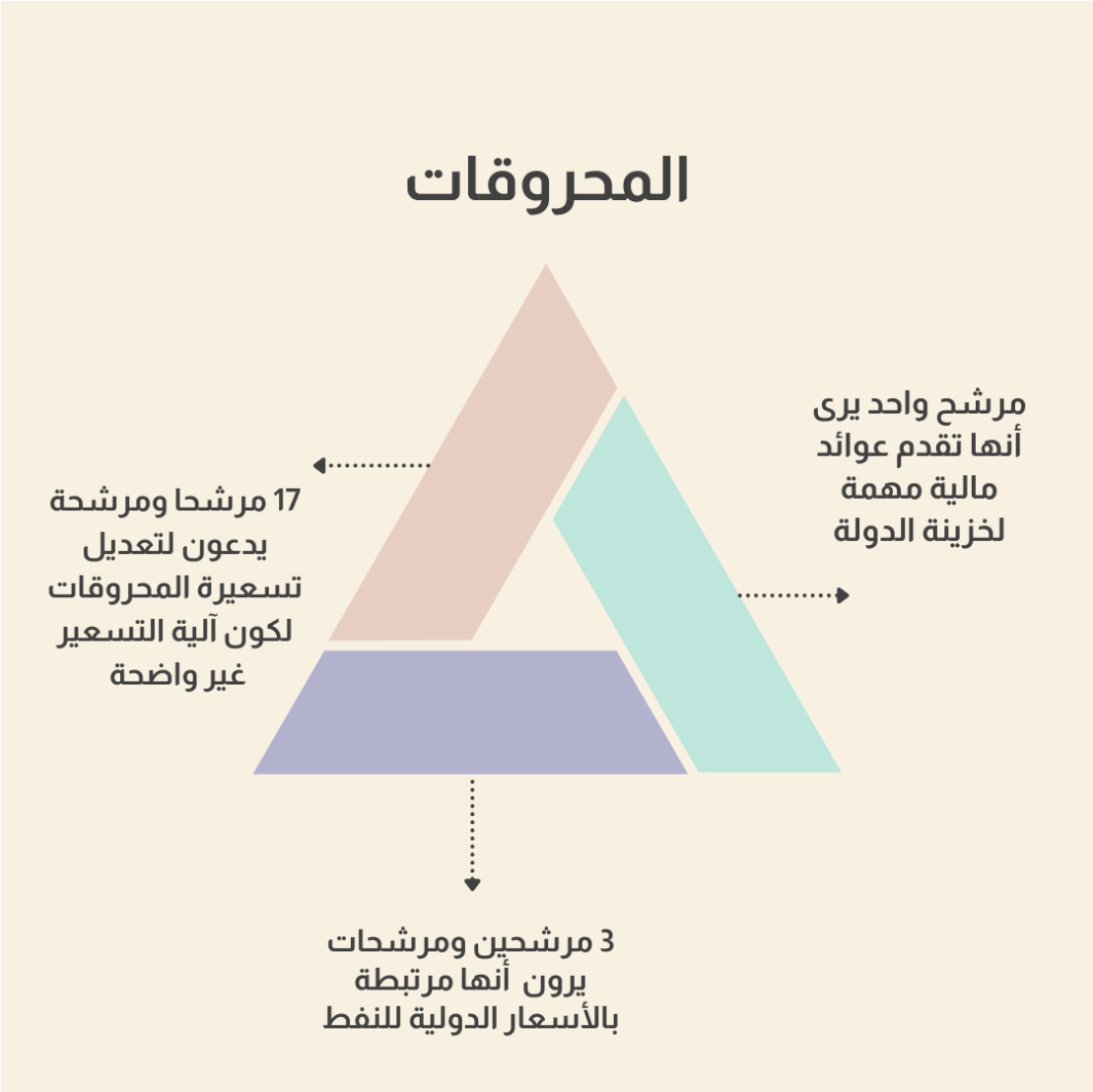

أندريه حواري :

يؤكد حواري ان الاتفاقية تنطوي على مخالفة وطنية وشرعية وقانونية. فمن الناحية الأولى، التعامل مع العدو الصهيوني يتنافى مع مصالحنا الوطنية ويعد مرفوضاً جملةً وتفصيلاً. ومن الناحية الثانية، هناك بُعد اقتصادي، حيث تحتوي الاتفاقية على تفاصيل مهمة لمستقبلنا الاقتصادي. فيما أن يكون الغاز مخصصاً فقط للاستهلاك في الأردن، أو أن الأردن سيكون ممراً آمناً لتصدير الغاز إلى أماكن أخرى.

ابراهيم قبيلات :

واكد قبيلات أن اتفاقية الغاز، شكليا، اتفاقية غامضة، ولا تخضع للشفافية بالشكل الصحيح، الذي يجعلها تلبي حق المواطن في الحصول على المعلومة الصحيحة، وربما كان وراء هذا الغموض أسباب خطيرة تتعلق بآلية التسعير، على سبيل المثال لا الحصر، يعني نحن إلى هذه اللحظة لا نعلم أنه كان من الصحيح إبرامها أم لا، وهذا من ناحية تجارية بحتة، ناهيك عن كونها اتفاقية تجارية أبرمت مع دولة عدوة.

فدوى الديرباني :

وقالت الديرباني أنا ضد التطبيع وضد الاتفاقيات مع الكيان الغاصب.

مشعل الخالدي :

وقال الخالدي كان الاجدر بالنواب ان يبحثوا بالموضوع لمعرفة الالية التي وقعت بموجبها اتفاقية الغاز؟ ولماذا نتحفظ على المصادر الطبيعية. ومغلقين الآفاق عندنا ونبحث في الخارج عن الغاز علما بأنه قد لدينا مصادر بديلة.

خالد العزام :

وقال العزام هذه حكومات أبرمتها ووافقت عليها المجالس النيابية. وانا مع كل ما يخدم المصالح الوطنية العليا للدولة الأردنية. بعيدا عن تسجيل المواقف التي تهدف لجلب الشعبيات، وانا لست مع هذا التوجه كله انا لكن واقع الحال والحقيقة بعيدا عن هذا الشيء مع خدمة المصلحة الاردنية والحفاظ في نفس الوقت على القرار الاردني والامن الوطني.

عبد الرحمن الخوالدة:

وبين الخوالدة انه كمرشح غير مؤهل للحديث في اتفاقية الغاز لأنه لا يعلم كيف وقعت مضيفا إذا نجحت في الانتخابات ممكن نتحدث فيها. لانني لا املك وسيلة لأسأل الدولة شو هذا وكيف صارت وكيف انتهت وكيف بدأت، وانا لا املك جوابا لانني لا املك معلومات.لذلك يؤجل الاجابة على هذا السؤال البسيط الى حين ان أصير في البرلمان.

دعاء البناء:

وقالت البناء إن اتفاقية الغاز مرفوضة تماما وكان من المفترض أن الحكومة عملت على جميع البدائل المتاحة لاستيراد الغاز.

منتصر قضاة :

ويقول القضاة ان اتفاقية الغاز قرار سيادي للحكومة التي لا تقدم على شيء ضد مصلحة الوطن ولولا ان هناك مصلحة عليا للدولة الاردنية فيما يتعلق بهذا الملف، لما أقدمت الحكومة الاردنية عليه. فبالتالي حكومتنا هي الأقدر على تقدير هذا الموضوع.

وأضاف: أعتقد أن كل من يتحدث في هذا الموضوع بشكل سلبي يكون الهدف منه هو الميديا والاعلام ومحاولة ركب موجة الشعبيات على حساب الوطن. واسرائيل دولة موجودة على أرض الواقع اليوم ،وعضو عامل في الأمم المتحدة. وبالتالي هي موجودة في اقليمنا ومنذ نشأة الدنيا ، ويجب علينا أن نتعامل مع الواقع، ودون أن نحلم أحلام خيالية ، ونذهب بها إلى أبعد من الواقع، وهناك تعاون، حركة تجارية بين الدول التي يكون بينها عداء مستحكم.

المهندسة مي أبو عداد :

ورأت عداد ان اتفاقية الغاز مع إسرائيل تعتبر جزءًا من الجهود المبذولة لحل مشكلة الطاقة في الأردن. لكن يجب أن نبحث عن بدائل فعالة ومستدامة لتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة. حين تكون لدينا القدرة على الاستغناء عن هذه الاتفاقية دون التسبب في أزمة طاقة، يمكننا حينها الحديث بقوة عن إيقافها، التطبيع بشكل عام قضية معقدة، ويجب أن نراعي المصالح الوطنية والسياسية والاجتماعية للشعب الأردني ونحن مع إيقاف جميع أشكال التطبيع، فالأردن وفلسطين رئتين في جسد واحد وإن شاء الله سنرى الحرية والنصر قريبا.

المهندس زياد المعايطة :

ويرى المعايطة ان اتفاقية الغاز مع إسرائيل قد تكون مجدية، لكن الواضح أن هذا الكيان لا يحترم المواثيق والعهود. وأعتقد أن ربط مستقبل الطاقة بهذا الكيان قد يشكل مخاطرة، ومن الأفضل البحث عن بدائل أخرى.

د. احمد عشا :

ويؤكد عشا ان اتفاقية الغاز من أخطر الاتفاقيات التي مرت على تاريخ الدولة الأردنية وهي التي كسرت ظهر الأردنيين، قائلا : أريد ان أنوه بداية أحداث 7 أكتوبر عندما صار العدوان الغاشم على غزة اجتمع مجلس النواب أكثر من مرة وشرعنا في أكثر من لجنة، الطاقة واللجنة اقتصادية، اللجنة القانونية وغيرها لإيقاف هذه الاتفاقيات، لكن في ذلك الوقت لم نجد أي حل أو بديل.باستثناء غاز الأراضي المحتلة مع العلم لو كان يوجد فائض من بالوقت كان ممكن الاستيراد من تونس ومن الشمال الإفريقي، لكن آلية التمديد صعب جدا بالصهاريج النفطية، الغاز كان صعب نقله بسبب الكميات الكبيرة التي يستهلكها الشعب الأردني.

د. عودة الجعافرة:

ويعارض الجعافرة أي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، سواء كان ذلك في مجال الغاز أو المياه، لأن ذلك يضر بالسيادة الأردنية ويؤثر سلبًا على القضية الفلسطينية. نحن في الأردن نعتز ونفتخر دائمًا بدعمنا لفلسطين، أرضًا وشعبًا وقضية عادلة، فهي قضيتنا المركزية الأولى. لذا، لا يجوز لنا أن نتعامل أو نتعاطى مع الكيان الصهيوني

منصور المعلا :[1]

وقال معلا انا اعتقد ان ملف الطاقة بالأردن ملف شائك ومعقد. ما له علاقة باتفاقية الغاز فقط ولكن عندنا الكثير من ملفات تسبق ملف الطاقة مثل ملف انتاج الطاقة النظيفة والطاقة الشمسية والرياح وهي متاحة بالأردن.

[1] ـ أعلن منصور المعلا انسحابه من الانتخابات لكنا ارتأينا الإبقاء على مشاركته لكونه كان مرشحا أثناء إجراء المقابلات لهذه الدراسة.

واضاف انه من الظلم والجور اعتبار ان الدولة الاردنية بموقعها وبإمكانياتها. قادرة على مواجهة مثل هذا التحدي او حتى في مواجهة مشروع اسميه مشروع إدماج إسرائيل في المنطقة اقتصاديا. لان الدولة الأردنية اليوم بلا ظهير عربي، سوريا مهدمة والعراق مهدم والخليج عنده مشروعه الخاص. واعتقد اننا يجب ان نكون واقعيين بالحد الأدنى ونعرف إمكانيات بلدنا.

المرشح ابراهيم عبيدات .. اربد

وقال عبيدات: أنا شخصيًا ضد التطبيع بشكل كامل وتفصيلي، سواء كان ذلك في مجال التجارة أو الاتفاقيات أو أي شيء آخر،هناك نقطتان مهمتان يجب التطرق لهما فيما يتعلق بالاتفاقيات التي يتم توقيعها : أولاً، لا يجب أن تكون هناك أي اتفاقيات مع العدو في ظل الاحتلال الحالي والوحشية التي تُمارس على الشعب الفلسطيني. الاتفاق مع العدو في هذه الظروف هو أمر مرفوض تمامًا وثانيًا، العدو لا يمكن الوثوق به، أي اتفاقيات مع هذا العدو لن تحقق لنا شيئًا، بل قد تكون وسيلة ضغط يستخدمها ضدنا في أي وقت. على سبيل المثال، قد يهدد بقطع الغاز أو المياه أو بأي وسيلة أخرى، لذا، فإن أي اتفاقيات مع العدو قد تكون غير موثوقة ولن نتمكن من الاعتماد عليها .

هيثم منير عريفج:

واكد عريفج على رفضه للتطبيع بكل أشكاله، واتفاقية الغاز بشكل خاص، قائلا إن لدينا أكثر من سبب لرفض اتفاقية الغاز، فالسبب الأول، والأساسي، أن الدولة تشتري غاز مسروق، فإسرائيل تسرق الغاز من الشعب الفلسطيني، وتبيعه لنا، والسبب الثاني، أن الأردن تسلم مصادر الطاقة للعدو، ليعمل لاحقا على إضعافها، ويخطط لموضوع الوطن البديل، وإصدار قوانين داخل الكنيست، لتحدي الأردن، وأن الأردن عبارة عن فلسطين، وأن الشعب الفلسطيني يجب أن يأخذ الأردن، وهذا جزء من صورة خارطة رفعها وزير المالية الإسرائيلي تحتوي على خارطة الكيان الصهيوني تضم الأردن وفلسطين.

وقال عريفج ان إسرائيل في الوقت الحالي، لم تعلن عن ضم دول أخرى لفلسطين بشكل مباشر، لكن يوجد إعلان واضح، عن إسرائيل الكبرى، وخصوصا أن الحكومات الإسرائيلية الحالية هي حكومات يمينية، والشعب ينتخب الحكومات المتطرفة.

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

وبحسب الرفوع فإن اتفاقية الغاز لا تصب في مصلحة الأردن ولا تصب في مصلحة الشعب الأردني وهذه الاتفاقيات لا يوجد ما يمنع من تعديلها من خلال مجلس النواب لأننا نعلم ان الاتفاقيات التي تمس بالموازنة العامة وحقوق الانسان تحتاج الى الموافقة من مجلس النواب.

سميه برديني

واعتذرت برديني عن التعليق قائلة: أن هذه الأمور لا أستطيع أن أتحدث بها واعتذر عن التعليق

أحمد العجارمة :

وقال العجارمة: أنا لا شك أقف ضد التطبيع جملة وتفصيلًا، وخصوصًا التطبيع الاقتصادي المتمثل باتفاقية الغاز، خصوصًا في ظل عدم التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشريف. هذا هو الحل الذي تدفع باتجاهه وتطالب به وتقاتل من أجله الدبلوماسية الأردنية، ممثلةً بالملك. ولذلك، أعتقد أن أي عملية تطبيع قبل الوصول إلى الحل تعتبر إضعافًا لموقفنا تجاه إحقاق الحق الفلسطيني بإقامة دولته على أرضه المحتلة.

ابتسام النوافله مرشحه عن البتراء معان

وقالت النوافله انا ضد اتفاقية الغاز مع إسرائيل وضد التطبيع بشكل عام بدون التعليق على الموضوع.

ينال فريحات :

واكد فريحات ان الغاء اتفاقية الغاز ووادي عربة كانتا ضمن المطالب التي طرحتها كتلة الاصلاح النيابية في مجلس النواب السابق كشرط لمنح الثقة لحكومة بشر الخصاونة. وقدمت الكتلة مشروع قانون يطالب بإلغاء اتفاقية وادي عربة، وكتلة الإصلاح كانت أول من يطلع على الاتفاقية وقدمنا مشروع قانون لإلغائها بستين نقطة وكانت كل نقطة في المشروع تدعم إلغاء الاتفاقية. وقام رئيس الكتلة صالح العرموطي بتفصيل خمسة عشر بنداً يدعم إلغاء الاتفاقية دون أن تترتب على الحكومة شروطا جزائية في حالة الإلغاء.

وفي الوقت الذي اعلن فيه محمد الظهراوي:رفضه التام للاتفاقية، قالت المرشحة عن محافظة مادبا أسناء الرواحنة" انها اتفاقية ظالمة، ولسنا معها لأن إسرائيل ضربت بعرض الحائط، كل الاتفاقيات، ويفترض، ومن باب أولى إن تلغى هذه الاتفاقية، لكن أعتقد إن فيها شروط جزائية على الأردن في حال قررنا الغاءها من طرف واحد، وللأسف الشديد فان من يوقعون الاتفاقيات لا يقرؤونها قراءة جيدة والعدو يتصيد في كتابة أي شيء حتى يحصل على المكاسب ".

حكم معادات :

ويقول معادات نحن ضد أي شيء مع الكيان الصهيوني ونستطيع الاستغناء عنهم ، وحياتنا غير مربوطة معهم، ونستطيع أن نخدم مصالحنا ونرتب امورنا، بعيدا عنهم ، و نستطيع العيش بمعزل عنهم.

المحروقات

يؤكد مرشحون لانتخابات مجلس النواب العشرين أن آلية تسعير المحروقات لا تزال عملية مبهمة وغير واضحة و مجحفة بحق الأردنيين.

وقال مرشحون ان اسعار المحروقات في الاردن عالية جدا بل اعلى من أسعارها العالمية التي نستوردها بها، وتشكل رافدا مهما للخزينة في الوقت الذي يعاني الأردنيون فيه من الغلاء وثبات الأجور والمداخيل.

وقال مرشحون ان ارتفاع اسعار المحروقات وتذبذبها الشهري صعودا وهبوطا دون توضح آليات التسعير تعمل على المزيد من فقدان ثقة المواطن والاسعار، ناهيك عن مشكلة الكهرباء والمياه والاسعار العالية التي تفرض على المواطنين دون معرفة اسباب ارتفاع تلك الأسعار.

ودعا مرشحون الى اعادة النظر في تسعير المحروقات وتخفيض الضريبة الثابتة على المحروقات وكذلك اسعار الكهرباء والمياه التي تتولى ادارتها شركة مياهنا في غالبية محافظات المملكة.

أحمد العجارمة

يرى العجارمة ان تسعيرة المحروقات من أكثر الملفات التي يجب أن تُعامل بشفافية في الأردن. فالتسعيرة غير منطقية أبدًا ولا تتناسب مع دخل المواطن ولا تؤدي إلى تشجيع الاستثمار ولا تدعم القطاع الصناعي والتجاري والنقل. وقطاعات كثيرة تعتمد على قطاع المحروقات، وبالتالي استمرار ارتفاع فاتورة المحروقات على المواطن الأردني مرهق اقتصاديًا ويشكل عبئًا على دخل الفرد الأردني الذي يعد دخلاً متواضعًا أساسًا. بالتالي، أعتقد أن أحد أهم الأولويات التي يجب أن تُحل هي قضية تسعير المحروقات، لأن السعر لا يتناسب أبدًا مع الأسعار العالمية ولا بأي شكل من الأشكال.

ابتسام النوافله:

ودعت النوافلة إلى تعديل تسعيرة المحروقات في الأردن لتتناسب مع الأسعار العالمية. حالياً، السعر المحلي للتنكة في الأردن يعادل تقريباً سعر البرميل على المستوى العالمي، وهذا لا يعكس الواقع الذي يشهده السوق العالمي. كنت نائباً سابقاً في الحكومة وأود أن أشير إلى أن قضية تسعير المحروقات لا تخضع لمجلس النواب ولا تمر عليهم، مما يجعل الشعب يحمل النواب مسؤولية هذه التسعيرة رغم عدم تدخلهم فيها.

ينال فريحات :

ويؤكد فريحات ان تسعيرة المحروقات احدى الاحجيات العجيبة في الأردن بسبب الضريبة المفروضة في هذا الجانب والضريبة المقطوعة تم وضعها بناء على معادلة وأرقام مرتفعة وهي

خدمت الحكومة لكي يكون لها مصدر دخل ثابت حوالي مليار ومئتين مليون دينار و قبل عشر سنوات كانت الحكومة تدعم المحروقات وقالت الحكومات المتعاقبة بأنها تريد ان تزيل هذا الدعم لأنه يستفيد منه غير الاردني. وسنقدم الدعم للمواطن المحتاج بشكل مباشر. الدعم لم يقدم إلا لفترة بسيطة اقل من سنة. وبعد ذلك توقف هذا الدعم. ومن ثم بدأت الحكومة بفرض الضرائب على المشتقات النفطية. لدرجة تصل خمسين بالمئة بالتالي لو اصبحت اسعار البترول صفر ستبقى مرتفعة بالأردن بسبب الضريبة المقطوعة. وهذا امر ادى الى تضخم في الأسعار وانعكاس سلبي على مجمل الحياة.

محمد الظهراوي:

واكد الظهراوي على وجود خطأ فادح في نظام تسعيرة المحروقات في الأردن. على سبيل المثال، هناك دول تستورد النفط مثل لبنان الا ان أسعار المحروقات فيها أقل.

أندريه حواري :

وأوضح حواري ان تسعيرة المحروقات، للأسف، أصبحت واقعاً لا مفر منه. والحكومات التزمت بهذه التسعيرة لأن الضرائب المفروضة على المحروقات تعود بعوائد مهمة للدولة، وهذا هو الوضع الحالي المتاح لنا اليوم.

حكم معادات :

وعبر معادات عن عدم رضا الشعب عن تسعيرة المحروقات ، وعند الحديث عن أسعار المحروقات يجب التوقف عند أسعار الكهرباء والمياه، مع إدارة شركة مياهنا الجديدة التي صارت تغطي كل الاردن شركة ففاتورة المياه صارت عالية جدا للأمانة وكذلك ارتفاع فواتير الكهرباء، بالرغم من أن الأردن يصدر للبنان ولمصر كهرباء، فلماذا فاتورة الكهربا عنا عالية.

أسماء الرواحنة :

وترى الرواحنة ان موضوع المحروقات أصبح بورصة، يوم طالع ويوم نازل، لكن إجمالا الأردن من أعلى الدول تسعيرة بالمحروقات، وهذا لأنه نحن لا نملك الموارد التي تعتبر من الموارد الأساسية التي تساهم برفد الخزينة بموارد جيدة.

ابراهيم قبيلات :

ويؤكد قبيلات ان الغموض والتعقيد في اليات تسعيرة المحروقات سيد الموقف مرة أخرى، وهو ما يعمق فجوة الثقة.

فدوى الديرباني :

وتدعو الديرباني لتعديل تسعيرة المحروقات بما يتناسب مع دخل المواطن.

ابراهيم عبيدات .. اربد

ويؤكد عبيدات ان تسعيرة المحروقات يجب تعديلها، فهي تسعيرة غير عادلة على الإطلاق، فأكثر من خمسين بالمئة، وربما تصل إلى سبعين بالمئة منها، هي ضرائب. هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع غير مبرر في أسعار المحروقات . ومشاكل مديونية مصفاة البترول وسوء إدارة هذه المصفاة، بالإضافة إلى الفساد الذي ربما حدث وتم نشر تقارير حوله، كلها عوامل ساهمت في ارتفاع أسعار المحروقات.

وأضاف: هذه الزيادات في الأسعار تأتي كوسيلة لتعويض الفشل في إدارة نشاطات البترول والمحروقات و من الضروري إعادة النظر في هذه التسعيرة لتكون أكثر عدالة ولتخفيف العبء عن المواطنين

مشعل الخالدي :

ويرى الخالدي ان اسعار المحروقات في الاردن مبالغ فيها وهل يعقل أن تكرير النفط عندما يأخذ مية بالمية وهذا أمر مستحيل.

خالد العزام :

ويقول العزم إن تسعيرة المحروقات في الاردن مرتبطة بالعالم، مهلكة للمواطن ولكن مربوطة عالميا.

عبد الرحمن الخوالدة:

ويشير الخوالدة الى ان تغيير التسعيرة كل فترة تفقد ثقة المواطن بالحكومات وبالية التسعير ويجب أن نقنع المواطن بالتسعيرة وهناك حلقة مفقودة بين المواطن وبين المسعر، احيانا نسمع انخفضت عالميا وارتفعت محليا، ولكن يمكن ان تكون كلفة . إنتاج النفط عالية و تكلفة المصفاة.

دعاء البناء:

وتساءلت البناء: اليس من واجب الحكومة أيضا النظر إلى الخدمات المقدمة عالميا، وأهمها منظومة المواصلات وخدمات النقل المقدمة.

منتصر قضاة :

وقال القضاة ان تسعيرة المحروقات في الاردن مرتبطة بالاسعار العالمية و بالبورصة العالمية للنفط، وهذا شيء جيد، لكننا نأمل بالمستقبل ان يتم تخفيض سعر المحروقات، وأنا طبعا متأكد أن الحكومة تسعى له، لأن فاتورة الطاقة هي فاتورة مرهقة،لاقتصادنا الوطني خصوصا أن الدولة غير منتجة للنفط ، ومصادر الطاقة، وإنما نحن دولة مستوردة.

المهندسة مي أبو عداد :

وبحسب عداد فان تسعيرة المحروقات في الأردن تتأثر بالاعتماد على مصدر واحد. إذا تم فتح باب المنافسة ودخول شركات جديدة، فمن الممكن أن تنخفض الأسعار. ويجب على الحكومة العمل على تنويع مصادر الطاقة وتشجيع المنافسة لتحسين الأسعار والخدمات.

المهندس زياد المعايطة :

ويعتقد المعايطة أن جميع الأردنيين يتساءلون عن كيفية حساب تسعيرة المحروقات. ويجب على الحكومة اطلاع الجمهور على المعادلة المستخدمة في التسعير وكيفية ربطها بالأسعار العالمية. أعتقد أن التسعيرة الحالية غير عادلة ولا تتناسب مع الوضع الاقتصادي للمواطنين، وهي تؤثر بشكل مباشر على جميع القطاعات.

د. احمد عشا :

ويؤكد عشا أن تسعيرة محروقات في الأردن عالية جدا وللأسف الشديد فمجلس النواب ليس له دور في عملية تسعير المحروقات، والمواطن يعتقد أن التسعيرة تخرج من مجلس النواب، لكنه ليس له أي دور، هي تسعيرة خاضعة لأنظمة معينة وقراءات معينة لدى الحكومة ووزارة الطاقة ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي، مضيفا: ان مقارنة دخل المواطن الأردني مع أسعار المحروقات المحلية ومقارنتها بدول عربية او اوروبية ودخل المواطنين في هذه الدول يتوجب ان تنخفض الاسعار عندنا الى النصف.

د. عوده الجعافرة:

ويقول الجعافرة: إذا أردنا تحقيق نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي وحياة كريمة، فإن موضوع المحروقات والطاقة يجب أن يتوفر لجميع المواطنين. المحروقات عامل مهم لتحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز الرفاه الاجتماعي. يجب أن تكون تسعيرة المحروقات واضحة ومعروفة للمواطن، حيث يجهل الكثيرون الفروقات عندما يقارنون أسعار المحروقات مع دول مجاورة تتمتع بنفس المستوى الاقتصادي والدخل وتستورد من نفس الجهات. هذا يجعل المواطن يشعر بالظلم تجاه التسعيرة الموجودة في الأردن

منصور المعلا:

ووفقا لمعلا فإن تسعيرة المحروقات حتما ليست مناسبة وأرهقت الاقتصاد الوطني و أوقفت عجلة الاقتصاد خاصة الديزل، الآليات الثقيلة النقل والحفريات وغيرها. ولكن اعتقد ان ملف النقل يجب ان يعالج سريعا قبل رفع المحروقات بمعنى انه اليوم انا كمواطن اذا لقيت مواصلات مؤمنة ومحترمة وحتى لو صار مثل البنزين خمسين دينار فأنا بالنهاية جد وسائل نقل عامة توصلني الى أي مكان اريده. بمعنى انه هناك ترابط بين الملفات لكن ملف الطاقة بالأردن وعلى رأسها ملف المحروقات هو ملف شائك ومعقد. و هو بحاجة الى حلول إبداعية .

هيثم منير عريفج:

ويقول عريفج لغاية الآن أنا لم أستطع فهم تسعيرة المحروقات، وكنت في كثير من الكتابات أطالب بتوضيح، آلية تسعير المحروقات فهي تسعيرة غير واضحة، وغير شفافة، بالتالي المواطن الأردني، لا يستطيع أن يعرف قيمة ما يدفعه من ضرائب وعمولات وضرائب نقل، و أسعار المشتقات النفطية تقريبا أغلى بحوالي 10-15% ، من الأسعار بحكومة عبدالله نسور، عندما كان سعر البترول 150 دولار.

د. امل يوسف مطوع الرفوع :

وترى الرفوع ان تسعيرة المحروقات للأسف لا يوجد استقرار فيها وينعكس ارتفاعها على كافة السلع والخدمات المقدمة داخل أي دولة. وينعكس على المواطن في ظل التضخم الاقتصادي الموجود والرواتب الثابتة التي لا يوجد أي تعديل عليها أو زيادتها وهذا يوجد نوعا من الفقر الزائد ونوعا من ان الدخل لم يعد يكفي الناس وبشكل عام لا تتناسب مع أقل الأجور بشكل عام في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

سميه برديني:

وتقول برديني بالنسبة لتسعيرة المحروقات هي من النقاط التي ارغب في مناقشتها إذا حالفني الحظ بالانتخابات لأنها تنعكس على المواطنين وانا مواطنة قبل أن أكون نائبا ويجب إعادة النظر في هذه التسعيرة لعدة أسباب:

منها ارتفاع أسعار المحروقات ينعكس على مستوى المعيشة بشكل كبير، خاصة مع ضعف وانخفاض الرواتب في الأردن. فإذا رفعت الحكومة الأسعار، يجب أن ترافقها زيادة في الرواتب لضمان نسبة وتناسب بين الدخل وتكاليف المعيشة، وكذلك يجب التوجه نحو البدائل المستدامة مثل الطاقة الشمسية وسيارات الكهرباء. النائب الذي يكون نائب وطن ومطلع على التشريع يجب أن يشارك في خلق حلول لمثل هذه القضايا.

الضرائب

أكد مرشحون لانتخابات مجلس النواب العشرين أن الضرائب المفروضة على الاردنيين ليست عادل بالمطلق بل وترفع من اعباء وتكاليف الحياة المعيشية على المواطنين بزيادة الأعباء الشرائية عليهم.

واضاف مرشحون ان مكمن عدم العدالة الضريبية لأنه يفرض نسباً متساوية على الفقير والغني على حد سواء، خاصة في ضريبة المبيعات التي يدفعها بالتساوي من دخله الشهري 300 دينار والذي يصل دخله الشهري 20 الف دينار.

وقال مرشحون اننا في الاردن متشددون في موضوع ضريبة الدخل، ويعتبر الأردن من أحد أعلى مستويات الضرائب في العالم، مشيرين إلى أن المواطن في اوروبا مثلا يدفع ضرائب لكنه يتقى أرقى الخدمات مثل الصحة والتعليم والسكن والرفاهية والنقل العام وغير ذلك بينما نحن في الاردن ندفع ضرائب ولكن بدون اية خدمات عامة.

ودعا مرشحون الى معالجة التهرب الضريبي وتوفير العدالة الضريبية وتخفيض العبء الضريبي باعتماد ضريبة دخل تصاعدية، وإيجاد حل لتغول ضريبة المبيعات على ضريبة الدخل والبحث عن حلول تكفل العدالة في توزيع ضريبة المبيعات.

المهندس زياد المعايطة :

ويعتقد المعايطة أن نظام الضرائب غير عادل، خاصة ضريبة المبيعات التي يدفعها جميع الأردنيين. يجب تعديل قانون الضرائب بحيث يشمل الطبقات الغنية بشكل تدريجي، ودراسة الملف الضريبي بعمق أكثر لتحسين الوضع الاقتصادي في البلد.

د. احمد عشا :

ويقول عشا ان العبء الضريبي غير عادل وكبير جدا، مشيرا الى أنه قال في احدى خطابات الموازنة، لا يجب ان يكون قانون الضريبة واحد على كل المواطنين، ويجب ان يكون تصاعديا حسب الشرائح.

واضاف: نحن عندما نقول ضريبة مبيعات أو ضريبة دخل هما شيئان مختلفان تماما فكأس الماء الذي نشربه عليها ضريبة مبيعات سواء اشتراها احمد او زيد او العامل الذي دخله 300 دينار او اشترتها الطبقة العالية التي دخلها 20,000 دينار، فبالتالي ما في عدالة نهائيا في موضوع الضريبة وفي حلول ضريبة كثيرة كان ممكن نخرج منها. كتصنيف المواطنين إلى ألف وباء وجيم على سبيل المثال وان يكون هناك في دعم مثل دعم الخبز سابقا.

واضاف: انا اقتنع بالقانون الضريبي الموجود في الأردن عندما يكون دخل المواطنين ثابت مثلا (من ألف إلى ألف وخمسمئة) فأقول عندها هذا قانون ضريبي عادل وأشجع الحكومة على تغليظ العقوبات على التهرب الضريبي وإذا فرضت ضرائب آخر لا يكون مشكلة لتكون رافدا خزينة الدولة، لكن في ظل وجود التفاوت الاقتصادي والتفاوت المالي ودخل الأسر مختلف تماما فأقول ان هذا القانون غير عادل.

د. عودة الجعافرة:

ولا يعتقد الجعافرة بعدالة الضرائب بل على العكس، نحن ندفع ضرائب، والضريبة هي مقابل خدمة. المواطن يدفع ضريبة، ولكن الخدمات ليست بمستوى حجم الضريبة المفروضة. نحن نؤمن بالضريبة التصاعدية على الدخل، والتي للأسف غير موجودة عندنا. ونحن نطالب بتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل لتحقيق العدالة

هيثم منير عريفج:

واكد عريفج أن العبء الضريبي على المواطن الأردني مرتفع جدا، والاردني يدفع ضريبة 16% على المبيعات، ويدفع ابتداء من 7% ضرائب دخل، والإعفاءات الضريبية أقل بكثير مما يجب، كما اننا ندفع 21.75% فقط للضمان الاجتماعي،ولا تحصل العائلة الأردنية على اعفاء ضريبي عن الدخل أقل من 16 ألف دينار بالسنة، وهذا مبلغ قليل جدا، في ظل المتطلبات، والمصاريف، وارتفاع أسعار الطاقة، والكهرباء، والماء وغلاء المعيشة، وغلاء التعليم، مما يوصلنا بالنهاية إلى أن العبء الضريبي عالي جدا على المواطن الأردني.

د. امل يوسف مطوع الرفوع :

وقالت الرفوع أن العبء الضريبي غير عادل ونتمنى ان يتم تعديله بصراحة حجم الضرائب يجب أن يكون فيه تناسب بينه وبين دخل المواطن بشكل عام بحيث تكون ضريبة واحدة وليست عدة ضرائب.

حكم معادات:

الضريبة موجودة بكل دول العالم لكن مقابل الضريبة يجب أن تتوفر خدمات للمواطن، مثل خدمة التعليم وخدمة الصحة، والخدمات العامة مثل الماء، والكهرباء.

مثلا في النمسا، الضريبة 60% من ضريبة الدخل، لكن في المقابل حاصل على سكن كريم، راتب جيد، يتناسب مع غلاء المعيشة، والخدمات التعليمية، والكهرباء، والمياه، شبه مجانية، وبالتالي هذه ميزة، ضريبة عالية، مقابل خدمات، لكن في الأردن الضريبة عالية، دون خدمات جيدة.

أسماء الرواحنة :

وشددت الرواحنه على ان الضرائب ليست عادلة ، وهناك كثير من الضرائب تفرض على المواطن الأردني ويفترض أن توحد هذه الضرائب وأن تكون هناك جهات تسعى لتخفيض الضرائب لأنه كلما خفضت الضرائب كلما ارتاح المواطن، وكلما ساعدت في تطوير الحالة الاقتصادية فالعبء الضريبي ليس عادلا.

ابراهيم قبيلات:

واكد قبيلات على أن الضرائب ليست عادلة بل يجب أن يكون تصاعديا حسب تصاعدية الدخل.

فدوى الديرباني :

ونفت الديرباني أن تكون الضرائب عادلة خصوصا مع الظروف الاقتصادية التي نراها تنخفض عالميا وبالأردن ترتفع.

مشعل الخالدي :

ويرى الخالدي ان الضرائب في الاردن جائرة وبشكل قصري .

عبد الرحمن الخوالدة :

ويرى الخوالدة ان ضريبة المبيعات يجب أن يدفعها البائع وليس المشتري ، وضريبة الدخل موجودة في كل العالم والضريبة على شرائح ولحد معين.

دعاء البناء :

وتؤكد البنا ان العبء الضريبي في الأردن غير عادل، ويجب إعادة النظر في تخفيض العبء الضريبي، ومراعاة محدودي الدخل.

ابراهيم عبيدات :

واعتبر عبيدات ان العبء الضريبي غير عادل عند مقارنته بالخدمات المقدمة لأنه لا يتناسب مع مستوى الخدمات العامة المقدمة. إذا كانت الخدمات المقدمة للمواطنين، مثل البنية التحتية، الحدائق، الشوارع، والخدمات العامة الأخرى، جيدة ومهيأة بشكل صحيح، لكان من الممكن القول إن العبء الضريبي عادل إلى حد ما. ولكن للأسف، هذا ليس هو الحال.

واضاف: الأمر الأكثر إشكالية هو أن الضريبة لا تأخذ بعين الاعتبار الفروق في مستويات الدخل بين المواطنين. فالشخص ذو الدخل العالي يدفع نفس نسبة الضريبة على المنتجات والخدمات كالشخص ذو الدخل المنخفض، وهذا ليس منطقيًا أو عادلاً. على سبيل المثال، نسبة الضريبة المفروضة على منتج معين قد تصل إلى 16%، وهي نسبة ليست قليلة أبداً ،لذلك، أرى أن العبء الضريبي الحالي غير عادل نظرًا للخدمات المقدمة ولعدم مراعاة الفروق في الدخل بين المواطنين و من الضروري إعادة النظر في نظام الضريبة ليكون أكثر إنصافًا وتناسبًا مع الخدمات المقدمة ومع قدرة المواطنين على الدفع

منتصر قضاة:

ويأمل القضاة أن نشهد في الاردن تخفيضات ضريبية في المستقبل وإن لم يكن هناك تخفيضات ضريبية، نتأمل أن يكون هناك مشاريع حقيقية، على أرض الواقع على شكل برامج،تتبناها

الحكومة حقيقية ترفع من دخل المواطن، وعندما يرتفع دخل المواطن، مهما كانت الضريبة مرتفعة، ستكون عادلة.

المهندسة مي أبو عداد:

واكدت ابو عداد ان العبء الضريبي الحالي يرهق المواطنين والتجار والشركات. ويجب إجراء دراسة شاملة وعادلة لقانون الضريبة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، تجار الملابس يدفعون ضرائب وجمارك، بينما تجار المواقع الإلكترونية لا يتحملون نفس العبء، وهذا لا يحقق العدالة.

سميه برديني :

وترى برديني أن العبء الضريبي على المواطن الأردني يمكن أن يكون عادلًا إذا تم دفع الضرائب بشكل دوري ومنتظم. عندما يلتزم المواطنون بدفع الضرائب دون تأخير أو تراكم، تصبح الأمور أكثر سلاسة ولا يشعرون بأن الضرائب تشكل عبئًا كبيرًا عليهم. لكن في الحالات التي يحدث فيها تراكم للضرائب، يصبح من السهل على المواطن أن يشعر بثقل العبء الضريبي.

أحمد العجارمة :

ويرى العجارمة أنه من ناحية مجموع العبء الضريبي، فقد يكون في الأردن مقبول. المسألة في توزيع هذه الضرائب. المسألة الأساسية في الضريبة في الأردن أننا لا نعتمد الضريبة التصاعدية وهناك تغول من قبل ضريبة المبيعات على ضريبة الدخل. نحن نطالب أن تكون حصة ضريبة الدخل من العبء الضريبي هي الأكبر لأن ضريبة الدخل هي التي تحقق العدالة بين المواطنين، حيث نأخذ من الأغنياء نسبة أكبر ونمنح الفقراء ونعفي الطبقات المتوسطة والفقيرة. بينما ضريبة المبيعات يدفعها الجميع حتى المغتربين، وبالتالي العبء الضريبي في الأردن غير عادل من ناحية التوزيع بين ضريبة الدخل والمبيعات، حيث يجب أن تكون الحصة الأكبر لضريبة الدخل. لكن الموجود عندنا العكس: أكثر من 65% ضريبة مبيعات و35% ضريبة دخل، وهذا شيء غير عادل ونظام ضريبي مشوه يجب تعديله.

ابتسام النوافله :

وأكد النوافلة على عدم وجود أي عدالة في العبء الضريبي على المواطن الأردني، حيث يتلقى الكثيرون رواتب تكاد تكون غير كافية حتى لتغطية تكاليف الحياة الأساسية مثل فاتورة الهاتف أي ان العبء الضريبي مقارنه بدخله لا يعد عبئا عادلا

ينال فريحات :

ووفقا لفريحات فإن العبء الضريبي غير عادل وهذا لا تنكره التصريحات الحكومية حيث أن الأردن يعتبر من أحد أعلى مستويات الضرائب في العالم وهناك مشكلة في ضريبة المبيعات مقارنة مع ضريبة الدخل وهذا الفرق يحتاج إلى تغيير.

وبالرغم أن الكثير من المواطنين يقومون بواجبهم الضريبي إلا أنهم يعانون من عدم توفر الخدمات المنتظرة للمواطنين مثل التعليم والصحة والنقل، على الرغم من دفعهم للضرائب بشكل منتظم. هذا يؤكد على عدم العدالة الضريبية وعلى ضرورة تحسين توزيع الإنفاق الحكومي لتحقيق أقصى استفادة للمواطنين.

محمد الظهراوي :

وقال الظهراوي أن العبء الضريبي على المواطن الأردني غير عادل، لأنه يفرض نسباً متساوية على الفقير والغني على حد سواء.

أندريه حواري :

يرى حواري أننا في الأردن متشددون في موضوع ضريبة الدخل المفروضة على الموظفين، والأصل أنه يجب أن نعالج التهرب الضريبي. اليوم، فمن غير المنطقي أن نحاسبك على راتبك الذي هو واضح ومعلن، ونترك من لا يكون دخله واضحًا أو غير معلن. يجب أولاً أن نعالج التهرب الضريبي على دخولات الناس، حتى يكون لدينا دخل صحيح، ومن ثم نستطيع تخفيف العبء على المواطن.

الزراعة

دعا مرشحون لانتخابات مجلس النواب العشرين الى منح الاولوية والاهتمام الحكومي لقطاع الزراعة باعتباره القطاع الحيوي الأكثر اهمية في الاردن وبما يمثله من غذائي للمواطنين.

وتحدث مرشحون عن ضرورة توجيه الدعم الحكومي لهذا القطاع وتخفيف أعباء الكلف الانتاجية على المزارعين بتأمين كل ما يحتاجه المزارع من أدوية وبذور وادوات والات زراعية حديثة ومهندسين مختصين، واستشاريين، وتزويد المزارعين باخر الأبحاث العلمية للرفع من خبراتهم وكفاءاتهم بما ينعكس ايجابا على منتجاتهم.

ودعا مرشحون الحكومات الى فتح أبواب تصدير وأسواق جديدة، ومنع استغلال الأراضي الزراعية لمشاريع البناء، وإقامة السدود للرفع من منسوب الحصاد المائي خاصة في المناطق الصحراوية لاستغلالها في استصلاح أراض زراعية جديدة، وانتهاج سياسة زراعية تمنح الأردن هوية زراعية متخصصة شريطة أن تكون من المزروعات التي لا تحتاج لمياه كثيرة وإقامة مطار زراعي صغير في الأغوار ويرها من المشاريع الأخرى التي من شأنها تحسين المنتج الزراعي الأردني من حيث الكم والجودة والأسعار بما يساهم في إنقاذ القطاع الزراعي الاردني الذي يخضع للقروض والديون.

أحمد العجارمة :

ويوضح العجارمة أن دعم قطاع الزراعة يجب بدايةً الالتفات إلى تنظيم هذا القطاع ووضع سياسة زراعية واضحة وتكون عابرة للحكومات تشمل كل من المحاصيل والأصناف التي يجب التركيز على زراعتها والإرشاد والتوعية للمزارعين. وضبط عمليات التصدير والاستيراد وخلق أسواق جديدة للمنتج الزراعي الأردني لحل مشكلة التسويق، لأن أكبر مشكلة تواجه المزارع هي مشكلة التسويق.

ويضيف إنه يجب إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من الضرائب والرسوم لأن التكلفة أصبحت هائلة على كاهل المزارع. الأسمدة والمبيدات غالية، أجور العمالة غالية، والمنتج الزراعي رخيص. الأمر الذي يدخل المزارعين في دوامات متتالية من الخسارات وتراكم الديون. كل هذا لا

يمكن حله إلا بتبني سياسة زراعية وطنية عابرة للحكومات تضع القطاع الزراعي أولوية تتضمن إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي من الرسوم والضريبة وتضمن ربط السوق وضبط عمليات الاستيراد والتصدير، وتضمن أيضًا تسويقًا مناسبًا للمنتج الأردني. الأمر الذي يجنبنا الحال الذي نحن عليه، فالمنتجات الزراعية في الأردن إما أنها نادرة وبالتالي غالية الثمن، أو متوفرة بشكل فائض عن حاجة السوق، الأمر الذي يؤدي لفسادها.

د. احمد عشا :

ويرى عشا ان الزراعة هي الحلقة الأضعف في منظومة الأمن الغذائي وكذلك المزارع لعدم وجود ثبات اقتصاد زراعي أو ديمومة زراعية باستمرار وعلى الدولة ان ترجع العمل بنظام الجمعية الزراعية مثل مصر كما كانت عندنا في السابق، فالجمعيات الزراعية هي التي تنظم آلية عمل المزارع وهي التي تنظم سوق الزراعة وهي التي تتحكم في عملية التصدير للخارج، فوجود هذه الجمعيات ظاهرة صحية لعملية الأمن في الغذاء.

والدولة ـ يقول عشا ـ لا تقف مع المزارع، ووزارة الزراعة لا تقف مع المزارع ولا يوجد حماية للمزارع نهائيا في الظروف الجوية السيئة أو في النكبات الزراعية فالزراعة تحتاج إلى عملية تنظيم زراعة، وعلى الحكومة الأردنية أن تفرض على المزارعين زراعة بعض الأصناف بناء على حاجة السوق الأردني، بحيث تغطي احتياج السوق الأردني ثم ادرس إمكانية التصدير، فأنا أنظم مواعيد الزراعة والأصناف التي يزرعونها والكميات التي يزرعونها ويجب على الحكومة وضع تسعيرة وان يكون لها سقف معين بحيث يكون تسعيرة داخل السوق المحلي وتسعيرة خارج الأردن(التصدير).

حكم معادات:

ويرى معادات أن القطاع الزراعي يعاني معاناة شديدة ولا يتلقى أي دعم حكومي، وهو قطاع غارق بالقروض والديون، واقترح إقامة مطار صغير للشحن الجوي في الاغوار الوسطى والشمالية والجنوبية ودير علا مما يسهل على المزارعين عمليات النقل والشحن والتصدير ويشجع المستثمرين من الخارج فضلا عن فتح فرص عمل جديدة وهو مشروع كانت الحكومة تنوي تنفيذه

قديما ثم عدلت عنه، لكنه مشروع حيوي ويمكن أن يثري قطاع الزراعة، في منطقة وادي الأردن، والتي تعتبر سلة الأردن الغذائية.

د. عودة الجعافرة:

ودعا الجعافرة الى دعم المزارعين وتثبيتهم في أرضهم بجميع الأشكال، بدءًا من مديريات الزراعة إلى أقسام الإرشاد الزراعي وصندوق المخاطر الزراعية. المزارع والزراعة هما عماد أساسي للاقتصاد الأردني. فنحن مجتمع زراعي قبل أن نكون صناعيًا، والزراعة والسياحة هما عنصران مهمان لدعم الاقتصاد الأردني والمواطن الأردني وتحقيق حياة كريمة له هو أمر ضروري لرفاه المجتمع والاقتصاد.

هيثم منير عريفج:

وقال عريفج ان لدينا عدة مشاكل في القطاع الزراعي منها مشكلة التسويق، يجب العمل على إيجاد أسواق خارجية بديلة، للأسواق الحالية، خصوصا في ظل الوضع في سوريا والعراق، وفتح مراكز تسويقية للمنتجات الزراعية الأردنية، في أوروبا وأمريكا، ونقل هذه المنتجات في طرق سريعة، للدول التي بحاجتها.

وطالب بالتركيز على الأيدي العاملة الأردنية، في قطاع الزراعة، وتوفير المياه، وتوفير الطرق الزراعية، ومنع تغول سماسرة الخضار والفواكه، بالأسواق،وترتيب الأوليات الزراعية، في الأردن وفق المناطق، وتحديد الهوية الزراعية في الأردن.

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

وبحسب الرفوع فالزراعة أحد مقومات اقتصاد أي دولة وركيزة مهمة يجب الارتكاز عليها، ويجب ان يكون لدينا اهتمام أكثر بقطاع الزراعة لأنه يعتبر مقوم اقتصادي قوي ويدعم الدولة وليس الأفراد فقط بشكل عام

وقالت اننا يمكننا التغلب على مشكلة شح المياه من خلال تحفيز الناس لعمل الآبار المنزلية الصغيرة التي تهدف لري المزروعات والحصاد المائي ايضا نعمل عليه مشاريع الحصاد خلال فترة الشتاء.

ابراهيم عبيدات :

بما يخص قطاع الزراعة، رغم أنك بعيد قليلاً عنه، إلا أن هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات في الأردن نظرًا لتوفر الأراضي الزراعية الكبيرة في مناطق مثل الأغوار والشمال.

فيما يتعلق بتطوير قطاع الزراعة:

1. **دعم الشباب:** يجب أن يتم التركيز على دعم الشباب، الذين يمتلكون طاقات كبيرة وأفكار مبتكرة قد تسهم في تطوير هذا القطاع. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير أراضٍ زراعية، دعم الشركات الناشئة الصغيرة التي تهتم بالقطاع الزراعي، وتقديم تسهيلات مالية وإدارية للشباب الراغبين في الدخول إلى هذا المجال.

2. **استغلال المساحات المتاحة:** لدينا أراضٍ ومساحات كبيرة يمكن استغلالها بشكل أفضل في القطاع الزراعي. يجب العمل على استخدام هذه المساحات بكفاءة، خاصة في المناطق الريفية مثل الأغوار.

3. **التواصل مع ممثلي القطاع:** من الضروري التحاور مع ممثلي قطاع الزراعة بشكل فعال وعدم إهمالهم. هناك مشاكل وإهمال يعاني منها هذا القطاع، ويجب أن يكون هناك اهتمام أكبر من قبل الجهات المعنية لحلها.

التوصيات:

- **توفير أراضٍ زراعية ودعم الشركات الناشئة:** إنشاء برامج لدعم الشباب والشركات الناشئة في القطاع الزراعي، بما في ذلك توفير أراضٍ زراعية وتقديم دعم مالي وإداري.

- **استغلال الموارد المتاحة:** تطوير استراتيجيات لاستغلال المساحات الكبيرة المتاحة وتحسين الإنتاجية الزراعية.

- **تحسين التواصل مع القطاع:** العمل على تحسين التواصل مع ممثلي قطاع الزراعة والاستماع إلى مشكلاتهم وحلولهم المحتملة.

تحسين هذه الجوانب سيساهم بشكل كبير في تعزيز قطاع الزراعة وجعله أكثر فعالية ونموًا.

سميه برديني :

وترى برديني أن شح المياه يعتبر المشكلة الأساسية التي تواجه قطاع الزراعة في الأردن، ولكن علينا استغلال موسم الأمطار مثل عدم توجيه مياه الأمطار في العاصمة عمان الى المصارف، بل انشاء بنية تحتية تساعد على تصريفها وتوجيهها نحو خزانات جوفية والتركيز على الحصاد المائي وتوفيرها للمزارعين مما يسهم في ازدهار هذا القطاع

علي المحارمه:

وقال المحارمه : ان دعم القطاع الزراعي هذا أمر سيادي وطني يمس الأمن القومي الوطني الأردني وحتى العربي، وهذا القطاع بغاية الحاجة لوضع إستراتيجيات شاملة تتعلق بإدارة المياه تتعلق بإدارة المواسم الزراعية، وأيضا تتعلق بالاستفادة من تجارب الدول المحترمة المتقدمة، وكل ذلك يعتمد على العلم أنا لا اقبل إن يكون وزير زراعة صحفي.

فالصحفي . حسب محارمه ـ لا يفهم بالمبيدات، بالمواسم، بالإنتاج الزراعي، مع احترامي طبعا للصحفي، بالتالي لم تتكئ كافة الإستراتيجيات السابقة على مخرجات علمية، نحن لدينا العديد من كليات الزراعة في الأردن، ولدينا الكثير من المهندسين الزراعيين؟هؤلاء المهندسين كان يجب إشراكهم بوضع إستراتيجيات وطنية صادقة تسعى للنهوض بهذا القطاع.

وقال :ان الأسوأ من ذلك، والأنكى والأمر، إن كل الأراضي الصالحة للزراعة في عمان في محافظة العاصمة، أصبحت الآن عبارة عن صناديق إسمنتية، فيجب نقل كافة المباني إلى أراضي غير صالح للزراعة والحفاظ على ما تبقى من هذه الأراضي ومنع البناء عليها فمثلا بمصر على الرغم من كل عيوب النظام المصري الا انه منع البناء على الأراضي الزراعية فلماذا لا نمنع نحن أيضا البناء على الأراضي الزراعية حتى نحافظ على أمن البلد واستقراره.

ابتسام النوافله:

وتدعو النوافله إلى دعم قطاع الزراعة والمشاريع الزراعية في كل المملكة فمثلا لو كان هناك مشاريع زراعية في منطقتي البترا لما تأثر الحال الاقتصادي للسكان خاصة مع تراجع قطاع السياحة فيها منذ أحداث غزة وهذا الأمر تكرر في فترة جائحة كورونا لذلك يجب تسهيل الموافقة على حفر الآبار من قبل الحكومة ليكون المواطنين قادرين على تجميع المياه واستخراج المياه الجوفية منها ليكونوا في المقابل قادرين على الزراعة .

ينال فريحات :

ويوضح فريحات ان الزراعة عصب الحياة والأمن القومي، ويجب دعم المزارعين بشكل فعال من خلال دعمهم في حالات الظروف الجوية وتسهيل القروض بفائدة صفرية للحصول على رأس المال وبناء السدود المائية لأن الأمن الغذائي جزء من الأمن القومي وذلك لتعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير تقنيات الزراعة المستدامة وتقديم الدعم الفني للمزارعين لتحسين كفاءة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية.

محمد الظهراوي:

ويقول الظهراوي أن قطاع الزراعة قطاع حيوي بالأردن ويجب إعفاء المزارعين من الديون المتراكمة عليهم واعطائهم تسهيلات في موضوع الكهرباء والمياه وأيضا فتح آفاق جديدة للمزارعين .

أندريه حواري :

ويعترف حواري بوجود مشكلة في القطاع الزراعي وفي نوعية المحاصيل التي ينتجها المزارعون. داعيا لتطوير المزارعين وتعزيز جودة المحاصيل بدعم فكرة التطوير، ليس فقط مالياً بل أيضاً بدعم الابتكار والتقنيات الحديثة. يمكن أن يسهم ذلك في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الأردنية في السوق المحلي والعالمي.

أسماء الرواحنة :

وقالت الرواحنة ان القطاع الزراعي قطاع حيوي مهم جدا، وهو من أهم روافد الخزينة الأردنية، وكثير من المواطنين يعملون بقطاع الزراعة، فاذا رغبنا بتطوير قطاع الزراعة يوجد الكثير من الأمور التي يجب ان نعمل عليها، أولها لا بد من تطوير أدواتنا الزراعية الحديثة، وإدخالها على منظومتنا الزراعية،والنقطة الثانية لا بد من الاستفادة من البحوث الزراعية ولا بد من تطبيقها على أرض الواقع واطلاع المزارع الأردني عليها.

واضافت: يجب ان يكون هناك ميزة زراعية للأردن أوسمة زراعية للأردن فالأردن يعاني من شح المياه ولا بد من التركيز على المنتجات والمزروعات التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه، وتكون سمة زراعية لنا في الأردن تراعي ظروفنا.

وقالت: لا بد من تحديث فكرنا الزراعي، فالمرشدين الزراعيين موجودين على الساحة اليوم غير كافيين وغير مقنعين للأمانة، ولا يقدموا للمزارع شيء جديد فالمفروض أن يعملوا بشكل ميداني دائم ويقدموا النصائح للمزارعين وآلية العمل السليم، يعني لا يعقل بأنه كيلو البندورة تكلفنا مبلغ وقدره، ونحن قادرين على أن نزرع أي منتج آخر ويكون مردوده الاقتصادي أعلى وأخف تكلفة على المزارع، فنحن بحاجة الى إرشاد زراعي حقيقي وبحاجة لتطوير أدواتنا الزراعية وبحاجة الى ادخال وتحسين كثير من المزروعات لدى الأردنيين والاستفادة قدر المستطاع من الأراضي الزراعية و الأراضي التي لم تزرع بعد وتوزيعها على المهندسين الزراعيين وعمل شركات جديدة يتبنى فكرها الشباب المهندسين الزراعيين بطريقة او بأخرى وفيها نوع من أنواع الإبداع.

ابراهيم قبيلات :

ويعتقد قبيلات أنه لا يمكن لبلد أن يتطور صناعيا وتجاريا إذا لم يتطور زراعيا، وعليه لا بد من دعم وارشاد القطاع الزراعي سواء بالخبرات أو بخلق البيئة المواتية لتسويق منتجاته، خاصة وانه قطاع ليس سهلا ابدا، فهو مؤهل لحل مشكلة البطالة، ويدعم الإيرادات العامة بالعملات الصعبة، هذا إضافة لتوفيره الأمن الغذائي.

وقال: يحتاج قطاع الزراعة لتعزيز مصادر المياه، ببناء السدود، والتوجه إلى الصحراء بالزراعات المناسبة لشح المياه فيها، وبالمناسبة فقد نجحت وزارة الزراعة وعلى ما أعتقد بالتعاون مع القوات المسلحة، في إنشاء العديد من المصائد المائية في البادية الشمالية، وهذا الأمر يمكن تعميمه على المناطق الوسطى والجنوبية، فالصحراء واسعة وتدعونا للتوجه إليها فرغم قسوتها إلا أنها تبقى " حنينة" وأرحم من التسكع في مدن الملح.

وختم بالتأكيد على أنه لا بد للحكومات من خلق الأجواء المناسبة لإعادة إنتاج الهجرات من الريف والبادية إلى المدن بحيث تصبح عكسية، فالديار ما زالت غذية وتطلب أهلها.

فدوى الديرباني :

ودعت الديرباني لتطوير قطاع الزراعة لتوفير قوت المواطن، ومنح القروض الميسرة للمزارعين ليستخدمها لشراء الآلات الحديثة وتكون الدفعة اقل الفوائد. وتوحيد الأسعار.

مشعل الخالدي :

ودعا الخالدي لدعم الثروة الحيوانية ومربيها، وفتح ابواب التصدير ، و الاهتمام بالغطاء النباتي وبالزراعة مما يحسن البيئة ويفتح الباب أمام تنوع الأعمال والأيدي العاملة فضلا عن انتهاج سياسة التشجير.

خالد العزام :

وقال العزام اننا في الاردن كنا نصدر الكثير من متجاتنا الزراعية لدول عديدة، والحكومات هي المسؤولة عن الوضع الحالي. فقد كان التوسع على حساب الأراضي الزراعية المنتجة، وكان يفترض وضع ضوابط لمنح تراخيص البناء، مما أثر على البقعة الزراعية الشاملة.

عبد الرحمن الخوالدة:

ودعا الخوالدة للعودة إلى الزراعة. ومنع البناء في المناطق الزراعية. ودعم القطاع الزراعي.

دعاء البناء:

وتقترح البنا تزويد المزارع بالابتكارات والتقنيات الحديثة التي تسهم بزيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد، وتزويده بأجهزة البحث العلمي بالمشكلات الزراعية، التي يعاني منها المزارعين لإيجاد الحلول المناسبة لها ونقل نتائج الأبحاث والتوصيات الى المزارعين، وتقديم التمويلات أو المنح لتشجيع وتشغيل القطاع الزراعي.

منتصر قضاة :

واكد القضاة ان قطاع الزراعة هو الأهم،.وموضوع الأمن الغذائي مهم جدا وهو الشغل الشاغل لمعظم الدول، وبالتالي يجب أن نركز كل امكانياتنا نحو الاستفادة الحقيقية من غور الأردن، واستغلاله على مدار السنة.

المهندسة مي أبو عداد :

ووفقا للمهندسة ابو عدا فان دعم قطاع الزراعة يتطلب إعفاءه من جميع الضرائب لتحقيق الأمن الغذائي. مما سينعكس إيجابيًا على الناتج القومي ويساهم في تنمية الاقتصاد وتوفير الدعم والتدريب للمزارعين وتحسين البنية التحتية الزراعية من الأمور الأساسية لتطوير هذا القطاع.

المهندس زياد المعايطة :

ووفقا للمهندس المعايطة فإن الزراعة في الأردن تمثل النفط الحقيقي للبلد وهي الميزة النسبية التي يجب استغلالها. ويجب دعم المزارعين وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، بالإضافة إلى إقامة الصناعات التحويلية خاصةً في منطقة الغور التي تنتج الغذاء بجودة عالية باستغلال هذه الميزة النسبية ودعم هذا القطاع فهو أمر حيوي.

إدارة الحكومة للملف الاقتصادي

وصف مرشحون أداء الحكومة في ادارة الملف الاقتصادي وخطة إصلاح الإدارة الفاشلة لخضوعها لاملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما فشلت في معالجة قضايا البطالة، وإيجاد مشاريع تنموية للشباب، ودعم الاقتصاد الوطني، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

وقال مرشحون هنا اننا لم نلمس أي أثر لخطة التحديث الاقتصادي التي تحدثت الحكومة عنها قبل سنوات وقالت فيها إنها ستفتح مليون وظيفة خلال عشر سنوات ولكن لم يحدث هذا، في الوقت الذي أشار فيه مرشحون الى أن الأزمات الدولية وأزمات الإقليم ساهمت كثيرا في تراجع الاقتصاد الأردني مثل الأزمة السورية، والعدوان الإسرائيلي على غزة ، وحرب أوكرانيا، و جائحة كورونا وغيرها من الأزمات التي انعكست على الاردن واقتصادياته.

ودعا مرشحون الحكومة لمراجعة وحسين كيفية ادارة الملف الاقتصادي، والعمل على توفير بيئة مناسبة للاستثمار من خلال تقديم تسهيلات مثل الأراضي والتقليل من المعيقات. في لوقت الذي تشير المؤشرات فيه إلى ارتفاع البطالة والفقر، وعدم زيادة الرواتب، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وضعف الاستثمار.كما يجب اتخاذ قرارات وجهود أكبر ومشاركة المواطنين لتحسين الوضع.

وراى آخرون أن الحكومة نجحت في إدارة الملف الاقتصادي بينما لا نستطيع حاليا الحكم على خطة التحديث الاقتصادي وأثرها لأنها لم تطبق بسبب الأزمات التي تعصف بالمنطقة والاقليم والعالم وسنحتاج لوقت اطول لنعرف مدى اثر خطة التحديث الاقتصادي على الواقع الأردني.

أندريه حواري :

ويؤكد حواري ان الحكومة لم تنجح في ادارة الملف الاقتصادي ، ولا أي حكومة سابقة نجحت، لأننا نركز على العموميات والعناوين الكبيرة دون الدخول في التفاصيل الصغيرة. اليوم، عندما نتحدث عن تطوير الملف الاقتصادي، يجب أن ندخل في التفاصيل ونناقش الأشخاص المعنيين، خاصة الصحفيين والقطاع الخاص. القطاع الخاص اليوم مهمش وليس له دور قيادي في تطوير الاقتصاد، رغم أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على هذا القطاع. وبدون

اهتمام بالقطاع الخاص ومعرفة مشاكله بالتفاصيل، لن ننجح في تطوير الاقتصاد. لذلك، يجب الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكهم في عملية التطوير

ينال فريحات :

وقال فريحات الحكومة لم تكن موفقة بالملف الاقتصادي بتاتا و كانت تخضع لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما تسبب في تعقيدات وتحديات اقتصادية كبيرة. وكان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل لو تمت إدارة الاقتصاد بشكل أكثر فعالية وتحقيق توازن أفضل بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وبالتالي لم تكن الحكومة صاحبة برنامج اقتصادي حقيقي.

محمد الظهراوي:

واكد الظهراوي أن الحكومة لم تنجح في خطة التحديث الاقتصادي. وهناك فشل في إدارة الحكومة للملف الاقتصادي، خاصة في معالجة قضايا البطالة، وإيجاد مشاريع تنموية للشباب، ودعم الاقتصاد الوطني، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.

أسماء الرواحنة :

وترى الرواحنة أننا لا نستطيع أن نحكم الآن على قضية التحديث الاقتصادي أو خطة التحديث الاقتصادي، لأنها لم تسر بمسارها الطبيعي، وبعض القوانين لم تساندها بشكل جيد، فاليوم نحن ننتظر مرور فترة زمنية عليها حتى نرى أثرها على مؤسساتنا، ونرى قانون الاستثمار ماذا عمل، وقانون العمل الذي عدلنا عليه، ماذا عمل فيوجد بعض الامور يجب ان تظهر حتى نستطيع ان نحكم إذا نجحت خطة التحديث الاقتصادي أم لا.

ابراهيم قبيلات :

ويرى قبيلات ان بداية المشكلة في عقلية وفلسفة الحكومات في الادارة، أولا أعتقد أن الحكومة يجب أن يتم اختيارها بناء على توجهاتها العامة في إدارة الاقتصاد، بمعنى ميولها الفكرية، بحيث

تتبنى منهج واضح في الإدارة والتوجيه، ويكون لديها رأيا واضحا في مسألة اعادة توزيع الثروة والتنمية، بحيث تلمس آثاره الايجابية كافة المستويات الاجتماعية.

وبناء عليه، أظن أن حكوماتنا تعمل بنظام " عالبركة" أي تصريف الأعمال وحل المشاكل المتعلقة بملفات النفقات الجارية فقط، من دون أن تمتلك الرؤية الكاملة للتحديث الشامل للاقتصاد، لذلك نراها دائما ما تكون عرضة لأن تقع في خانة وتهمة الجباية، وباختصار الحكومة لم تنجح، ولن تنجح ما دامت لا تمتلك الرؤية الإصلاحية الحقيقية.

فدوى الديرباني :

وتؤكد الديرباني أن الحكومة أخفقت في اشياء كثيرة ولم نلمس أثر التحديث الاقتصادي.

مشعل الخالدي :

وقال الخالدي لدينا عجز في الموازنة نريد معرفة أسبابه، ولدينا مصادر وموارد طبيعية وبشرية واقتصادية ضخمة نستغلها . ولكن الادارة تفتقد الى الاجراءات الصارمة وتفتقد الى المراقبة وتفتقد الى الية عمل مضبوطة.

خالد العزام :

ويشير العزام الى بعض الملاحظات على برامج التحديث الاقتصادي التي بدأت بالتوجهات او الاجراءات الشاملة، فبرامج التصحيح كانت ناجحة بشكل عام لأنه العالم كان يسير بهذه الطريقة بشكل كامل، لكن هناك الشركات التي تم خصخصتها كان فيها تسرع. وهناك حاجة الى إعادة قرار في كثير من مشاريع التنمية الاقتصادية أو مشاريع الإصلاحات الاقتصادية

عبد الرحمن الخوالدة:

ويتساءل الخوالدة قائلا لو لمسنا أثر التحديث الاقتصادي على المواطن والبلد لقلنا إن الحكومة نجحت قها هي نسبة البطالة مرتفعة ولو ولو نجح برنامج التحديث الاقتصادي لاستوعب الكوادر العاطلة عن العمل. بغض النظر المثقف والمتعلم وغير المتعلمة.

وشدد على ان مشكلة المستثمرين لا تزال قائمة في كثرة الطلبات والضرائب ورسوم وطوابع معاملة وبالتالي المستثمر سيقول لك انا اخسر.، واقترح إعفاء بعض الشركات الكبرى من جزء من الضريبة حتى يحولوها لوظائف.

دعاء البناء:

وتؤكد البناء ان هناك فشل حكومي ذريع في إدارة الملف الاقتصادي، وفي كل المراحل لم ينجم عنه إلا سوء الأحوال المعيشية للمواطن.

منتصر قضاة :

وأكد الخوالدة أن حكومة د. بشر الخصاونة إدارة الملف الاقتصادي بشكل جيد جدا

وقد استطاعت الحكومة إدارته بشكل جيد وتعبر به ان شاء الله بر الأمان.

حكم معادات :

وقال معادات ان موضوع التحديث الاقتصادي عانى من معوقات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وحرب غزة، وحرب أوكرانيا، بالإضافة لأزمة كورونا، لكن يمكن أن أقول أن الحكومة كانت تسير بالاتجاه الصحيح، للتحديث الاقتصادي، ولم تكن متوقعة أن كل هذه الأزمات ستواجههم، وجميع هذه الأزمات هي أزمات عالمية.

واضاف: لم نرى شيئا على أرض الواقع، ولا مشاريع جديدة، خصوصا فيما يخص الشباب وهم الفئة المستهدفة، ويمكن القول أنه كان في معوقات أكبر من خطة حكومتنا وتوجهها في هذا المجال، وهذا ما عمل على التباطؤ في تنفيذ الخطة ربما بسبب سوء إدارة في الحكومة الحالية، بالإضافة للمعوقات والأزمات العالمية، ونتائجه ما نراه اليوم على أرض الواقع، زيادة نسبة البطالة، تعطل بعض المشاريع، وتوقف المشاريع الكبيرة فيها وتأثر قطاعي الصحة والتعليم، اللذان كانا من أهم القطاعات وأنجحها على مستوى المنطقة.

المهندسة مي أبو عداد :

وترى ابو عداد أن إدارة الحكومة للملف الاقتصادي تحتاج إلى مراجعة وتحسين. ويجب إعادة النظر في قانون الاستثمار والتعلم من تجارب دول ناجحة في جذب المستثمرين. ويجب العمل على توفير بيئة مناسبة للاستثمار من خلال تقديم تسهيلات مثل الأراضي والتقليل من المعيقات. وان نجاح خطة التحديث الاقتصادي تعتمد على التنفيذ الفعلي والتزام الحكومة بتحقيق الأهداف المرجوة.

ابراهيم عبيدات :

بما يخص الملف الاقتصادي، أرى أن الحكومة لم تنجح للأسف في تحقيق الأهداف المنشودة، وهذا يتضح من خلال الارتفاع الهائل في المديونية، الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة مقارنةً بأي حكومات سابقة، بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة جدًا، حيث تتجاوز 21% وأرى أن الشراكة مع القطاع الخاص لم تكن كافية لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، مما أدى إلى استمرار نسبة البطالة المرتفعة وعدم تحسين الحد الأدنى للرواتب، العديد من القطاعات تعاني من أوضاع سيئة للغاية، ولم تتحسن أوضاعها الاقتصادية،لم أرى خطة حقيقية أو واضحة من الحكومة لمعالجة هذه القضايا، بل كانت معظم الإجراءات مجرد كلام على ورق وتصريحات صحفية وإعلامية فقط، دون تنفيذ فعلي على أرض الواقع

المهندس زياد المعايطة :

ويعتقد المعايطة أن الحكومة ضعيفة في إدارة الملف الاقتصادي، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع البطالة والفقر، عدم زيادة الرواتب، ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وضعف الاستثمار. يجب اتخاذ قرارات وجهود أكبر ومشاركة المواطنين لتحسين الوضع.

د. احمد عشا :

وقال د. عشا: ان القوانين الاقتصادية التي أجريناها في مجلس النواب كانت رائعة جدا وكانت على مستوى الحدث الاقتصادي وعلى مستوى حتى العالم كامل، لكن الظروف السياسية والظروف الاقتصادية والظروف الأمنية التي أصبحت من 7 اكتوبر الى اليوم هي التي قيدت الحكومة وقيدت حتى الشعب وقيدت المستثمرين أن يأتوا من الخارج حتى يفتحوا بعض الاستثمارات أو المشاريع الكبيرة التي وعدنا بها في الأردن، عندما بدأت عملية تحديث المنظومة الاقتصادية، كان هناك رؤية عند جلالة سيدنا كان في رؤية الحكومة نفسها و مجلس النواب نفسه .

أن يكون هناك استقطاب عدد كبير من المستثمرين بالذات من إخوانا العرب لا نقصد مستثمر أجنبي، لا مستثمر عربي مستثمر من بلد شقيق ممكن أن يكونوا من الإمارات وفلسطين ومن الخليج، فتم تحسين قانونين كانت رائعة جدا لحماية المستثمر وتحسين البيئة الاستثمارية، وهذا القانون كان من أرق القوانين الاستثمارية والاقتصادية التي مرت على تاريخ مجالس النواب الأردنيين.

لكن الحكومة لم تطبقه ولم نشاهد أي نتيجة وانا اعتقد ان هذا التقصير من الحكومة نتيجة الأوضاع السياسية في المنطقة حتى الآن لو أردت دعوة أي مستثمر للأردن سوف يكون هناك عزوف عن الأردن لأنه في وسط ملتهب نوعا ما و بلد شقيق ومجاور لفلسطين المحتلة.

د. عودة الجعافرة :

ووفقا للجعافرة فبحسب المعطيات والمؤشرات الأخيرة واتفاقيات صندوق النقد الدولي وتوصياته للحكومة الأردنية، من رفع الضرائب والرسوم الى تقنين عدد الموظفين في القطاع العام وتقليصه فإن المواطن لم يلمس أثرًا مباشرًا لسياسة التحديث الاقتصادي. ما زال الفقر موجودًا، والبطالة في ارتفاع، والمديونية تزداد، والأعباء الاقتصادية تتفاقم على المواطن. الذي يريد أن يرى تحسنًا ملموسًا في حياته المعيشية. وحتى الآن، لم تتمكن الحكومة من تحقيق هذا التحسن.

منصور المعلا :

ويؤكد المعلا ان الحكومة لم تنجح بل دينا ضخما خلال السنوات الأربع الماضية. خطة تحديثها الاقتصادي التي تحدثت فيها عن تعيين ألف او مليون اردني خلال عشر سنوات لحد الان صاروا اربع سنوات ماضية من عشر سنوات، لم تعين عشر اردنيين. ولكن أيضا علينا مرة اخرى ان نتذكر اننا خرجنا من العقد الماضي من ازمة سوريا ، ساهمت بإطلاق منافذ برية رئيسية للبلد. وعندنا ازمة علاقة مع اسرائيل والخليج تبدل ولم يعد كان كان والأزمة الأوكرانية أزمة كورونا. والسابع من أكتوبر. ورفع أسعار الفائدة، وذهبنا باتجاه ملاذات آمنة في العالم بحثا عن أسعار فائدة في البنوك الغربية للدولار..

واضاف : ان الحكومة فشلت ولكن هناك مجموعة من العوامل ربما تكون اكبر من الحكومة نفسها. هذا لا يبرر ان تفكير المدرسة الليبرالية في ادارة الملف للأسف لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي والامكانيات الاقتصادية بالأردن، هو تفكير غائبي يبحث عن الاستثمار. واليوم إذا فتحنا ملف الاستثمار في منطقتنا كمنطقة استراتيجية مهمة عنا مصر والمؤسسة العسكرية والإمكانيات المتاحة للشركات العالمية. ونحن نراهن على الملف وهذا ملف الاستثمار بصراحة. يعني معقد وشائك ومرتبط بمجموعة عوامل. باختصار نحن نواجه تحديات كبيرة. كان بإمكاننا بالسابق نحول التحديات إلى فرص. ولكن للأسف في السنوات الأخيرة اصبحنا نحول التحديات الداخلية والخارجية. الى تحديات معقدة.

هيثم منير عريفج:

ويقول عريفج لقد وضعت خطة التحديث الاقتصادي لمدة 10 سنوات، مرت تقريبا سنة، وبدأت الأرقام الرسمية تتحدث لنا عن إنخفاض نسبة البطالة، لكن لم نر ذلك على أرض الواقع، فنرى أرقام البطالة بشكل مرتفع، واغلاقات مستمرة للشركات، ومنها شركات كبرى، في الوقت الذي نتحدث فيه عن ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للمواطن، بالإضافة للوعود التي أطلقتها الحكومة، بتوفير مليون فرصة عمل خلال 10 سنوات.

ويضيف عريفج لو نفكر بمليون فرصة عمل بعد 10 سنوات، سنجد أنه رقم قليل جدا، لن يغطي احتياجات سوق العمل، وسيبقى العجز موجودا، ففي 2019ة كان سوق العمل الأردني يحتاج إلى 120 ألف فرصة عمل جديدة، ونحن الآن مقدمون على حكومات أحزاب، منتخبة، ويجب على الأحزاب ان تكون أحزاب برامجية، وهنا نطرح تساؤل، كيف تفرض على الأحزاب برامج وضعتها الحكومة الحالية مسبقا؟

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

وعبرت الرفوع عن أسفها لأن ادارة الحكومة للملف الاقتصادي ضعيف بدليل الوضع الذي نراه في النواحي الاقتصادية بشكل عام واثره على المواطن بالتالي الدولة للأسف لم يكن عندها فريق اقتصادي ناجح الذي يدير هذا الملف وتبحث عن المشاكل وان تجد الحلول .احيانا المشكلة تكون موجودة و مشخصة و معروفة لكن للأسف لا يوجد من الحكومة حل منطقي موضوعي قادر على حل المشكلة و نحاول عمل إجراءات اقتصادية جديدة و يكون فتح أبواب ونعدل على التشريعات التي تساهم في تحديث الاقتصاد و في جلب الاقتصاد في الاستثمار للدولة بشكل عام إدارة الدولة للملف الاقتصادي كانت ليس مثلما طلب جلالة سيدنا بشكل عام .

سميه برديني :

وتقول برديني أن تقييم إدارة الحكومة للملف الاقتصادي بالنظر إلى الظروف الراهنة، خاصة بعد جائحة كورونا. تدهور الاقتصاد العالمي، وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة العملات في العديد من الدول مثل تركيا، كل هذه هي عوامل خارجية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني.

كذلك الحروب والأزمات العالمية لها انعكاساتها، كما نرى في العقبة، التي تُعتبر منطقة سياحية اقتصادية استثمارية، حيث أصبحت أسواقها خالية من السياح والمواطنين حتى في نهاية الأسبوع منذ بدء الحرب على غزة. هذا الوضع يؤثر على الاقتصاد الأردني بشكل مباشر، مما يوضح أن الظروف الخارجية لها دور كبير في ضعف الاقتصاد الأردني. بالنتيجة السبب في ضعف الاقتصاد الأردني هو الظروف الخارجية المحيطة وانعكاساتها

علي محارمه :

ويؤكد محارمه بأن فشل الحكومة الرئيسي دائما يأتي من الملف الاقتصادي حالة كساد، وهذا أخطر من مشكلتي الفقر والبطالة اللتين تؤرقان المجتمع الأردني بكافة أركانه. الآن أضيفت لها أزمة ومشكلة أخرى وهي مشكلة الكساد وحلول هذه المشاكل جميعها تنبع من كلمة واحدة مضاعفة وليس زيادة مضاعفة الرواتب والأجور وهذا الأمر هو الحل الوحيد للقضاء على مشاكل الفقر والبطالة والكساد، لأن مضاعفة الأجور والرواتب تعني مضاعفة القدرة الشرائية تعني تحريك دوامة الاقتصاد وزيادة الإنتاج تعني التوظيف تعني التفاعل مع محتويات كافة القطاعات الاقتصادية بالوطن، يجب مضاعفة القدرة الشرائية للمواطن الأردني حتى نتغلب على هذه المشاكل مجتمعة

أحمد العجارمة :

ويرى العجارمة ان من المبكر الحكم على خطة التحديث الاقتصادي إذا نجحت أو لا، لكن الأرقام على المستوى المالي جيدة، هناك تقدم في زيادة الاحتياطات الأجنبية وهناك زيادة في تصنيف الأردن على المؤشرات الدولية. بالمقابل، هناك تراجع في قطاعات كثيرة مثل حجم الاستثمارات الخارجية وأيضًا مستوى الدين العام ارتفع مع الحكومة الأخيرة. لذلك، أعتبر أن أداء الحكومة الاقتصادي أداء متعثر وغير ناجح إجمالاً. ولكن خطة التحديث الاقتصادي لأنها خطة عابرة للحكومات، أعتقد أنه من المبكر الحكم عليها إلا وفق مؤشرات الأداء الربعية والنصفية التي وُضعت لمتابعتها.

ابتسام النوافله:

وتقول النوافله اننا بصراحة وبالنظر إلى المعطيات الراهنة، فلم تتمكن الحكومة من إدارة الملف الاقتصادي بنجاح أو تحقيق أهداف خطة التحديث الاقتصادي بشكل كاف. منذ جائحة كورونا الى الآن والمواطن الأردني في فقر شديد.

الحريات الإعلامية وحرية التعبير

قال مرشحون للانتخابات النيابية ان حالة الحريات الاعلامية وحرية التعبير في الاردن جيدة ومتقدمة على مثيلاتها في دول أخرى، إلا أن قانون الجرائم الالكترونية ساهم في الحد من حرية التعبير للصحفيين.

بالمقابل فان مرشحين آخرين رأوا أن الصحافة وحرية التعبير في الأردن في تراجع ولا تزال مقيدة بالقوانين، مما ادى الى اختفاء المحاورات البناءة والهادفة في الصحافة الأردنية، التي قال البعض عنها أن أزمتها ليست في التشريعات بقدر أزمتها الداخلية التي انعكست على المؤسسات الصحفية والصحفيين.

وابدا مرشحون دعمهم الكامل للحريات الصحفية داعين في الوقت نفسه دعا مرشحون إلى تعديل التشريعات الناظمة لحرية الصحافة في نافذة قانونية واحدة بدل التشتت في القوانين التي يحاكم الصحافيون بموجبها.

ينال فريحات :

ويقول فريحات يبدو أن حالة الحريات في الأردن تشهد تراجعًا كبيرًا، وهو ما يعكسه التصنيف الدولي الذي نقل الأردن من دولة تتمتع بشبه حريات إلى دولة سلطوية. الاعتقالات الكبيرة للصحفيين، مثل اعتقال أحمد حسن الزعبي، أحد القامات الإعلامية الأردنية، تعكس هذا التراجع بشكل واضح.

وأضاف كان هناك تقارير في بداية حكومة بشر الخصاونة تناولت مواضيع عامة مثل فيروس كورونا والمطاعيم، لم تكن تتعلق بالسياسة أو أمن الدولة، لكن تحويل الصحفيين إلى محكمة أمن الدولة، التي تختص بتهم محددة مثل الإرهاب والتزوير والعملة والخيانة والمخدرات، يظهر تضييقاً على مجال الحريات الإعلامية.

واشار الى انه تم تصنيف كتابة تقرير صحفي ضمن تهمة الإرهاب، مما يعكس الانتقال إلى إجراءات أكثر صرامة تجاه حرية التعبير. بالإضافة إلى ذلك، بعد طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، تزايدت حالات الاعتقالات بشكل كبير للأشخاص الذين عبروا عن آرائهم بدعم أهل

غزة أو بانتقاد المواقف الرسمية، ورغم أن هناك إيجابيات، فإن انتقاد المواقف الرسمية لا ينبغي أن يكون محرمًا، وإجمالًا، يشير هذا الوضع إلى تقلص حريات الرأي والتعبير في الأردن، مما يثير قلقًا بشأن احترام الحقوق الأساسية والحريات الديمقراطية.

محمد الظهراوي :

ويرى الظهراوي ان هنالك تقييد لجزء من الحريات الإعلامية في الأردن، خاصة في موضوع الصحافة.

أندريه حواري :

يرى الحواري أن الوضع الإعلامي والحرية موجودان ومتاحة، ولكن نوعية الحرية الإعلامية تغيرت. في الوقت الحالي، الأشخاص المحترمون والحوار البناء، مثل الحوار الذي أجريه معك اليوم، للأسف لم يعد يحظى بالاهتمام الكبير. أصبحت الأمور تتجه نحو إعادة إنتاج المحتوى واهتمام الناس به بطريقة أكثر حضارية. هذه وجهة نظري، لكن الحرية بحد ذاتها ما زالت موجودة.

ابراهيم قبيلات :

ويرى قبيلات أن الحريات الإعلامية في تراجع كبير، وللأسف هذا يضعف أداء المؤسسات الوطنية، ويجعلها تعمل في العتمة، وبالخفاء عن صاحب الشأن وصاحب الأحقية في النتائج، أي المواطن، وذلك كله يصب في توسع فجوة الثقة بين الإنسان الأردني والإدارات الرسمية .

د. عودة الجعافرة:

وبحسب الجعافرة فهناك مجموعة من القوانين الناظمة، ولكنها كثيرة جدًا ومشتتة. فيجب إعادة ضبط هذه القوانين تحت إشراف نقابة الصحفيين الأردنيين، التي تعد الممثل الوحيد للقطاع الصحفي في الأردن

منصور المعلا :

. ويعتقد معلا أن ازمة الصحافة ليس لها علاقة بالقانون. بل ببنية الجسم الصحفي نفسه، غياب التحليل والتدريب، غياب الكفاءات الصحفية، اعتقد انه علينا كصحفيين بالبداية ان نعيد او نناقش ازمتنا الداخلية ثم نذهب لنناقش عواطف الاخرين. الصحافة الاردنية الورقية انهارت. الصحافة الأسبوعية غادرت المشهد. الصحافة الالكترونية. غير قادرة، نحن بحاجة لجسم صحفي متماسك مدرب ومؤهل. فحتى نتحدث عن حرية الصحافة. علينا ان نتحدث اولا من هو الصحفي .

أسماء الرواحنة :

وتتوقع الرواحنه أن الحريات الإعلامية بالأردن جيدة، وخاصة في الآونة الأخيرة، ويوجد مجال جيد من الحرية، وأنه عندما تحدث جلالة الملك وقال بأن الحرية سقفها السماء، لكن يوجد هناك صحافة مسؤولة وصحافة غير مسؤولة للأمانة، ويوجد إعلام مسؤول إعلام غير مسؤول، لكن إجمالا جيد، ولا نستطيع أن نقول انها اعلى من الدول المحيطة لكنها جيدة وأفضل من كثير من الدول العربية.

ابتسام النوافله:

وترى النوافلة ان الحرية بالأردن مطلقه وسقفها عالي وكل فرد في الأردن قادر على قول ما يريد.

هيثم منير عريفج:

وقال عريفج عندما يكون لدينا قانون مثل قانون الجرائم الإلكترونية، بهذه الطريقة، تقتل الحريات الإعلامية، فقانون الجرائم الإلكترونية يزيد من تقييد الحريات، لذلك لا بد من حصانة الصحافة والصحفيين، ومنع توقيف الصحفيين في الأردن والسجن إلا بعد الإدانة الكاملة.

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

وبحسب الرفوع فإنها مع أن يكون الإعلام حرا ونزيها وغير موجه، والإعلام أحيانا يكون له دور فعال داخل المجتمع، بتوجيه الأمور نحو الحق، ونحو الصواب، لكن الإعلام أحيانا يكون له منحى آخر، ممكن يكون لا سمح الله ضد البلد وان يكون ضد توجهات الدولة إلى آخره، فبالتالي

نحن مع الحريات الإعلامية، لكن تتواءم مع التشريعات والقوانين والأنظمة وان لا يشكل ضررا داخل الدولة بشكل عام.

سميه برديني :

وفي تقييمها لحالة الحريات الإعلامية في الأردن قالت برديني أن الأردن بلد ديمقراطي حيث يُسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم، ولكن مع احترام القانون ومبادئ الدستور. يعني هذا أن المواطن في الأردن يمكنه التعبير عن مشاعره والظروف المحيطة به، ولكن بطريقة مقيدة دون اللجوء للشتم أو التحقير. لذلك، أعتبر الأردن بلدًا ديمقراطيًا يتمتع بحرية مفتوحة، ولكن ضمن حدود القانون.

علي محارمه :

ووفقا للمحارمه فإن حالة الحريات الإعلامية في الأردن تحتاج إلى رصد من قبل مراكز أبحاث متخصصة، وتحتاج إلى تعاون مع نقابة الصحفيين ومع كل الجهات والفعاليات ذات العلاقة، وهذه المخرجات التي تخرج من هذه الجهات يجب تسليمها مباشرة إلى لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في مجلس النواب، كما أنها يجب أن تكون دائما على تماس وتواصل مع لجان المجلس، ومع رئيس المجلس لرصد ومتابعة أي تعديات على حريات الصحافة والإعلام في الأردن.

وقال وبالمقابل يجب على نقابة الصحفيين تنظيم هذا القطاع الآن أصبح أي شخص يدعي أنه إعلامي، أي شخص ينتحل صفة صحفي في ظل الفضاء الإلكتروني المفتوح، فيجب تقنين وتنظيم هذا القطاع بشكل منظم بشكل محترم بشكل واضح وشفاف، بحيث أن صفة الإعلامي لا تطلق على الجميع فأحيانا اتقبل صفة او مسمى منتج محتوى لكن تنتحل صفة اعلامي لا، للأعلام ثوابت وضوابط يجب أن يتحلى بها من يدعي انه اعلامي.

أحمد العجارمة :

ويقول العجارمة هناك جدل كبير في الآونة الأخيرة حول الحرية الإعلامية في الأردن. أعتقد أن مستوى الحرية الإعلامية في الأردن مقبول وجيد جدًا من وجهة نظري الشخصية. وهناك بعض

القضايا التي تُثار بين حين وآخر حول ممارسات ضد صحفيين، ولكن في هذه القضايا بالذات يجب علينا أن نفرق بين الحرية الإعلامية وبين ما ينشر حول محاولة اغتيال شخصية أو بث شائعات أو إثارة فتن.

وأضاف هناك قضايا يتم الصاقها للحرية الإعلامية، ولكنها في الحقيقة غير ذلك. مثلاً، عندما ينشر صحفي إشاعة حول حدث أمني معين في منطقة معينة فيها تأجيج للشارع، هذه لا تعد حرية رأي وتعبير. ولكن حرية الرأي المسؤولة ضمن قنواتها الرسمية، أعتقد أن الإعلام الأردني يقدم مستوى عالي ومبدع حيث يتم مساءلة المسؤولين يوميًا في كل البرامج بدون أي سقف. وهذا، أنا أراه من وجهة نظري الشخصية أمرًا جيدًا رغم ما يُثار هنا وهناك من بعض القضايا التي نتمنى أن تُطبق القوانين فيها وفق أضيق الحدود.

ابراهيم عبيدات :

بخصوص حالة الحريات الإعلامية في الأردن، أقيّمها بأنها متوسطة أو ما دون المتوسط بقليل، يعود ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها قانون الجرائم الإلكترونية الذي يفرض قيودًا على حرية التعبير. بالإضافة إلى ذلك، الجهات المسؤولة عن الإعلام في الأردن لا تقوم بدورها الفعلي في الدفاع عن الحريات الإعلامية أو في فتح المجال لمزيد من الحرية، بل على العكس، أرى أن هناك تضييقًا نوعًا ما على الإعلام، وهذا شيء واضح وملموس

حكم معادات :

ويرى معادات أن الحريات الإعلامية مرتبطة حاليا بقانون الجرائم الإلكترونية، وأصبح بها تقييد إضافي، وأصبحت المواقع تحاسب، وتنتقي المواضيع التي تكتب بها، لكن أعتقد أنه أصبح عليها قيود، مما ادى الى تراجع الحريات الإعلامية في البلد

فدوى الديرباني :

وأكدت الديرباني انها مع الحريات بما لا يضر الوطن والمواطن ، ودون تطاول على حقوق الآخرين وحياتهم الشخصية .

مشعل الخالدي :

وقال الخالدي نحن في دولة ديمقراطية بثلاث سلطات ولدينا السلطة الرابعة وهي سلطة الصحافة التي من مهماتها المراقبة والكشف عن الأخطاء وتوعية المواطنين وتزويدهم بالمعلومات والاشارة الى اماكن الصواب والايجابية وتعظيمها، والكشف عن السلبيات وقضايا الفساد، ولا يجوز تكميم الصحفي والصحافة.

عبدالرحمن الخوالدة:

.ويؤكد الخوالدة ان اكثر دولة فيها سقف حريات عالية للتعبير عن الرأي الأردن، فلا احد يسألك بشرط أن لا تقترب من الثوابت الوطنية و الأردن هو الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط. وعلى مستوى العالم العربي التي يتمتع المواطنون فيها بسقف الحريات العالي والناس تعبر عن رأيها.

دعاء البناء :

وترى البنا أن الحريات الإعلامية في الأردن في تراجع ملحوظ والإعلام الأردني للاسف مكبل بسبب القيود التي فرضت على الصحفيين والإعلاميين والأوضاع الاقتصادية للمؤسسات الصحفية

منتصر قضاة :

وقال القضاة ان سقف الحريات في الأردن منطقي ومرتفع، ويستطيع أي شخص التعبير عن رأيه ضمن مظلة القانون والدستور الذي هو مظلتنا جميعا والقانون هو الذي ينظم حياة الأفراد اليومية ولا يعني وجود تشريعات يعني بتنظيم حياتنا انها تقييد او تكميم للأفواه لا سمح الله، وبعض الأشخاص يعتبر ان التعدي على سمعة الآخرين وحقوق الآخرين إنه نوع من الحرية، وهذا مخالف لكل المواثيق والأعراف الدولية. ومخالف أيضا لكل الشرائع السماوية.

المهندسة مي أبو عداد :

ورأت ابو عداد تقدما ملموسا في حالة الحريات الإعلامية مقارنة مع الدول المجاورة، لكن ربما نحتاج إلى بعض التحسينات لرفع دور الرقابة والمساءلة في المجتمع.

المهندس زياد المعايطة :

ويعتقد المعايطة أن مستوى الحريات في الأردن جيد نسبيًا، ولكنه تأثر بقانون الجرائم الإلكترونية. لذلك يجب تعديل بعض المصطلحات في هذا القانون بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني لزيادة مستوى الحرية

د. أحمد عشا :

ويرى عشا ان الحريات متوسطة ليس أكثر من ذلك. ويجب أن يكون للإعلام حرية اعلى الآن إذا الإعلام يتحدث عن احمد عشا لا يوجد مشكلة، لكن إذا تحدث عن شخصية بارزة أو تحدث عن جهاز أمني معين على سبيل المثال او عن مؤسسة معينة، مباشرة يتم استدعاء الإعلامي وتوجيه تهم كثيرة له ومن ثم محاكمته.

فالحريات متوسطة يجب أن تكون أفضل مما هي عليه الان.ويجب ان تكون حرية الصحفيين أكثر كلما كانت الحرية أكثر للصحافة أو للإعلام، كل ما كان هناك مراقبة وكان خوف لدى المسؤول من موضوع التشهير الإعلامي الحقيقي او الفعلي ليس لغايات التشهير او مكتسبات مادية او ابتزاز شخصيات معينة لكن التشهير لغايات التقييم وتصويب الوضع الحالي.

الجرائم الإلكترونية

اتفقت آراء المرشحين المحتملين لمجلس النواب المقبل ان قانون الجرائم الالكترونية قلل من مساحة حرية التعبير والنقد خاصة للمسؤولين كما ساهم في التخفيف من جرائم اغتيال الشخصية التي كانت منتشرة على منصات التواصل الاجتماعي.

وأعلن الكثير من المرشحين تأييدهم ودعمهم للقانون لكن بعضهم وبالرغم من تأييدهم له الا انهم طالبوا بدراسة أثر القانون على الحريات العامة ودراسة سلبياته واعادة تعديله بما يتناسب والمحافظة على حرية التعبير بموازاة حماية المواطنين من جرائم اغتيال الشخصية والتنمر والقدح والذم وغير ذلك من الجرائم.

ورأى بعض المرشحين أن القانون نفسه وبالرغم من ايجابياته إلا أنه أفرط في العقوبات سواء عقوبة الحبس او العقوبات المالية أو الجمع بين العقوبتين معا بالرغم من ان القضاء الاردني وحتى اللحظة تجنب الجمع بين العقوبتين في تطبيق القانون.

د. عودة الجعافرة

واعلن د. الجعافرة تأييده لقوانين تنظم الجرائم الالكترونية قائلا: أنا أؤيد وجود قوانين تنظم الجرائم الإلكترونية، ولكن يجب أن تراعي نصوص هذه القوانين الحريات العامة، وألا تحد من أو تعيق أي نشاط يتعلق بحرية الرأي والتعبير وما إلى ذلك. فالقانون الحالي للجرائم الإلكترونية يحتوي على بعض المواد التي تعطل وتعيق حرية التعبير، خاصة تلك المتعلقة بالعقوبات المغلظة والغرامات المالية. على الرغم من التعديلات التي طرأت على القانون، إلا أنها ما تزال قاصرة عن استيعاب ما جاء في الدستور الأردني في المادتين 15 و16، اللتان تكفلان حرية الرأي والتعبير. وبالتالي، هناك تناقض مع نص الدستور

منصور المعلا :

وقال معلا : انا مع قانون الجرائم الالكترونية، لان المجتمع وكثير من الناس الذين يستخدمون الفضاء الالكتروني يستفيدون من أغراض الابتزاز والنيل من أعراض الناس. ومن خلال عملي كصحفي ومستشار ناشدت الحكومة باستخدام قانون الجرائم الالكترونية ليس بهدف التضييق على الحريات ، وولكننا أشخاص نشتغل بالعمل العام أو نراقب المشهد العام في اطراف كثيرة. تستسهل شتم الناس والنيل من أعراضهم عبر السوشيال ميديا بخمس دقائق يعني من دون ما يرمش. الآن لما شعر في رقابة وفي قانون صارم واحتمال ملاحقته خفت هذه الظاهرة بشكل عنيف يعني.

ابراهيم قبيلات :

يقول قبيلات ربما كانت شهادتي مجروحة في هذا القانون، بمعنى أنها منحازة، وذلك كوني أعاني مباشرة وبشكل شخصي من آثار تطبيقه، فأنا الآن متهم بأكثر من عشرة قضايا، وهذا

يعني ان لدي حوالي 28 جلسة شهريا، أي أنه لا يمر يوم دون مراجعتي للمحكمة، ما اضطرني لتوكيل محامين لمساعدتي بهذا الخصوص.

ورأى ان مشكلة قانون الجرائم الالكترونية أنه جاء مقيدا لحرية التعبير، وتجاوز حدوده إلى مساحات كانت تغطيها قوانين أخرى كقانون المطبوعات والنشر، وربما قال قائل أن المجال العام في السوشيال ميديا يحتاج إلى التنظيم وحماية الأفراد من التغول والتنمر، لكن هذا لا ينطبق على ما نكتبه في الصحافة بصفتها الرقابية، السلطة الرابعة، لأنه يوجد هناك قانون المطبوعات والنشر، وليس من العدل أن أحاسب على أساس قانون الجرائم الإلكترونية على مقال أو تحقيق أو خبر منشور في صحيفة ويخضع لقانون المطبوعات بمجرد أن تلك المادة نشرت في الفضاء الإلكتروني.

ينال فريحات:

واكد فريحات على موقفه وموقف كتلته "الإصلاح " الثابت تحت قبة البرلمان برفضنا لمشروع القانون ومناقشته بشكل مطلق وهناك تشديد مبالغ فيه للعقوبات، وأننا ضد فكرة التوقيف الإداري والمسبق وأثناء التحقيق، بالإضافة إلى أن الغرامات المالية المفروضة غير مناسبة لطبيعة المجتمع الأردني. وقدمت كتلة الاصلاح شروطاً لإعطاء الثقة لحكومة بشر الخصاونة، من بينها إلغاء قانون الجرائم الالكترونية السابق وتعديله بشكل يتناسب أكثر مع المعايير القانونية والمجتمعية.

كما أننا ضد المصطلحات الفضفاضة مثل اغتيال الشخصية وقدمنا مشروع قانون لتعديل قانون الجرائم الإلكترونية بهدف تحسين الوضع الحالي وتخفيف العقوبات الموجودة فيه.

حكم معادات :

ورأى أن قانون الجرائم الإلكترونية له سلبيات، ايجابيات. وانا من الناس المتحفظين على القانون لأنه لا يعطي مساحة للمواطن للتعبير عن رايه في الظروف التي يعيشها وخصوصا في الأحداث، وموقف الملك وولي العهد، بالتوجه للشباب، وهم يعانون الآن، وفي ظل البطالة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها، لا يوجد لهم سوى منصات التواصل للتعبير عن

أنفسهم، وهي متنفسهم الوحيد لكن الآن أصبحت كل كلمة تحسب عليهم، وصار المواطن يحاسب على التعليقات المنشورة على حسابه الشخصي،لكن لا بد من القول أن القانون ابتعدنا قليلا عن الشخصنة، لكنه قلل من مساحة حرية الانتقاد للمسؤولين.

أسماء الرواحنة :

ورأت الرواحنه ان قانون الجرائم الإلكترونية جيد، لأنه ضبط إيقاع الشارع، خاصة في مجال التعليقات واغتيال الشخصيات أحيانا لا يستطيع الإنسان التعبير عن رأيه بشكل صحيح، يصبح هناك تجاوزات على الناس وعلى الأشخاص وعلى المؤسسات بطريقة أو بأخرى، لكن بالمقابل هو سلاح ذو حدين، أحيانا لا تستطيع التعبير عن رأيك بشكل سليم، مما يؤدي إلى وجود ثغرة في القانون من أجل ذلك نتوقع بأن يتم تعديل القانون بالسنوات القادمة لأنه يوجد فيه نوع من الحد من الحرية.

ابراهيم عبيدات :

وقال عبيدات : انا ضد العديد من مواد وتفاصيل قانون الجرائم الإلكترونية الحالي لأنه يضيّق على الحريات بشكل كبير، سواء كانت حرية الصحفيين والإعلاميين والناشطين، أو الحريات العامة للشعب في التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم حول الحكومة وغيرها.

واكد ان القانون الحالي يُستخدم بشكل رئيسي من قبل المسؤولين وأصحاب المناصب في الدولة للحد من انتقادهم أو توجيه أي ملاحظات لهم، هذا الاستخدام يقيد حرية التعبير ويحد من الضغط الذي يمكن أن يمارسه الشعب على الحكومة والمسؤولين. وبالتالي، أرى أن هذا القانون لا يحقق الأهداف الإيجابية التي يسعى أصحاب القرار لتحقيقها

فدوى الديرباني :

موقفك هي من صالح المواطن، و القانون حافظ على احترام المواطن، فانا من وجهة نظري انه جيد لكن ليست كل مواده فمنها لصالح المواطن ومنها ضده

مشعل الخالدي :

انا معه جزئيا، ومع أن تكون في ضوابط للنشر. ويكون في محددات للنشر ولست مع تكميم الأفواه.

خالد العزام :

وقال العزام انا مع الحرية المضبوطة ضمن ضوابط معينة بحيث لا تتعدى على حقوق وصلات الآخر. ، والانفلات الذي نشهده في سوشال ميديا والكتابة على الفيسبوك وتويتر الى آخره كان لابد من المحافظة على خصوصية الناس بحيث لا تتأثر عملية نشر المعلومة الصادقة وإيصالها للناس. ولا تتعارض او تتناقض مع حرية الافراد .

عبد الرحمن الخوالدة:

وبحسب الخوالدة فان القانون هو لحماية الشخصيات من اغتيال الشخصية فأنا لست مع اغتيال الشخصية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. لكنني ضد منع حرية التعبير عن الرأي ضمن الثوابت الوطنية الأردنية

منتصر قضاة :

ووصف قضاة قانون الجرائم الالكترونية الحالي بالعصري والمتطور وأنه ضرورة ملحة للحفاظ على الأمن، لأن الوسائل الالكترونية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتها اليومية، وجميع الأفراد يتعاملون بها وهذه البيئة الالكترونية بحاجة الى تشريعات صارمة تضبط أي انتهاكات تخص حقوق الأفراد وانتهاكهم.

المهندسة مي أبو عداد :

وقالت عداد أن قانون الجرائم الإلكترونية الحالي يحتاج إلى مراجعة دقيقة. يجب أن يكون القانون متوازنًا بين حماية المجتمع من الجرائم الإلكترونية وضمان حرية التعبير بما يتناسب مع المعايير العامة ومن جانب آخر يساهم في المحافظة على بيئة سليمة للحد من بعض حالات التنمر.

المهندس زياد المعايطة :

وقال المعايطة إن أهداف الحكومة من قانون الجرائم الإلكترونية واضحة، مثل محاربة الأخبار الكاذبة، الكراهية، القدح والذم، واغتيال الشخصية. لكن المصطلحات المستخدمة في القانون فضفاضة وغير محددة. ويجب تعديل هذه المصطلحات بدقة بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني لزيادة الحريات.

د. أحمد عشا :

وقال د. عشا أنا أتفق مع بعض النقاط الموجودة في هذا القانون، الذي ضج الناس منه لوجود اجحاف فيه لحقوق المواطن وتغليظ للعقوبات والجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة المالية.

واضاف ان 70 % من مواد القانون جيدة وقد كان من الممكن لاي شخص يتحدث مع أي طرف آخر ويأخذ له تسجيل صوتي او صورة او فيديو ينشره ويسيء له ،لكن الآن في ظل وجود هذا القانون العملية تنظمت.

وقال اننا بداية تطبيق القانون كان هناك جهل عندنا وعند المواطنين وكثير من المواطنين ووقعوا في مشاكل الكترونية كبيرة ولكن بعد مضي ستة أشهر أصبح الشعب واعي والإساءات خفت والعقوبات أيضا.، ومن وجهة نظري فلغاية الان لم يلجأ أي قاضي الى البنود المغلظة مثل الحبس خمسة سنوات أو الغرامة خمسة عشر ألف او عشرين ألف ثلاثين ألف. بالمجمل 70% من هذا القانون جيد.

هيثم منير عريفج:

وقال عريفج: أنا بالتأكيد ضد قانون الجرائم الإلكترونية الحالي، بصيغته الحالية، وضد المبالغة بالعقوبات، وانا ساهمت في مذكرة طلعت إلى اللجنة القانونية، حول كثير من النقاط، من الجرائم والعقوبات، لكن بقيت الجرائم فضفاضة، ومن الممكن تفسيرها على كل الاحتمالات، الغرامات عالية ومبالغ فيها ، فهي تصل ل20 و35 و50 ألف.

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

وقالت د. الرفوع نحن مع وجود تشريعات رادعة لتعطي الناس حقوقها، وتحافظ على الأمن والسلم داخل المجتمع، بحيث لا يوجد لدينا اغتيال للشخصية، خصوصا في ظل التقدم التكنولوجي الذي نحن نشاهده ووسائل السوشيال ميديا، لكن بنفس الوقت نحن مع إن يكون نوع من إعطاء الحرية للناس في إبداء الرأي، حرية التعبير،ويجب أن لا يكون تكميما للأفواه، ولا تكون النصوص واسعة وفضفاضة، ونلاحظ في قانون الجرائم الإلكترونية بعض النصوص الواسعة والفضفاضة بالتالي عندما يكون النص محددا بشكل دقيق وبشكل حصري يكون الوضع أفضل بشكل عام.

سميه برديني :

وأعربت برديني عن دعمها للقانون قائلة: موقفي من قانون الجرائم الإلكترونية الحالي هو موقف داعم ومؤيد. ويعتبر ضروريًا في ظل التزايد المستمر لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة للتشهير، والتحقير، والتنمر. ويتيح تتبع الأشخاص وراء هذه التعليقات والمنشورات المسيئة، والتي غالبًا ما تلقى أصداء شعبية واسعة. ومن خلال تطبيق القانون، يتم حماية الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة من التشهير وتشويه السمعة،

علي محارمه :

قال محارمه ان أي تشريع بعد تطبيقه يحتاج إلى رصد ومتابعة فبالتالي يجب عقد ورش عمل من قبل المختصين سواء أشخاص تعرضوا للإدانة من قبل المدعي العام بموجب قانون الجرائم الالكترونية او محامين او الجهة الثالثة وهي المؤسسات الرسمية التي تعنى بتطبيق هذا القانون بالإضافة لمجلس النواب يجب عقد ورشة عمل لرصد أثر تطبيق هذا القانون وبمعنى اخر إذا كانت الأسباب الموجبة لإقرار قانون الجرائم الالكترونية المعدل الحالي المطبق مذكور على سبيل المثال ارتفاع السب ارتفاع الشتم، والان وبعد تطبيقه مدة ست او سبع أشهر نرجع ونرصد فاذا كان هناك حاجات ملحة لتعديله فيجب السير بمسار تعديل القانون.

أحمد العجارمة :

يعتقد العجارمة أن قانون الجرائم الإلكترونية الحالي جاء بكثير من المواد المهمة والضرورية نتيجة لتطور عمليات الجريمة الإلكترونية وطرق الاحتيال الإلكتروني. فبالتالي كان لابد من وجود تشريع يعالج مثل هذه المشكلة، وهذا على مستوى الجرائم التي تحصل بوسائل إلكترونية.

واستدرك قالا: لكن القانون يحتوي في بعض مواده على مصطلحات غامضة تعتبر أو لها معاني فضفاضة قد تُفسر من قبل منفذ القانون لتكون مقيده لبعض الحريات الشخصية، خصوصًا حرية التعبير عن الرأي. ونتمنى أنه أثناء تطبيق هذا القانون أن يُطبق في أضيق حدود ممكنة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير. أما فيما يتعلق بباقي المواد التي تتعلق بالحماية من الاحتيال والحماية من اغتيال الشخصية أو الحماية من الابتزاز أو حماية التجارة الإلكترونية، فأعتقد أنها ضرورية ومهمة ومواكبة لمتطلبات العصر.

ابتسام النوافله:

لم أتابع قانون الجرائم الإلكترونية بشكل مفصل ، ولكن استنادًا إلى ما سمعت ، يبدو أنه مفيد لمن يعانون من الإساءات الإلكترونية. أؤيد القانون عندما يحمي الأفراد من التشهير ، ولكنني ضد تطبيقه بشكل غير عادل على من لم يسيئوا أو ينتهكوا القانون.

محمد الظهراوي :

أرى أن قانون الجرائم الإلكترونية الحالي يحتوي على مواد جيدة، ولكنه يحتاج إلى تعديل بعض المواد. على سبيل المثال، إذا قام شخص بالنشر على وسائل التواصل الاجتماعي وآخر قام بالتعليق عليه بشكل مخالف، فإنه يتحمل المسؤولية كاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مدة السجن والغرامات المنصوص عليها في بعض المواد تعتبر مفرطة وتحتاج إلى مراجعة.

أندريه حواري :

أنا أدعم القانون بشدة لأنه قبل وجوده كانت هناك فوضى وتناحر، ولم تكن هناك حرية فكرية أو حرية رأي. ومع تطبيق القانون، أصبحت الجرائم أقل. ورغم أن البعض يستخدم القانون للابتزاز، إلا أنك اليوم تستطيع أن تعبر عن رأيك بحرية ودون أن يزعجك أحد.

دعاء البناء :

ورأت البناء: ان قانون الجرائم الإلكترونية الجديد قانون غير رادع ومقيد لحرية التعبير من واجب السلطات الأردنية، حماية الحقوق الرقمية مع حماية حرية التعبير للمواطن دون تقييدها

منح الجنسية لأبناء الأردنيات

في الوقت الذي أشار فيه مرشحون لانتخابات مجلس النواب الى المحاذير الديموغرافية التي قد تصاحب قرار منح الجنسية لأبناء الأردنيات من أزواج غير أردنيين، والاكتفاء فقط بمنحهم حقوقهم المدنية فقد أشار الكثير منهم إلى أن هذه القضية هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وتخضع للقرار السيادي للدولة وليست قضية انسانية محضة، وان هذا الجانب الانساني منها تمت معالجته قانونيا.

وبالرغم من ان العديد من المرشحين الذين تحدثوا إلينا هنا في هذه القضية أكدوا دعمهم المطلق بل ومطالبتهم الدولة الاردنية بمنح الجنسية لأبناء الأردنيات الا أنهم بالمقابل ابدوا تخوفات سياسية تتعلق بمسألة حق العودة للفلسطينيين وهي القضية التي تثير مخاوف السياسي الاردني بالدرجة الاولى.

وفي اقتراحين متشابهين طالب مرشحان بوضع اشتراطات واضحة للموافقة على زواج الأردنيات من غير الاردني لتجنب استحقاقات مثل هذا الزواج مستقبلا، فيما رفض آخرون منح الجنسية لأبناء الأردنيات لكن مع منحهم الحقوق المدنية الكاملة.

ينال فريحات :

يرى فريحات ان موضوع منح الجنسية لأبناء الأردنيات موضوع شائك وفيه بُعد سياسي أكثر من إنساني بما يتعلق بموضوع الوطن البديل والتوطين ويثير الكثير من الجدل والتحديات، خاصة فيما يتعلق بالهوية الوطنية وحقوق الأفراد. أنا مع منحهم الحقوق المدنية والاقتصادية لأبناء الأردنيات من غير الأردنيين، مع التأكيد على أهمية تحقيق هذه الحقوق على أرض الواقع دون أن تتحول القضية إلى صراع سياسي خطير

واضاف: يجب على الحكومة أن تترجم التزاماتها بمنح الحقوق إلى إجراءات فعلية تحسن حياة هؤلاء الأشخاص، الذين يواجهون مشاكل إنسانية واقتصادية حقيقية. مما يعني ضمان الوصول الكامل للخدمات الأساسية وفرص العمل، بما يتناسب مع الحقوق المدنية والاقتصادية التي يستحقونها، ومن خلال هذا النهج، يمكن أن يتم التركيز على تحسين الظروف المعيشية لهؤلاء الأفراد دون إهمال الجوانب الإنسانية والاقتصادية، مما يسهم في تحسين الوضع العام وتعزيز الاستقرار في البلاد

محمد الظهراوي:

وأعلن الظهراوي أنه مع منح الجنسية لأبناء الأردنيات"قائلا: نعم، أؤيد هذا المطلب حيث يعد ممارسات دولية شائعة.

أندريه حواري :

وقال حواري: أنا أؤيد هذا المطلب لأن الوضع في الأردن اليوم يستدعي التغيير. في جميع أنحاء العالم، أصبح تمكين المرأة وحقوقها موضوعات مهمة، ونحن هنا ما زلنا نتحدث عن حقوق المرأة وكأنها أمر جديد.ان من حق النساء الأردنيات أن يحصلن على حقوقهن الكاملة، بما في ذلك حقوق أبنائهن. نحن نقلد الحضارة الغربية في كثير من الأمور، لكن عندما يتعلق الأمر بأبناء الأردنيات، نصبح متشددين. في الأردن، أغلب أبناء الأردنيات الذين يواجهون هذه المشكلة هم من أصول فلسطينية أو غزاوية، ونحن تاريخياً شعب واحد، والاندماج بيننا قوي.

لذلك، من الأجدر أن يحصلوا على حقوقهم مثل أي مواطن أردني آخر. هناك الكثير من المظالم والقصص المؤلمة في هذا الموضوع التي تحتاج إلى حلول عاجلة.

أسماء الرواحنة :

وتعتقد الرواحنه أنه إذا رغبنا في التحدث عن قانون منح الجنسية لأبناء الأردنيات فهناك شقين في القضية ، فالأول أنه لا يوجد ما يمنع وانا مع منح الجنسية ويحق للأمهات الأردنيات الحصول على جنسية لأبنائها أسوة بدول العالم إن كان العدد يسمح ولو إنه قد يعم، وثانيا قد يكون له تأثير على الديموغرافيا وسياسة الأردن، لأنه هناك أعداد كبيرة ممن يرغبون في الحصول على الجنسية.

ابراهيم قبيلات :

أنا مع منح الجنسية لأبناء الأردنيات، لكن بضوابط، بحيث لا تتعارض مع المصالح الوطنية والقومية الكبرى.

فدوى الديرباني :

وتمنت الديرباني ان يتم منح الجنسية لأبناء الأردنيات مشيرة الى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي تعاني مئات العائلات مستشهدة بحالات أقرباء لها ومتمنية منح الجنسية لأبناء غزة الذين يقيمون في الاردن منذ سنوات طويلة.

مشعل الخالدي :

وبحسب الخالدي فانه لا يجوز أن نلغي حق فرد من ممارسة حقوقه في بلد عاش فيها ولا يعرف غيرها. ويجب اعطاء ابناء الأردنيات حقوقهم في التأمين الصحي والتملك وغيرها، وعدم إعطاء الجنسية معادلة غير متزنة

عبد الرحمن الخوالدة:

ويدعو الخوالدة الى وضع اشتراطات لزواج الاردنية من اجنبي على نحو مدة إقامته في المملكة ونوع عمله وسيرته الامنية وغيرها من الاشتراطات التي تمنع زواج الاردنيات من اجانب عابرين سرعان ما يغادرون البلد ويطلقونهن او يتركونهن.

دعاء البناء:

وقالت البنا انها مع قرار تجنيس أبناء الأردنيات ، لكن ليس على حساب حقوق المواطن الأردني مع وضع ضوابط وشروط ممنهجة تحفظ حق المواطن الأردني.

حكم معادات :

وقال معادات : أن الشخص الذي يعيش في بلد معين، وأصبح جزء من المنظومة المجتمعية التي هو فيها، فالسيدة الأردنية التي لديها ولد، وعاش في الأردن، ومرت عليه كل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلد، فما هي المشكلة حتى ما يكون جزء من هذه المنظومة ويعطى الجنسية.

منتصر قضاة :

ويرى قضاه ان منح الجنسية هو قرار سيادي تتمتع فيه الحكومة، والجنسية هي رابطة سياسية وقانونية بين الفرد والدولة، وأبناء الأردنيات يتمتعون بحقوقهم المدنية في الأردن دون حقوقهم السياسية فقط

المهندسة مي أبو عداد :

وقالت ابو عداد انها مع منح جنسية الأردنيات لأبنائهن من غير الأردنيين، لأنه حق مشروع للمرأة الأردنية. وفي حال وجود مشاكل تعيق هذا الأمر، فيجب البحث عن حلول تمنح هؤلاء الأبناء حقوقًا توازي حقوق أبناء المواطنات في الدول الشقيقة.

المهندس زياد المعايطة :

واعتذر المعايطة عن الإجابة عن السؤال فيما إذا كان مع او ضد منح الجنسية الاردنية لأبناء الأردنيات من أزواج غير اردنيين.

د. أحمد عشا :

ورفض عشا تجنيس أي ابن أو زوج اردنية قائلا ان ابن الأردنية هو ابن هذا البلد لكنه هو بالمحصلة مواطن ببلد عربي آخر فأنا ضد منح أي جنسية لأي ابن أردنية، كان وأخص بالذكر أبناء الضفة الغربية وأبناء غزة، فنحن نحاول ان نحافظ على ما تبقى من المواطنين في الداخل الفلسطيني أو بعض الفلسطينيين ولا نريد تفريغ الأرض من المواطنين.

وأضاف أنا مع إعطائهم حقوقهم كاملة، كحقوق الأردنيين ببطاقات معينة يمارسوا حياتهم الطبيعية ويمارسوا أمورهم التجارية والزراعية والتعليم والصحة وتملك مركبات وتملك شقق وتملك عقارات مثل أي مواطن يحصل على إقامة في أي بلد أجنبي آخر لكن منح الجنسية لا.

د. عودة الجعافرة:

ويرى الجعافرة ان موضوع منح الجنسية لأبناء الأردنيات هو حق إنساني ووطني. الأردنيات ما زلن مواطنات أردنيات، ويجب أن يُشمل أبناؤهن بالجنسية ما دامت الأم حاصلة على الجنسية الأردنية. هذا المبدأ معمول به في معظم دول العالم، حيث يحق لمن يقيم فترة من الزمن الحصول على الجنسية. نحن في الأردن نمنح الجنسية لأشخاص غير أردنيين لأسباب مثل الاستثمار، فكيف لا يُسمح للأردنيات بمنح جنسيتهن لأولادهن.

منصور المعلا :

وقال المعلا انا مع منح الجنسية لأبناء الأردنيات.، ومع حقوقهم الدستورية. ولكن علينا قبل ان نذهب لهذا الملف الشائك الذي هو علاقة الوطنية والتوازنات الديموغرافية علينا أن نحسن بشكل واقعي من تاريخ العلاقة في الداخل الاردني وان نذهب باتجاه الحديث عن المواطنة وتعزيزها ومن ثم الذهاب باتجاه احد أركان المواطنة وحق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها.

هيثم منير عريفج:

ويؤكد عريفج أنه مع تمرير الجنسية الأردنية لأبناء الأردنيات، لأنه حق دستوري.

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

وتشير الرفوع الى أن قانون الجنسية هو حق من حقوق الإنسان، إنه أي إنسان من حقه إنه يكون لديه جنسية، والجنسية بمدلولها القانوني والسياسي إن لكل شخص يحصل على هذا الحق، يترتب عليه حقوق وواجبات بشكل عام، بالنسبة للأردن ولموقعه و للظروف السياسية التي تعرض لها من هجرة إخواننا الفلسطينيين، إذا تم إعطاء الجنسية بشكل موسع أكيد سوف يكون هناك حرمان من حق العودة، لكن على النقيض الآخر نحن نتحدث عن أردنيات متزوجات من غير فلسطينيين، مثلا سوريين عراقيين إلى آخره، فبالتالي هذه أيضا من حقها أن تكون آمنة مستقرة في بلدها مع أولادها، صحيح يوجد لدينا بعض التعليمات التي اعطت الحقوق، لكنها غير مفعلة بالشكل المطلوب، فيكون لدينا شكاوى بشكل عام .

سميه برديني :

وقالت برديني أنا مع مطلب منح جنسية الأردنيات لأبنائهن من غير الأردنيين. هناك عدة أسباب تدفعني لدعم هذا المطلب،أولًا، بناءً على خبرتي في وزارة التربية والتعليم، الأولوية في القبول في الصفوف الأولى في المدارس تكون لأبناء الأردنيين. أبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب يُعاملون كالأجانب، مما يعقّد عليهم الوصول إلى التعليم الجيد.ثانيًا، في فترة الانتخابات والتصويت، وهو استحقاق دستوري، حين تكون الأم أردنية والأب جنسيته أجنبية، يُحرم المرشحون من عدد كبير من أصوات الناخبين الذين نحن بحاجة لها. في حملتي الانتخابية، زرت العديد من البيوت حيث كانت الأمهات أردنيات لكن الأبناء لا يملكون الرقم الوطني، مما ضيع علينا الكثير من الأصوات.

علي محارمه :

وقال محارمه أن منح الجنسية لأبناء الأردنيات قرار يخضع لسيادة قرارات سيادية، ويجب دراسة أثر المنح وأثر عدم المنح، فالموضوع لا يتعلق بالعواطف فقط، ربما يتعلق بأمور أخرى لكن

نحن مع منح الأردنيات كافة الحقوق ومع إنصاف وبنفس الوقت لا يعقل ان تكون الاردنية عايشة بالاردن وأولادها يعانوا هذا ليس ذنبهم، فالموضوع يجب دراسته بدقة ويجب دراسة سلبيات هذه القضية وإيجابياتها وانا شخصيا منحاز للمنح أكثر من عدم المنح .

أحمد العجارمة :

وبحسب العجارمة فإن مسألة تجنيس أبناء الأردنيات مسألة لا يمكن النظر إليها من زاوية إنسانية فقط. هذه المسألة لها بُعد سياسي وعلينا أن نعترف ونكون واقعيين ونقول إن هناك بُعدًا سياسيًا مهمًا لهذه القضية. البعد السياسي في هذه القضية يتمثل في انعكاسات هذا القرار على وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وحقهم في العودة بعد إقامة الدولة الفلسطينية. بالتالي، أنا مع أن يُمنح أبناء الأردنيات جميع الامتيازات الإنسانية والمعيشية التي تسهل من حياتهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن موضوع التجنيس يجب أن نكون حذرين فيه قليلاً حتى تنجلي هذه القضية المركزية، وهي قضية فلسطين.

ابتسام النوافله:

ومن وجهة نظر النوافله فهي مع منح الأردنيات جنسية أبنائهن من غير الأردنيين. هذا لأن بعض الأردنيات قد يتزوجن من خارج الأردن بسبب ظروف معينة وقد تعيش ظروف صعبة، مثل أن تكون أرملة، ويجب أن تدعم القوانين هذه الحالات الإنسانية.

ابراهيم عبيدات :

ويؤيد ابراهيم عبيدات منح الجنسية لأبناء الأردنيات قائلا: أنا أؤيد ذلك تمامًا، فكل شخص يعيش على هذه الأرض ويولد فيها يجب أن يتمتع بحقوقه الكاملة، أبناء الأردنيات الذين ولدوا في الأردن و أمضوا سنوات طويلة، بل وتجاوزت أعمارهم الثلاثين والخمسة والثلاثين عامًا، ما زالوا لا يتمتعون بكامل حقوقهم، وأرى أن منح الجنسية لهم أمر مهم، لأنه يعزز الانتماء والولاء للوطن. قد يكون هناك شروط معينة، مثل بقاء الأبناء في البلد حتى سن معين للاحتفاظ بالجنسية، ولكن بشكل عام، أنا مع منح الجنسية لأبناء الأردنيات ف من حقهم أن يتمتعوا بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن أردني آخر، خاصة أنهم ولدوا وترعرعوا على هذه الأرض .

تمكين المرأة سياسيا وفي سوق العمل

لا ينكر مرشحون في انتخابات مجلس النواب العشرين ما وصلت إليه المرأة الأردنية من مانة في سوق العمل الأردني وفي التمكين السياسي ومشاركتها السياسية سواء في الحكومات أو في شغل المراكز القيادية في مؤسسات الحكومة والقطاعين العام والخاص وفي مشاركتها الحزبية وفي الانتخابات المحلية في البلديات وفي مجالس المحافظات انتخابا وترشيحا وعضوية وفي العمل الحزبي وغيرها.

ويشير مرشحون الى ان مسألة تمكين المرأة في سوق العمل تحتاج للمزيد من الضوابط تجاه المراة من خلال المساواة في الاجور مع الرجل ومنحها اولوية التوظيف وحتى القيادة اذا كانت تتمتع بخبرات علمية وعملية لذلك وأن لا يكون عمل المال خاضعا لاعتبارات جندرية او تمييزية.

وطالب مرشحون لتحسين بيئة العمل للنساء العاملات ومراعاة أوضاعهن واحتياجاتهن كنساء من خلال وضع بنى تحتية تشريعية ولوجستية داخل بيئة العمل كحضانات اطفال ليكون أطفالهن بالقرب منهن، وتوفير العمل في أماكن سكناهن وتامين مواصلات آمنة ويرها من المطالب الاساسية الاخرى.

ابراهيم قبيلات :

ويقول قبيلات أنه سيعمل على دعم المدن الصناعية المحلية بحيث تستوعب الأعداد الكبيرة من الشابات العاطلات عن العمل بحيث يؤمن لهن العمل قريب نوعا ما من مناطق سكنهن، إضافة إلى دعم إيجاد فرص لتطوير المهارات على كافة المستويات.

مشعل الخالدي :

ويرى الخالدي ان مشكلة البطالة تطال جميع الاردنيين ذكورا واناثا، ولا يمكنني إلغاء دور المرأة التي تساوي نصف المجتمع الاردني ومن حقها الحصول على العمل المناسب وتمكينها في سوق العمل.

عبد الرحمن الخوالدة:

وقال الخوالدة لا توجد مشكلة في مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل إن وجدت الفرص المناسبة وما يحول دون عمل المرأة مكان العمل وبعده عن مكان إقامتها .

دعاء البناء:

وترى البناء أنها ستعمل على تعليم المرأة وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية. والتمكين السياسي للمرأة، وتعزيز قدرة المرأة القيادية وتشجيعها على الترشح للمناصب السياسية،و إبراز دورها في رفعة المجتمع وتطوره.

منتصر قضاة :

ويرى القضاة أن تشريعاتنا الأردنية منصفة جدا للقطاع النسائي. وفي جميع القطاعات لهم افضلية على الذكور. وبالتالي اليوم انا أرى انه في كل القطاعات بكل المجالات في القضاء في الجيش. في الأجهزة الأمنية في كل مجال. بالتعليم بالصحة، تتفوق النساء حتى على في العمل، وقد أخذت المرأة الاردنية فرصها في العمل بكافة القطاعات.

ابراهيم عبيدات :

ويرى عبيدات أن قانون الأحزاب الحالي وغيره من التشريعات أسهم بشكل كبير في إشراك المرأة في العملية السياسية، فقانون الأحزاب الحالي قدّم دفعة قوية لإشراك المرأة في الحياة السياسية، مما يعزز من دورها في صنع القرار والمشاركة في النشاطات السياسية .

في سوق العمل :

1- المرونة في الأنظمة والتعليمات:** يجب أن تكون الأنظمة والتعليمات أكثر مرونة لدعم المرأة في سوق العمل. هذا يتضمن وضع سياسات تسهل على المرأة التوفيق بين عملها والتزاماتها العائلية.

2- دعم القطاعات المشغلة للمرأة:** يجب على الحكومة دعم القطاعات التي تعمل على تشغيل المرأة، بدلاً من التنصل من مسؤوليتها في هذا الشأن. على سبيل المثال، يجب على الحكومة تحمل جزء كبير من تكاليف إجازة الأمومة وساعة الرضاعة، مما يقلل من الأعباء المالية على الشركات ويشجعها على توظيف المرأة .

3- العمل من المنزل:يجب أن تكون التعليمات والأنظمة المتعلقة بالعمل من المنزل أكثر مرونة ودعماً للقطاعات الخاصة، هذا سيساعد المرأة على العمل من منزلها، مما يمكّنها من التوفيق بين التزاماتها المنزلية والمهنية .

بشكل عام، يجب على الحكومة أن تلعب دورًا أكبر في دعم المرأة في سوق العمل من خلال توفير السياسات والموارد اللازمة. هذا سيساهم في إشراك المرأة بشكل أفضل في الحياة الاقتصادية والسياسية ويعزز من دورها في المجتمع .

المهندسة مي أبو عداد :

ودعت ابو عداد لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، ويجب مراجعة جميع التشريعات المتعلقة بمشاركة المرأة. يجب التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز توفير فرص عمل جديدة للنساء. إعادة النظر في قانون الاستثمار يمكن أن يخلق نتائج إيجابية من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمار وتشجيع تشغيل النساء.

المهندس زياد المعايطة :

ويعتقد المعايطة أن المرأة في الأردن أخذت مكانتها المناسبة، حيث لها وجود بارز في الحياة السياسية وفي مختلف مؤسساتنا. مع ذلك، يجب تعزيز مكانة المرأة وتطويرها أكثر لتصل إلى مواقع متقدمة بشكل أكبر.

د. احمد عشا :

ودعا عشا لتوفير بيئة عملية مناسبة ويوجد الكثير من القطاعات تستطيع المرأة العمل بها لأنها تكون مجتمع ذكوري، وكثير من هذه القطاعات أو هذه المؤسسات فيها نظرة ذكورية للمرأة

ومباشرة إذا كانت هذه النظرة موجودة، سوف يكون التحرش وابتزاز عملي أو ابتزازات معينة داخل أسواق العمل، فإذا استطعنا من البداية إن نؤمن بيئة عملية أو بيئة ملائمة وآمنة للعمل للمرأة هنا سوف يتسع سوق عمل المرأة.

ويرى عشا ان بعض الأعمال ممكن نستغني فيها عن المجتمع الذكوري كاملا لا نريد الحديث عن الأعمال التي تتعلق بالشهادات الجامعية بل نريد الحديث عن الأعمال المهنية مثل مصانع المخللات، مصانع الألبسة، مصانع النثريات، مصانع التريكو مصانع الذهب والفضة، هذه اعمال دقيقة تحتاج الى لمسة وإتقان أكثر بالعمل وعلى ما اعتقد ان بعض المهن بحاجة فقط لمجتمع عملي انثوي.

د. عودة الجعافرة :

ودعا الجعافرة الى إعادة النظر في التشريعات بشكل كامل، خاصة تشريعات قانون العمل والتشريعات الناظمة لمشاركة المرأة من حيث ساعات العمل، والأجرة، والإجازات. ويجب ألا يكون هناك تمييز بين الرجل والمرأة في سوق العمل الأردني بشكل كامل، سواء من حيث نوعية العمل أو التوظيف. ولا ينبغي التفرقة على أساس الجنس، بل يجب أن يُنظر إلى الجميع كمواطنين أردنيين، ذكورًا وإناثًا، كما ينص الدستور الأردني.

وقال: المرأة هي شريك كامل ويجب إعادة النظر في أي تشريع ينتقص من مكانتها في سوق العمل والحياة العامة بشكل عام. وأنا أيضًا ضد مبدأ الكوتا حتى في الحياة السياسية، حيث يجب أن تعتمد المشاركة على الكفاءة والقدرة وليس على الجنس

منصور المعلا :

كل مناصريه لانتخاب المرأة التي ستكون معه بالكوتا بغض النظر عن موقفي من اي مرشح اخر

هيثم منير عريفج:

ويدعو عريفج لتحقيق المساواة الكاملة في الدخل، وفي فرص العمل والمحافظة على التمييز الإيجابي للمرأة، مثل الامتيازات في العمل، كحقها في الحضانة، ساعة الرضاعة، بالإضافة لتطوير الفكر المجتمعي لقبول عمل المرأة، حماية المرأة جسديا وعاطفيا، من أي أمور تتعرض لها في العمل، سواء التحرش اللفظي، أو الجسدي، أو البصري

د. أمل يوسف مطوع الرفوع :

ولتعزيز مشاركة العمل للمرأة في سوق العمل ترى الرفوع انه يتم من خلال زيادة نسبة النساء العاملات، ونعرف إن المرأة في الوقت الحالي أصبحت معيلة مثلها مثل الرجل للأسرة معيلة لأبنائها تشارك في الحياة الاقتصادية داخل بيتها بشكل عام، وبالتالي لا بد من زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل سواء في العام أو الخاص فإذا كانت المرأة عاملة فإنه ينعكس على مستوى العائلة، سواء كان الاقتصادي أو الاجتماعي بشكل عام، وأيضا ممكن تعزيز ذلك من خلال عمل مشاريع ولو كانت صغيرة ودعمها ومتابعتها حتى لا يكون هناك فشل لهذه المشاريع.

سميه برديني :

وترى برديني انه ولتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، هناك عدد من الخطوات الفعالة التي يمكن اتخاذها. أولاً، تشجيع المشاريع الصغيرة التي يمكن للمرأة إدارتها من المنزل، مثل الحرف اليدوية والأعمال البسيطة، مما يمكّن النساء من العمل وكسب المال دون مغادرة المنزل. ثانيًا، تقديم برامج تدريبية وتثقيفية لتمكين النساء من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تقديم منح وقروض ميسرة للنساء الراغبات في بدء مشاريعهن الخاصة.

حكم معادات :

ويقول معادات أن المرأة في الفترة الأخيرة انخرطت في كافة المجالات وأصبح لها مكانة جيدة، وصرنا نرى سيدات أعمال، والدولة في موضوع السيدات منفتحة، وليس لديها إشكالية،وسيداتنا واعيات، وإدارتهن جيدة، وفي بعض المناصب القيادية، تفوقت على الرجال، والمجال مفتوح أمامها.

أسماء الرواحنة :

ووفقا للرواحنة فإن من أهم الخطوات التي يجب ان تقوم بها الحكومة هي سقف الرواتب سواء للنساء أو للشباب، لكن بالنسبة للمرأة كثير من النساء تعيل الأسر، وكثير من النساء تتحمل مسؤولية الأسرة، فلا بد من رفع الرواتب حتى تشجع المرأة على دخول سوق العمل.كما لا بد أن تكون القوانين مؤازرة للمرأة حتى تتمكن من خوض تجربة سوق العمل الأردني.ويمكن ساندها قانون العمل في قضية منع التحرش وغيرها.

واستدركت قائلة لكن لا زالت المرأة الأردنية بحاجة لتشجيع أكثر لدخول سوق العمل وتحديد ساعات العمل وتأمين مواصلات آمنة للسيدات العاملات ويجب توفير الكثير من الامور حتى نقول ان المرأة دخلت سوق العمل من أوسع أبوابه.

علي محارمه :

ويقول محارمه أنه فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل، فأنا ألفت الانتباه إلى أن المرأة العاملة في بيتها ربة البيت هي منتجة أيضا، والمنظمات الدولية سعت وبذلت جهودها إلى إقناعنا بأنها عبئ وأنها عالة على المجتمع بينما هي منتجة، ففي كل ما يتعلق بأعمال المنزل والعائلة هي منتجة بامتياز.

من باب آخر تعزيز فرص العمل في سوق العمل للمرأة، ولكن يجب على المرأة أن تعمل على تطوير قدراتها ومهاراتها ولا تبقى تتكيء على قضية الكوتا كوته بالتوظيف والوظائف كوتا في السياسة. الكوتا هي عبارة عن ذر للرماد في العيون وخداع بصري.

أحمد العجارمة :

ويشير العجارمة إلى أن من أهم الخطوات التي يمكن العمل عليها لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل هي إيجاد بيئة محفزة لعمل المرأة مثل توفير حضانة لأبناء العاملات في كل مؤسسة حتى تستطيع المرأة إيجاد رعاية مناسبة لأطفالها في وقت عملها. الأمر الذي يمنع التضارب بين واجبات الأمومة وواجبات العمل. ثانيًا، إزالة كل الحواجز من أمام ترقية المرأة في المؤسسات من خلال إزالة ظاهرة السقف الزجاجي الذي يصادم النساء بحيث يمنعهن من شغل

مناصب عليا في المؤسسات رغم أن المرأة أثبتت جدارتها ووجودها في مختلف المواقع التي قادتها وربما باحترافية أكبر بكثير من الرجال في كثير من المواقع. أخيرًا، يجب العمل على المساواة بالأجور والحوافز لأنها من أهم الأشياء التي تجعل بيئة العمل بيئة طاردة للنساء لأنه لا يوجد تساوي بالأجور. بالإضافة إلى العمل على البنية الثقافية من خلال المناهج أو تغيير الفكر والثقافة عند الناس بحيث يتقبلون أكثر عمل المرأة.

ابتسام النوافله:

وبحسب النوافلة فن تمكين المرأة اقتصاديا حتى تكون فردا منتجا من خلال تدريبها وتثقيفها وتعليمها التسويق الالكتروني وتوفير منح مالية لها لبدء مشروعها.

ينال فريحات :

ويقول فريحات ان مشاركة المرأة في سوق العمل تتطلب قوانين وتشريعات بالبداية وتوفير بيئة عمل مناسبة كتوفير حضانات حكومية حتى تتمكن المرأة من العمل و وعدم التمييز السلبي في الرواتب تحديدا بالقطاع الخاص كالمدارس، حيث أنه كثير من المدارس الخاصة لديها إشكالية في هذا الجانب يجب مراقبتها

محمد الظهراوي:

وحتى يتم دمج المرأة بشكل أكبر في سوق العمل يدعو الظهراوي لتغيير الثقافة المجتمعية المتعلقة بالنمط الذي يتقبل به المجتمع مشاركة المرأة في العمل. يجب تعزيز فكرة أن العمل الحلال لا يحمل أي عيب.

أندريه حواري :

يرى حواري أن الأمور تبدو جيدة بالنسبة للمرأة الأردنية في الوقت الحالي، حيث أنها لم تعد بحاجة للدعم بنفس الطريقة كما كانت عليه في السابق. المرأة الأردنية تبرز كعنصر أساسي في سوق العمل وتفوقت على الرجل في عدة مجالات من حيث الأداء والتطور. تزايدت احتياجات السوق للمرأة وتمكنها من المشاركة بفعالية في مختلف القطاعات.

التعددية النقابية

رفض العديد من المرشحين مبدأ التعددية النقابية للمهنة الواحدة لأن مثل هذه التعددية قد يؤدي الى تضارب في الصلاحيات والجهود. ومن الأفضل العمل على تقوية النقابات القائمة وتحسين التنسيق بينها لتحقيق المصالح الفضلى للنقابيين.

وفي الوقت نفسه رفض مرشحون أن تتولى النقابات القائمة امتهان العمل السياسي لان هذا الامر سيخرجها عن أهدافها المتمثلة بالدفاع عن المهنة وعن منتسبيها ، ومن يريد من النقابيين العمل السياسي فليذهب للأحزاب فيما رأى مرشحون اخرون ان النقابات المهنية هي اصلا أحزاب مصغرة وهي الرحم الذي تتولد منه هذه الأحزاب كاملة.

ودعا مرشحون لوضع قوانين خاصة بهذه النقابات ، بحيث يتم فرض رقابة محددة عليها،وتطبيق ذات المبدأ فيما يتعلق بالنقابات المهنية. وحتى النقابات العمالية التي يتم احتكارها من قبل البعض مما يوجب السماح بتعدد النقابات العمالية حتى لا يتم احتكارها.

وبيرى رفضوا التعددية النقابية انها يمكن ان تضعف النقابات وبذلك ليس ضروريًا ويمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على وحدة وتنظيم المهنة وهذا يستوجب تنظيم العمل النقابي وليس تفريخ نقابات اخرى، لكن يمكن تأسيس نقابات فرعية داخل النقابة الأم تمثل المرجعية الأولى والأخيرة وتكون نقابات فرعية مثل نقابة الاطباء.

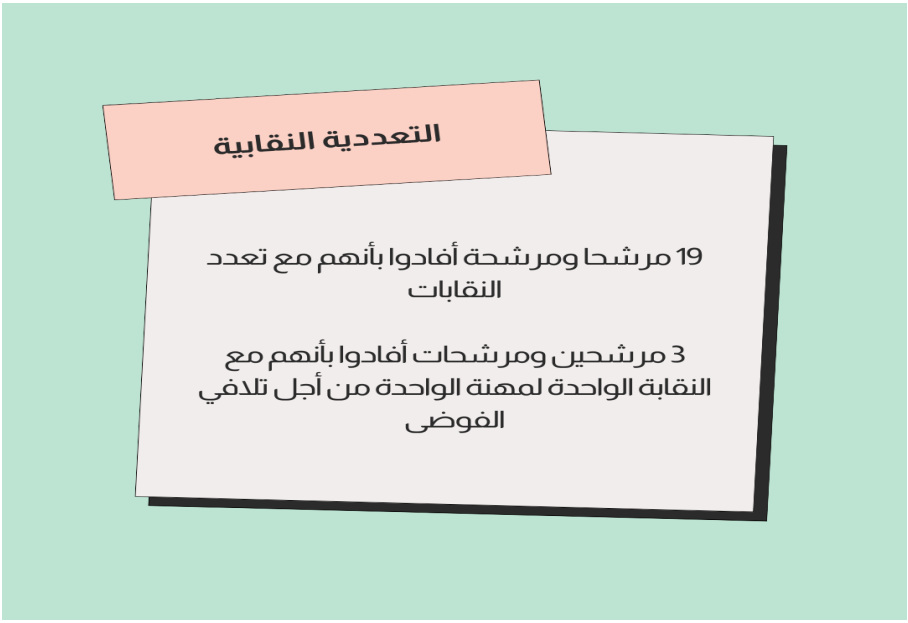

أسماء الرواحنة :

وترى الرواحنة أن كل مهنة لها نقابة، وهذا هو المطلوب أصلا، وكل نقابة تختص بالأفراد المنتسبين لها من مهن، هذا أول شيء يساعد على تحديد الجهات التي تطالب على سبيل المثال، نقابة الممرضين تطالب باحتياجات الممرضين وهكذا..

وتضيف هذه النقابة ممكن يزيد عددها مع زيادة عدد المنتسبين لها. وهكذا باقي النقابات. التعدد جيد ويشكل ضغط جزئي على الدولة وليس ضغط كلي لأنه في نهاية المطاف هناك مصالح لا بد أن تسير ووجود هذه النقابات يسهل تحقيق مصالح المنتسبين إليها ويسهل تقديم طلباتهم للجهات المختصة.

ابراهيم قبيلات :

ويؤكد قبيلات ان لكل قطاع الحق بأن يكون له من يمثله في الدفاع عن مصالحه الفئوية، وبما أن التوسع في عمليات الإنتاج بات ممتدا أفقيا وعموديا، صار لا بد من مراعاة خصوصية ومصالح كل فئة.

فدوى الديرباني :

وقالت الديرباني أن من حق كل واحد موظف ان يكون في نقابة تكون له مرجعية وهذا يعني مع التعددية .

مشعل الخالدي :

ويؤيد الخالدي النقابات لانها تدافع عن منتسبيها وحقوقهم ويجب أن تكون لها ميزانية ويجب أن تكون لها موقع وموظفين ومسميات وظيفية تقود هذه النقابة.، وانا ضد ان النقابة تتدخل في صنع القرار، ويجب أن تخضع النقابات لهيئة مكافحة الفساد

عبد الرحمن الخوالدة:

وبحسب الخوالدة فإن لكل مهنة نقابة هذا صعب كثير فهناك مهن أعدادها قليلة لكن النقابات مثل المهندسين والأطباء اكيد لانهم شريحة كبيرة في المجتمع. وانا مع النقابات لكن ضد ان تمارس العمل السياسي لأن هذه مهمة الأحزاب والنقابة فقط للدفاع عن المهنة وأعضائها.

دعاء البناء:

وتقول البناء أن دور النقابات المهنية مهم جدا. وانا من المشجعين بالانخراط في النقابات المهنية.

منتصر قضاة :

ويدعو قضاة للتخفيف من عدد النقابات فمثلا قطاع التعليم لو كان كله تابعا لنقابة واحدة أفضل، أما ازدياد عدد النقابات، للمهنة الواحدة ، ممكن اذا كانت متميزة عن باقي المهن.

المهندسة مي أبو عداد :

وبحسب ابو عداد فان النقابات حق شرعي لجميع القطاعات وتساهم في توحيد الجهود والأفكار. لكن تعدد تشكيل النقابات يمكن أن يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات والجهود. من الأفضل العمل على تقوية النقابات القائمة وتحسين التنسيق بينها لتحقيق المصالح الفضلى للنقابيين.

المهندس زياد المعايطة :

ويؤيد المعايطة فتح المجال لتأسيس نقابات وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها، ولابد من تفعيل دور هذه النقابات سواء كانت مهنية أو مالية. ويجب أن تتشابك هذه النقابات مع مؤسسات الدولة، مثل الجامعات والشركات ومراكز الدراسات، حيث تعتبر بيوت خبرة وأعمدة للعلم، مما يساعد الحكومة في تحقيق النهضة وزيادة الابتكار والإبداع.

د. احمد عشا :

ووفقا لعشا فان كل مهنة نقابة وأنا مع ان يكون لكل مهنة او كل حرفة او كل مجال اقتصادي ان يكون له نقابة، فتعدد النقابات هي ظاهرة جميلة جدا، وهي ظاهرة صحية في أي مجتمع كان، والمجتمعات الناجحة سياسيا واقتصاديا وبرلماناتها قوية وعندها حياة حزبية فعلية تجدها مفعلة لكل النقابات حتى نقابة الفنانين، نقابة أصحاب صالون التجميل، نقابة أصحاب التاكسي نقابة العاملين نقابة عمال الوطن. تكون هذه المهن منظمة بنقابة او بنادي والنادي يعمل عمل النقابة نفسها.

واضاف ان جلالة سيدنا من سنتين ونصف أطلق مبادرة منظومة التحرير السياسي والاقتصادي والإداري وقال نحن نريد إصلاحات فعليا، وشكل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في ذلك الوقت، الكل تفاءل وشعر بالأمل لأننا مقبلون نحو مستقبل مشرق.فبالتالي نريد أن ننخرط في الأحزاب والحياة حزبية.

وتابع: لو كان يوجد لدينا نقابات لمعظم المهن ونقابات فاعلة لو يوجد القليل من الحرية لهذه النقابات ستتكون الأحزاب أو ستخرج الأحزاب من رحم النقابات، فالنقابات هي مصنع الأحزاب ومصنع الحياة الحزبية السياسية الفكرية ومصنع الحياة البرلمانية مصنع العمل المنظم والعمل الحزبي. فالنقابات اصلا هي عبارة عن أحزاب مصغرة وهي الرحم الذي تتولد منه هذه الأحزاب كاملة.

د. عودة الجعافرة:

واكد الجعافرة أن النقابات هي مؤسسات مجتمع مدني يجب أن تكون موجودة وفعّالة. كل قطاع يجب أن يكون له نقابة تمثله وتضمن حقوقه وتحميها. ينبغي تفعيل دور النقابات لتقوم بواجبها المهني بشكل كامل. مع وجود الأحزاب السياسية، نحن ندعم النقابات المهنية الفاعلة التي تحمي أعضائها وتوفر لهم ظروف حياة كريمة. أنا أؤيد أي مجموعة متوافقة ترغب في تأسيس نقابة.

منصور المعلا :

ويقول المعلا ان العمل النقابي يواجه ازمة في بلدنا، وهذه الازمة نتيجة ضعف مخرجات التعليم الأكاديمي والجامعي، التي ساهمت في رفد النقابات بالاف المنتسبين الغير مؤهلين. وهذا ادى الى تحويل النقابات، يعني اسميها قلعة الطبقة الوسطى ويعني معقل النخبة الوطنية وجمهورها تحولت للأسف الى بنيان هش ويعني يتم فيها الانتخاب على أساس جهوي ومناطقي و غير علمي.

هيثم منير عريفج:

وبحسب عريفج يوجد لدينا نوعين من النقابات، نقابات مهنية، ونقابات عمالية، والنقابات المهنية، لا يوجد بها تعدد و النقابات العمالية، تابعة لوزارة العمل، فلا توجد رقابة حقيقية عليها و المشكلة الأكبر أن بعض النقابات تحاول تحقيق مصالح فئة على حساب فئة أخرى، فلا بد من وضع قوانين خاصة بهذه النقابات ، بحيث يتم فرض رقابة محددة عليها،وتطبيق ذات المبدأ فيما يتعلق بالنقابات المهنية.

-حكم معادات :

ويرى معادات أن صيغة النقابات هي صيغة عالمية فنحن مثلا كأطباء عظام لدينا جمعية متخصصة، لكن في الوقت نفسه تندرج تحت مظلة نقابة الأطباء، وينطبق هذا الحال على جميع التخصصات الطبية،وبالتالي أنا ضد فكرة تعددية النقابات للقطاع الواحد فنحن في الوضع الحالي، والموجود تكون الإدارة صعبة، وتدبير الأمور صعب، فما بالك لو فرعنا وتشعبنا ووسعنا الأمور، مما يزيد الأمور صعوبة، وتصبح شائكة.

ابراهيم عبيدات :

بما يخص تعدد النقابات، أرى أن النقابات تلعب دورًا مهمًا، ولكن غالبًا ما يُمارس هذا الدور بشكل غير صحيح. بعض رؤساء النقابات قد يستغلون مواقعهم لتحقيق فوائد شخصية بدلاً من التركيز على المصلحة العامة .

فيما يتعلق بتحسين دور النقابات :

1- التشاركية: يجب أن يكون هناك تشاركية واضحة بين النقابات ومجلس النواب، والحكومة، وغرف الصناعة والتجارة. العمل بشكل فردي لن يحقق نتائج فعالة، بل يتطلب تنسيقًا وتعاونًا مستمرًا بين جميع الأطراف المعنية .

2- الاجتماعات المتكررة:** من الضروري تنظيم اجتماعات دورية لطرح الأفكار العامة ومناقشة القضايا التي تؤثر على القطاعات التي تمثلها النقابات. هذا يساهم في تحقيق نتائج ملموسة ويعزز من فعالية العمل النقابي.

3- الاندماج بين النقابات:** أؤيد فكرة وجود تعدد للنقابات ولكن ليس بشكل مفرط. من الأفضل وجود نقابات متنوعة ولكن مع إمكانية دمج النقابات التي تتشابه في أهدافها ووظائفها، مما يسهم في تحقيق كفاءة أكبر وتفادي التكرار والتشتت.

بالتأكيد، يجب أن تكون النقابات جزءًا من نظام تشاركي شامل يتضمن جميع الأطراف المعنية لتحقيق أفضل النتائج وتلبية احتياجات الأعضاء والمجتمع بشكل عام

د. امل يوسف مطوع الرفوع :

وقالت الرفوع انها مع تعدد النقابات لأن النقابات المهنية وجدت لغايات الاهتمام بالمواطنين أصحاب هذه المهنة وعمل حقوق لهم، وممكن ان يكون عليهم واجبات.

لكن يجب أن تكون النقابات بعيدة عن أي توجهات سياسية لأنها هي بالنهاية وجدت لأجل المهنة وليس وجودها كان لغايات سياسية بشكل عام، لكن لغايات تحسين أحيانا أوضاع الموظفين في هذه النقابات إيجاد حقوقهم التعاون معهم إذا كان هناك مظالم ترفعها عنهم وبالتالي وجود النقابات شيء مهم على ان لا يتم اقحامها في السياسات بشكل عام

سميه برديني :

وقالت برديني انها مع وجود نقابة مهنية واحدة تشمل جميع أفراد المهنة. لا أرى داعيًا لتعدد النقابات ضمن المهنة الواحدة، رغم أن لكل مهنة خصوصيتها. تعدد النقابات ليس ضروريًا ويمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على وحدة وتنظيم المهنة.

علي محارمه :

وبحسب محارمه فان فتح الباب على مصراعيه لتشكيل نقابات سيفضي لحالة من الفوضى، وأيضا سيضعف النقابات، يعني كل 70 رجل يؤسسون نقابة هذا كلام غير منطقي، فبالتالي أنا مع تنظيم النقابات، قطاعات كبرى وداخل هذه القطاعات فروع ، يجب جمع هذه النقابات بنقابة واحدة كبرى تستطيع أن تقدم خدماتها ورعايتها للمنتسبين لها، وبذات الوقت تستطيع ان تمثلهم خير تمثيل أمام الجهات صاحبة العلاقة سواء الحكومة أو أصحاب العمل هذا الأمر يستوجب التنظيم وليس التفريخ .

أحمد العجارمة :

وقال العجارمة أنا مع حقوق العاملين في تشكيل نقاباتهم وهذا حق طبيعي وأساسي يجب ألا يقيد إلا وفق قيود إدارية وقانونية. حيث إنه من حق المنتسبين إلى مهنة معينة أن يكون لهم نقابة تدافع عن حقوقهم. ولكن أيضًا أنا مع أن تكون النقابات تهتم بشؤونها المهنية أكثر من أي شؤون أخرى، خصوصًا مع وجود حياة حزبية ناشئة في طور التحديث والتطوير في مرحلة التحديث السياسي. بأن نضع القضايا السياسية للأحزاب السياسية وأن تنشغل النقابات بقضايا مهنية ومصالح منتسبيها. أما فيما يتعلق بتعدد تشكيل النقابات ضمن المهنة الواحدة، فأنا مع هذا الطرح لأن هذا يعد حقًا للمهنيين.

ابتسام النوافله:

وأكدت النوافله انها ضد تعدد النقابات وانا مع نقابة واحدة لكل مهنه ووجود مندوبين لهذه النقابات في المحافظات الامر الذي يسهل على المنتسبين من محافظات خارج عمان مراجعاتهم

لنقابتهم بحيث يمكن للمندوبين تنفيذ الإجراءات والأعمال النقابية الرئيسية من مكاتبهم في المحافظات بدلاً من الحاجة إلى الذهاب إلى عمان بشكل متكرر

ينال فريحات :

ويقول فريحات بالنسبة لتعدد تشكيل النقابات، القوانين الدولية تسمح بتعدد النقابات ولكن انا غير متخصص بهذه المسألة. ولا اعلم الخصوصية الأردنية. يوجد لدينا مشكلة بكثير من النقابات التي يتم احتكارها من قبل بعض الحيتان كالنقابات العمالية. وهذا الأمر يفرض ان يكون تعددها حتى لا يتم احتكارها.

محمد الظهراوي:

ويرى الظهراوي أن النقابات هي عنصر أساسي في المجتمع، لكن انا مع دمج المهن المتشابهة في بنقابه واحدة

أندريه حواري :

وبحسب حواري فإن فكرة إنشاء نقابات تدافع عن مهن معينة وتعزز تطورها تبدو مفيدة، لأنها قد تساهم في تعزيز المهن وتحسين أوضاع العاملين فيها.

حلول لمشكلة النقل العام

يرى مرشحون للانتخابات النيابية ان قطاع النقل العام يحتاج للتطوير و يتطلب الشراكة مع القطاع الخاص والشركات العالمية ولابد من تقديم تسهيلات للمستثمرين

لأن تطوير قطاع النقل العام يساعد في حل المشاكل الاقتصادية والبطالة، خاصةً إذا تم إنشاء شبكة نقل عام حديثة ومتطورة بين المحافظات وتحسين البنية التحتية والطرق في الأردن، وتوفير وسائل نقل عامة فعّالة. ومن الضروري خفض الأجور ودعم حافلات النقل بأشكالها المختلفة.

وفي الوقت الذي أكد فيه العديد منهم ان الاردن بحاجة الآن وفي المستقبل لشبكة من السكك الحديدية تربطه من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه فقد رأى البعض أن التضاريس وعدد

السكان لا يستدعي إنشاء السكك الحديدية ويرون ان الباص السريع حل جزءا من المشكلة وان الاردن يمكنه الاعتماد على الإنفاق وعلى محطات المترو الداخلية.

ويرى البعض أن كرة الباص السريع لم يساعد على حل الازمة بل حجز مساحات من الطرق العامة من أجل خدمة فئة قليلة وساعد في تعميق ازمة المواصلات فضلا ان ثقافة استخدام وسائط النقل العام من قبل الأردنيين لا تزال جديدة وغير متجذرة.

ودعا آخرون الى وقف الاحتكارات في قطاع النقل العام والتوجه للعناية بالبنية التحتية في قطاع النقل العام و وضع آليات وقوانين تنظم السوق وتحد من الفوضى الحالية وأن يتم تنظيم حركة الحافلات في اوقات ومواعيد دقيقة ووصولها إلى محطاتها في مواعيد محددة.

بحاجة لوجود حول خدمات النقل بين المحافظات، بما في ذلك وجود خطوط متعددة مثل المترو الذي يربط بين عمان والزرقاء وإربد

حكم معادات :

ويقول معادات أن مشكلة النقل بالاردن يعني بحاجة محطة مترو،وأنا أقول أن لو كان مترو افضل من موضوع الباص السريع، خاصة أن طبيعة التضاريس عنا صعبة. احنا بعمان بالأردن صحيح أن الباص السريع، حل مشكلة للامانة، لكن موضوع الأنفاق.، يتوافق مع تضاريس الأردن،

ولو كان هناك أنفاق واتوقع انه التكلفة ما بتفرق كثير ما بين نفق مثل التي نراها في دول أخرى مثل تركيا، فموضوع الأنفاق يحل مشاكل كثيرة ويبعدك عن الأزمات،

أسماء الرواحنة :

وترى الرواحنة أن أهم شيء لتطوير قطاع النقل باستخدام القطارات وهذه مهمة جدا تسهل على المواطن وتعمل شبكة ربط بين الشمال مع الجنوب بمعني أي شخص حصل على وظيفة بالعقبة يذهب وهو مرتاح لأنه يكون في قطار، وساعة زمن ويكون بعمله وهو مرتاح ويرجع بنفس

الوقت، نخفف من ازدحام المدن، نفتح فرص جديدة.تسهيل عمل البضائع، هذا كله لا يحله إلا خط سكة حديد تربط المملكة شمالها بجنوبها وهكذا.

وتؤكد: إن قضية القطاع اليوم هو قضية قطاع متهالك للأمانة، فهو بحاجة لكثير من الأمور بحاجة لإدخال آليات أو مركبات جديدة باصات جديدة على الخطوط بحاجة لتطوير أدائها بحاجة لضبط أوقاتها ويوجد الكثير من الأمور التي يحتاجها هذا القطاع واهم شي هو تحديد التسعير حتى يحصل على ثقة المواطن الأردني.

ابراهيم قبيلات :

ويدعو قبيلات الى دعم وتأهيل البنية التحتية بحيث تستوعب الزيادات السكانية الهائلة، ولا بد من أن تكون هناك ثورة في التفكير والثقافة بحيث تعود الثقة بقطاع النقل العام، ولا بد من إعادة النظر في نظرية حرية السوق فيما يتعلق بملكية واستيراد السيارات الخاصة.

فدوى الديرباني :

وتطالب الديرباني بتحديث المواصلات من قبل النقل العام.

مشعل الخالدي :

ويرى الخالدي ان قطاع النقل يحتاج الى جدولة اقتصادية وجدول زمنية ومن حقنا ان يكون عندنا وسيلة نقل معترف فيها. تسهل على المواطنين ،. وتربط المملكة كاملة.

خالد العزام :

ويؤكد العزام ان الزيادات السكانية التي شهدها الأردن في العقود الاخيرة ادت الى وقوع إشكاليات على الطرق التي لم تعد تستوعب الكم الهائل من السيارات. ويجب على الحكومات عمل استراتيجية تتناسب مع النمو وفق تقديرات وخطط ممنهجة، وهذه مشاكل بحاجة الى حلول يجب أن لا تكون حلولا انية بل يجب التخطيط لها وتتطلب مشاريع استثمارية استراتيجية على المستوى الاستراتيجي في البلد من أجل حل المشكلات المستقبل.

عبد الرحمن الخوالدة:

وقال الخوالدة ان الباص السريع حل جزءا من المشكلة ويتم استعماله فقط ساعتين الصبح وساعتين مساء وهذا أمر لا يجدي إذا ما فكرنا في إنشاء السكك الحديدية والقطارات.

دعاء البناء:

وتطالب البناء بتخفيض اجور النقل كخطوة أساسية.و توفير بيئة ملائمة تسهم في تخفيف الأعباء المرورية.و- تقديم خدمات نقل للأفراد بصورة جيدة.

منتصر قضاة :

يرى قضاة ان ملف النقل العام ملف كبير ونأمل انه يكون هنالك مشاريع، وأمانة عمان الكبرى مثلا تحاول التطوير قدر الإمكان، مع انه التضاريس صعبة، ومكلفة جدا ،عملية شق الطرق عنا في الاردن. مختلفة عن باقي مناطق محيطة بنا لانه المناطق المحيطة بنا طبيعتها سلسة وسهلة.

ونأمل ان يتم تخصيص جزء جيد، لهذا الملف من الموازنة، لنعمل على التطوير اكتر، لنرى شبكة قطارات في الأردن مستقبلا وان نرى بعمان أنفاق تحت الأرض، وهذه آمال موجودة وان شاء الله انها مع الوقت تتحقق.

المهندسة مي أبو عداد :

وتقول ابو عداد ان تطوير قطاع النقل العام يتطلب الشراكة مع القطاع الخاص والشركات العالمية لابد من تقديم تسهيلات للمستثمرين لجعل الأردن أرضًا خصبة للاستثمار في النقل. تحسين البنية التحتية وزيادة وسائل النقل المتنوعة يساعد في تحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع.

المهندس زياد المعايطة :

ووفقا للمعايطة فإن قطاع النقل العام بحاجة إلى تطوير مستمر. على الرغم من تأخره مقارنةً بالدول الأخرى، يعد مشروع الباص السريع دليلًا على التقدم المحرز في هذا المجال. إن تطوير

قطاع النقل العام يساعد في حل المشاكل الاقتصادية والبطالة، خاصةً إذا تم إنشاء شبكة نقل عام حديثة ومتطورة بين المحافظات.

د. احمد عشا :

وبرى عشا إن عمان يصعب تطوير قطاع النقل فيها في ظل وجود هذا العدد الكبير من السيارات، وشوارعنا التي هي صعب جدا ان نتوسع في الشوارع بسبب البنية التحتية لمدينة عمان أصبحت جاهزة تمام والمساحة الجغرافية أصبحت مزدحمة، وإذا اردنا ان ننجح في عملية تنظيم النقل في عمان يجب ان نتجه نحو استعمال الباص السريع، رغم إنني أول شخص لم أقتنع به لكن عندما انتشرت ثقافة الباص السريع أنا بدأت اقتنع بها، لكن لتنظيم عملية الباص السريع يجب ان يكون هناك باصات أخرى ترفد هذا الباص بالركاب.

وقال : إذا اررردنا تنظيم عملية النقل بتنظيم وسائل نقل صغيرة ترفد الباص السريع ثانيا العمل على أن يكون هناك تردد منتظم وتردد منطقي وفعلي للموضوع توقيت الباص من انطلاقات وتحركات الباص، ويجب أن يكون عند المواطنين ثقافة إن يصف سيارته في بيته ويركب الباص السريع أو أن يستخدم وسيلة النقل العام.، ويجب علينا أن نحقق رؤية المدينة الذكية أو عمان الذكية أو عمان الجديدة وهي ان يتم نقل كل المؤسسات الحكومية وكل المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية من داخل عمان إلى أطراف عمان، سوف ينظم قطاع النقل بشكل كبير جدا.

د. عودة الجعافرة :

ودعا الجعافرة الى تحسين البنية التحتية والطرق في الأردن، وتوفير وسائل نقل عامة فعّالة. ومن الضروري خفض الأجور ودعم حافلات النقل بأشكالها المختلفة، لتوفير وسائل نقل موثوقة للمواطن. قطاع النقل العام في الأردن يعاني من تأخر كبير، حيث تشهد البنية التحتية ازدحامًا شديدًا وغير آمنة، ووسائط النقل غير مناسبة وأسعار الركوب مرتفعة. يجب إعادة النظر في جميع هذه المقومات لضمان سلامة العامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

هيثم منير عريفج:

وطالب عريفج بمحاسبة من وضع فكرة الباص السريع، لأنها أثبتت أنها فكرة لا تحل أزمة وأنا مع إيجاد شراكة مع القطاعين العام والخاص، لعمل سكك حديدية، وقطارات بين المدن الأردنية والاهتمام في الطرق والمواصلات تعديل قانون السير الأردني، فيما يتعلق بموضوع المخالفات.وإيجاد مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص، فيما يتعلق بإنشاء محطات مترو بين المدن الكبرى، مثل عمان والزرقاء وإربد.

د. امل يوسف مطوع الرفوع :

وقالت الرفوع بنينا امالا كبيرة على الباص السريع الذي كان في تصوري إنه مترو، لكن نحن رأيناه باص عادي، وهذا لم يحل الأزمة أو معضلة الازدحام الذي تعاني منه الأردن بسبب ازدياد عدد السيارات أنا أشبهها ككراج متنقل في عمان واتمنى لو يتم العمل على إيجاد قطارات، إيجاد مترو، هذا يخفف من الإعاقات المرورية ويسهل حركة التنقل داخل الدولة بشكل عام.

سميه برديني :

وتقول برديني ان الباص السريع أصبح حلاً مهماً في التخفيف من مشكلة الازدحام، خاصة بتمديده إلى الزرقاء. هذا التمديد من شأنه توفير الوقت وتقليل الازدحام للمواطنين. ومن المهم أيضاً أن تفكر الحكومة في استخدام القطارات بين المدن، وتخفيض أسعار تذاكر الطيران بين عمان والعقبة، كما وينبغي التركيز في قطاع النقل العام على الوسائل المتطورة وضمان أن تكون تكلفتها مناسبة للمواطنين، مثل النموذج التركي حيث يستخدمون أشكالًا متنوعة من القطارات ويمتلكون محطات منظمة ومرتبة. كما ينبغي الترويج لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، حيث يمكن للمواطن شحن بطاقة واحدة واستخدامها في أكثر من وسيلة نقل، وهناك حاجة ملحة أيضاً لتوعية المواطنين حول استخدام وسائل النقل العام وتوضيح مساراتها بشكل دقيق، لضمان تعزيز هذه الوسائل كخيار مريح وفعال للنقل في الأردن.

علي محارمه :

ويرى محارمه أن قطاع النقل العام هو من أسوأ القطاعات التي تشكل عبئا على كاهل المواطن، الوقت الذي يستغرقه المواطن بالعبور من سحاب في شرق عمان إلى صويلح يستغرق ساعتين وثلاث، بينما الوقت الذي يستغرقه من سحاب للكرك 45 دقيقة إلى ساعة، إذا هناك مشكلة وأزمة وستفضي إلى تعطيل كافة مناحي الحياة بالبلد.

والبديل عن ذلك وسائل النقل العام المحترمة وثانيا تنويع هذه الوسائل، ورغم فشل تجربة الباص السريع حتى الآن لأنك احتجزت مساحة من الشارع العام، لحافلة غير مقنع ولا يخدم إلا فئة قليلة.

كان حلمنا أن نرى، على سبيل المثال، مترورداخل عمان، وكان حلمنا أن نرى تحفيز لوسائل النقل العام بتسهيل الرسوم، وأيضا بتقليل أسعار المحروقات لهذه الوسائل، بحيث إنه أولا يستفيد العاملين من بها، ثانيا تشجع المواطن على استخدام هذه الوسائل بدل السيارات الشخصية.

موضوع آخر فيما يتعلق بالمخالفات والرسوم وبالترخيص كان يجب إشعار وفتح المجال للتمييز بين سيارة تخدم مواطن أو مواطنة واحدة، وبين سيارة تخدم عائلة كاملة، فبالتالي أنا مع ما يلي: –الأسرة التي تستخدم سيارة واحدة يجب تخفيض رسوم ترخيصها. الفرد الذي يستخدم سيارة داخل أسرة فيها أكثر من سيارة. يجب مضاعفة رسومها، يعني بمعنى اخر اذا كان معي سيارة وابني معه سيارة، وزوجتي معها سيارة وبنتي معها سيارة، ونحن أربع أشخاص، ولدينا أربع سيارات، هنا يجب مضاعفة الرسوم على هذه السيارات، رسوم الترخيص، كذلك الأمر.فيما يتعلق بالتطبيقات أوبر وكريم وهذه التطبيقات تفضي لازمة في شوارع عمان وبعض الأزمات ناجمة عن سيارات أوبر التي تصطف على اليمين لانتظار الطلب فمواقع الاصطفاف والعبور أصبحت كراجات لهذه السيارات، هذه التطبيقات اذت شوارع عمان وتضاعفت الأزمات نظرا لعدم اصطفافها بأماكن المخصصة لها صفة في المواقع التي يوجد بها حركة فتزيد من الازمات هذه التطبيقات يجب معالجتها بأقرب وقت.

ابراهيم عبيدات :

ويرى عبيدات ان مشاكل قطاع النقل العام تحتاج إلى معالجة لتحسين الوضع الحالي وأن أسباب هذه المشكلة متعددة منها:

1- تغيير الوزراء المتكرر:** للأسف، شهدنا تغييرات متكررة في وزراء النقل، حيث تم تغيير أربعة وزراء خلال سنة ونصف. هذا التغيير المتكرر يؤثر سلبًا على استقرار السياسات والتخطيط الاستراتيجي في القطاع.

2- البنية التحتية:** البنية التحتية لقطاع النقل غير مهيأة بشكل جيد، بسبب عدم الرقابة الكافية على العطاءات المتعلقة بالشوارع والطرق. هناك حاجة إلى بنية تحتية أفضل وأكبر للتعامل مع التزايد الكبير في وسائل النقل

3- مشاريع النقل:** على الرغم من أن مشاريع مثل الباص السريع حققت نتائج إيجابية، كان من الأفضل تنفيذها منذ سنوات مضت. الآن، يجب التركيز على مشاريع أخرى مثل القطارات الكهربائية لتلبية احتياجات النقل المستقبلية. تأخير تنفيذ المشاريع بسبب الفساد والمشاكل الأخرى كان له تأثير سلبي كبير.

4- التطبيقات الذكية:** هناك مشاكل أيضًا في إدارة التطبيقات الذكية المتعلقة بالنقل، وكذلك في تشغيل النقل العام من قبل الأفراد والشركات الخاصة.

5- نقل الجامعات:** تواجه الجامعات مشاكل كبيرة في مواصلات الطلاب، خاصة الجامعات البعيدة مثل الجامعة الهاشمية وجامعة آل البيت، وحتى الجامعة الأردنية. جامعات الجنوب مثل بن طلال ومعان ومؤتة والطفيلة التقنية تعاني أيضًا من مشاكل في النقل. العقود مع الشركات الخاصة غالبًا ما تكون ناقصة أو غير مدروسة بشكل صحيح، والرقابة على هذه الشركات غير كافية.

واوصى عبيدات بزيادة ميزانية البنية التحتية المخصصة لتحسين البنية التحتية لقطاع النقل العام، لتلبية احتياجات المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء، وتحسين إدارة المشاريع الكبرى إلى تخطيط وتنفيذ مستمر، مع التركيز على القضاء على الفساد وتحسين الرقابة، وتطوير نظام النقل

الجامعي بشكل أكثر فعالية، من خلال تحسين العقود مع الشركات الخاصة وتعزيز الرقابة على تنفيذها، والاستثمار في التكنولوجيا بتحسين إدارة التطبيقات الذكية المتعلقة بالنقل وتعزيز تنسيقها مع القطاعات الأخرى، والعمل على هذه المحاور سيساهم بشكل كبير في تحسين قطاع النقل العام وتسهيل التنقل للمواطنين والطلاب.

أحمد العجارمة :

ويدعو العجارمة الى وقف الاحتكارات في قطاع النقل العام تكاد تقتل هذا القطاع. لماذا تُحتكر طبعات سيارة الأجرة وخطوط الحافلات وتدفع مبالغ طائلة لتشغيلها؟ حيث إنه نتيجة أنها محتكرة في يد مجموعة من المشغلين، أصبح لها قيمة سوقية غير حقيقية. مثلاً، طبعة سيارة الأجرة يكون ثمنها 60000، من قال ذلك؟ من أين جاء هذا الرقم؟.

وقال: يجب علينا العناية بالبنية التحتية الخاصة بالنقل العام. لأن النقل العام إذا لم يكن منظم في توقيت محدد وفي مسارات محددة، لن يستغني المواطن الأردني عن سيارته الخاصة إلا إذا توفر له نقل عام محترم. وهذا يعني أن يكون منتظمًا في مواعيده ضمن بيئة مناسبة وخطوط توصيل مناسبة إلى كل الاتجاهات.

وأخيرًا، يجب على الدولة أن تفكر ماليًا في موضوع السكك الحديدية لأنه أمر مهم وضروري مثل عمل شبكة نقل متطورة وحديثة تشمل مناطق المملكة.

ابتسام النوافله:

وترى النوافلة ان علينا دعم شركات تطبيقات التوصيل مثل (اوبر وكريم) وتوفير تسهيلات للمستثمرين يجب تقديم تسهيلات ودعم من قبل هيئة النقل العام للمستثمرين الذين يرغبون في إنشاء مكاتب لسيارات الأجرة أو مكاتب للحافلات، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية.

ينال فريحات :

وقال فريحات ان النقل بحاجة الى عمل كبير جدا ومن النوع المكلف واهم شيء يكون هناك شراكة مع القطاع الخاص ضمن نظام (بي او تي) لعمل سكك حديد مترو أنفاق في العاصمة

وسكك حديد بين المحافظات ودون هذه الحلول التي وصل العالم لها قبل مئة سنة لا يمكن حل مشكلة النقل.

محمد الظهراوي:

واكد الظهراوي أنه ينبغي وضع خطة متكاملة من أجل تحسين كفاءة الخدمات، يمكن النظر في خصخصة بعض شركات النقل، يجب وضع آليات وقوانين تنظم السوق وتحد من الفوضى الحالية، مثل تجميع عدة حافلات تابعة لشركة واحدة تديرها بكفاءة وفعالية.

أندريه حواري :

ويقول حواري نحن بحاجة لوجود خدمات النقل بين المحافظات، بما في ذلك وجود خطوط متعددة مثل المترو الذي يربط بين عمان والزرقاء وإربد. هذا سيساهم في جعل النقل أكثر بساطة وسرعة

مقترحات لتطوير التعليم

يرى مرشحون لمجلس النواب العشرين ان قطاع التعليم في الأردن بحاجة إلى ثورة بيضاء تتعلق بمنظومة التعليم، وتشمل احترام المعلم وتقديره، وزيادة مكانته الاقتصادية وزيادة رواتبه كما تتعلق بالعلاقة بين أولياء الأمور والمدارس، وكذلك العلاقة مع المناهج. ،و تبدأ بزيادة مخصصات وميزانيات وزارة التربية.

وطالب مرشحون بالتركيز على المنهاج والعودة للمناهج الدراسية القديمة مع التوسع في العلوم التكنولوجية وتطورات الاتصال وغيرها من علوم الكمبيوتر كما ينبغي بناء مدارس جديدة للتخفيف من تكدس الطلبة في الصف الواحد والتخلص من دوام الفترتين وبناءا على الاحتياجات الديموغرافية وليس فقط الجغرافية

ودعا مرشحون الى وجوب تحسين نوعية المعلمين عن طريق زيادة دخلهم وتقديم الامتيازات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم.والتركيز على الإبداع والذكاء والتفكير والتحليل والاستنتاج.

وراى مرشحون ان قطاع التعليم فيه مشكلة كبيرة في المناهج، السيئة ومناهجنا منقوصة، ومناهجنا أصبحت تعلم الطفل الجهل والعادات السيئة. كما يحتاج قطاع التعليم إلى تحسينات جذرية تشمل تحديث المناهج لتواكب التطورات العالمية، وتدريب وتأهيل المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية محفزة. والتركيز على التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل، وتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع.خصوصًا في المجالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. ومن الضروري أيضًا تطوير التعليم المهني بشكل احترافي، و تأسيس جامعات مهنية متخصصة.

ابتسام النوافله:

دعت النوافلة إلى التركيز على المنهاج والعودة الى الطالب حيث ان الوضع الحالي فيه اهتمام مبالغ فيه بالأنشطة اللامنهجية وترك الطالب الأمر الذي دفع الطلاب في الصفوف الأولى الى اللجوء الى المعلم الخصوصي وهذه الأنشطة تنهك المعلم أيضا وتشتته وتثقل كاهل أهل الطلبة بتكاليفها وعلينا أيضا إعادة الهيبة للمعلم

محمد الظهراوي:

ويدعو الظهراوي أن يكون التعليم متاحًا بشكل مجاني والتركيز في المناهج على اللغات (الإنجليزية والفرنسية) بدءًا من الصفوف الأولية ويجب تخفيض عدد الطلاب في كل فصل دراسي وينبغي بناء مدارس جديدة لتلبية الطلب المتزايد بدلا من الدراسة على فترتين .

أندريه حواري :

ويرى حواري وجود مشكلتان أساسيتان في قطاع التعليم. المشكلة الأولى تتعلق بتنمية خدمات القطاع التعليمي وتوزيع المدارس. يجب أن تُقام مشاريع المدارس بناءً على الاحتياجات الديموغرافية وليس فقط الجغرافية. فنحن نستوعب آلاف الطلبة في مناطق معينة بينما هناك مناطق أخرى تحتاج إلى مدارس ولا تحظى بالدعم اللازم. هناك مشكلة في تقديم الخدمات التعليمية في الأماكن التي تحتاجها فعلاً.

والمشكلة الثانية ـ حسب حواري ـ تتعلق بكوادر وزارة التربية والتعليم. يوجد تفاوت كبير وغير منطقي بين عدد المعلمين وعدد الإداريين. كوزارة معنية، يجب التركيز على تحقيق نسبة مناسبة

بين المعلمين والإداريين، بحيث يكون العدد الأكبر مخصصاً للتعليم المباشر. هناك تفاوت كبير في أعداد الموظفين العاملين في الإدارة وبين أولئك الذين يعملون كمعلمين، وهذا الوضع يحتاج إلى معالجة وتحسين. كما يجب تحسين نوعية المعلمين عن طريق زيادة دخلهم وتقديم الامتيازات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم.

ينال فريحات :

ويقول فريحات يجب أن تكون المناهج منسجمة متطلبات العصر. ويتم التركيز على الإبداع والذكاء والتفكير والتحليل والاستنتاج. بعيدا عن المناهج الجامدة. ويجب تحسين وتطوير حياة المعلم حتى يستطيع أن يقدم للطالب. لأن أساتذة الجامعات ظروفهم المعيشية صعبة وسيئة. مشاركة المرأة تتطلب قوانين وتشريعات بالبداية وتوفير حضانات حكومية حتى تتمكن المرأة العمل والرواتب وعدم التمييز السلبي خاصة بالقطاع الخاص كالمدارس.

حكم معادات :

ويؤكد معادات أن أي دولة بالعالم إذا فيها التعليم والصحة بأمان، الدولة بأمان وتحت التعليم والصحة، يندرج كل شيء، الوضع السياحي، والوضع الاستثماري، والاقتصادي، والبنية التحتية، ستكون كلها بوضع ممتاز.

أسماء الرواحنة :

وترى الرواحنة أن قطاع التعليم قطاع واسع وقطاع مؤثر على جميع أفراد المجتمع الأردني، ولابد من نظرة فاحصة ودقيقة له أول شيء لا بد من أن يكون هناك تغيير واسع على المنهاج، فيوجد عندنا ثوابت يجب ان تبقى ثابتة وان يكون لدينا تعليم مرن، والنقطة الثانية لا بد من تحسين وضع المعلم داخل المدارس حتى يستطيع أن يكون معلما وليس مدرسا.

والشيء الثاني هو تحسين البيئة المدرسية ودمج البيئة المدرسية، مع فئات المجتمع المحلي، يعني لا بد أن يساهم المجتمع المحلي بتطوير المدارس من خلال عمل ساحات من خلال زراعة الأشجار من خلال اشتباكه اشتباك مباشر مع المدارس وأنا أقصد بالمجتمع المحلي، جزء منها المنظمات، منظمات المجتمع المحلي، الجمعيات الخيرية للأندية الرياضية والجمعيات الثقافية،

كل هذه لازم تساهم في تطوير أداء المدارس، لا بد من أن يكون لدينا طالب أو السعي لأن يكون لدينا طالب رغم دراسة، لأنه معظم الموجود حاليا ينفر من حالة الدراسة، لذلك يوجد لدينا عدد لا يستهان به من الطلبة الأميين، موجودين على مقاعد الدراسة، وهذه ظاهرة غريبة جدا، يعني اليوم إحنا نطالب بي مجاراة العالم بالتطور، اللي قاعد يحدث، التطور التكنولوجي والتطور المهني، والتطور بأداء المدرسين، وبالمقابل نخرج طلاب أميين، وهذه مشكلة لا بد من دراستها دراسة معمقة فالتعليم في الأردن يحتاج الى إعادة نظرة فاحصة اكثر والى جهد حقيقي لدراسة المخرجات خلال العقد الماضي.

ابراهيم قبيلات :

ويرى قبيلات ان عمليات الإصلاح ، سواء السياسي أو الاقتصادي أو الفكري عموما، تبدأ بإصلاح التعليم، ولا بد من ثورة في التعليم، تبدأ بزيادة مخصصات وميزانيات وزارة التربية والجامعات ، بحيث تتم عملية تحسين نوعية التعليم، ورفده بالكفاءات والوسائل التعليمية المناسبة لهذا العصر، وإلى جانب التركيز على بناء المهارات التواصلية الاساسية للطلاب، ولا بد من التوسع في تعليم اللغات ومهارات الكمبيوتر والفلسفة.

فدوى الديرباني :

وبحسب الديرباني فانه يجب حل مشكلة سعر الساعات و ان تكون نوعية التخصصات مناسبة لسوق العمل. لأنه المواطن لا يستطيع تحمل الكلف التعليمية لطالبين أو ثلاثة من أبنائه .

مشعل الخالدي :

ويرى الخالدي ان من واجب الجامعة ان تمكنك من سوق العمل بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي، ويكون جزءا من التعليم العمل في السوق.

خالد العزام :

ويؤكد العزام ان التعليم اساس تحديث اي دولة كانت ، وإذا صلح التعليم صلح الكثير من قطاعات المجتمع. والتعليم هو الأساس. لان الشباب هم الجيل الواعد او جيل المستقبل او هم

المستقبل لأي بلد. فبالتالي يجب العمل على تنميتهم بما ينسجم مع سوق العمل وتحقيق كل ما هو خير وطيب لهذا المجتمع.

عبدالرحمن الخوالدة:

نظام التعليم بما انه لا يزال في صفوف مدرسية فيها ثلاثين وأربعين طالب اتوقع ان يكون الاداء صعبا بل يجب ان يكون في الصف الواحد من 20 الى 15 طالبا بدلا من 40 و60 طالبا حتى يقدر يستطيع المعلم ايصال معلومته.

دعاء البناء:

وتؤكد البناء انه يجب الوقوف على المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم في الأردن. والعمل على حلها للتمكن من تطبيق كافة التغييرات بالموارد المتاحة.

منتصر قضاة :

ويقول القضاة إن قطاع التعليم، يجب أن يواكب التطورات العالمية، لكننا بحاجة الى تطوير اكثر، وبحاجة ان نزرع في طلابنا الاهتمام في المحاضرات الالكترونية والتعليم الالكتروني أكثر.وأن الشهادة ليست من أجل الوظيفة، إنما من أجل المعرفة، فكلما ازدادت معرفة الطالب وحجم وكم المعلومات التي لديه والمهارات التي يتمتع فيها كلما كان ناجحا في حياته اكتر.

المهندسة مي أبو عداد :

وترى ابو عداد ان قطاع التعليم يحتاج إلى تحسينات جذرية تشمل تحديث المناهج لتواكب التطورات العالمية، تدريب وتأهيل المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية محفزة. أرى التركيز على التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل، وتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع.

المهندس زياد المعايطة :

ويقول المعايطة ان الدراسات تشير إلى تراجع في مستوى التعليم الأساسي، خاصة في القراءة والكتابة. ويجب محاربة الآفات التي تجتاح مدارسنا مثل المخدرات والتدخين، وتطوير المناهج

بما يتناسب مع التغيرات المتسارعة، خصوصًا في المجالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. من الضروري أيضًا تطوير التعليم المهني بشكل احترافي، بحيث يكون خريجينا من المدارس المهنية مؤهلين بشكل أفضل. كما يجب على الجامعات بناء منظومة ابتكار وإبداع للشباب، وتطوير البحث العلمي بما يتناسب مع التحولات العالمية.

ابراهيم عبيدات :

وبحسب عبيدات فان هناك العديد من المتغيرات التي يجب مراعاتها لتحسين النظام التعليمي في الأردن، ففي سياسة تسعير الساعات الدراسية اذ يجب إعادة النظر في سياسة تسعير الساعات الدراسية، خصوصًا في التخصصات الطبية الجديدة، حيث تصل تكلفة الساعة إلى أكثر من 150 دينارًا. يجب أن تكون هذه الأسعار معقولة ومناسبة لتمكين جميع الطلاب من الحصول على التعليم العالي، ويجب أن تتضمن البرامج الدراسية تخصصات حديثة ومواكبة لاحتياجات السوق الحالي، بدلاً من التركيز على البرامج التقليدية والمستهلكة، ويجب على الجامعات التركيز على الجانب العملي في التعليم ودمج الطلاب فعليًا في سوق العمل من خلال التدريب والتطبيق العملي. الطلاب يتخرجون غالبًا دون امتلاك المهارات اللازمة لسوق العمل، وهذا يجب أن يتغير.

وحول المدار يربعبيدات ان تطوير المدارس كان محدودًا في المناطق الريفية والقرى، نلاحظ اكتظاظًا عاليًا وسوءًا في البنية التحتية، مما يستدعي إعادة ترتيب وتنظيم هذه المدارس، والضغط المستمر على المعلمين ينعكس سلبًا على الطلاب. يجب إدارة ملف المعلمين بحذر لأن أي ضغط عليهم ينعكس مباشرة على أداء الطلاب وسلوكهم .

وحول الثانوية العامة دعا عبيدات الى الربط الكبير لمستقبل الطالب بنتائج الثانوية العامة ليس جيدًا. ويجب إعادة النظر في تقييم الطالب بطرق متنوعة وليس فقط من خلال امتحانات محدودة، مما يمنح الطالب فرصة لتقييم شامل، وهناك ضعف كبير في النشاطات اللاصفية مثل الفنون والرياضة، هذه النشاطات مهمة جدًا لتطوير إبداع الطالب ومنحه مساحة للتعبير عن نفسه. يجب عدم استبدال حصص التربية المهنية والرياضة بحصص علمية لأنها توفر توازنًا ضروريًا في حياة الطالب، وبوجه عام، يجب إعادة النظر في ملف التعليم بشكل شامل لأنه أحد

أهم الملفات التي تحتاج إلى تطوير مستمر لتحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية أفضل للطلاب في الأردن.

د. احمد عشا :

يؤكد عشا أن الشعب الأردني مثقف جدا ومتعلم، ولو لم يكن من رواد المؤسسات التعليمية، فهو مثقف وعلى مستوى عالي من الثقافة، لكن قطاع التعليم فيه مشكلة كبيرة في المناهج، مناهج سيئة ومناهجنا منقوصة، ومناهجنا أصبحت تعلم الطفل الجهل والعادات السيئة.

ودعا للعودة إلى نظام التعليم القديم أولا العودة إلى المناهج القديمة وإلغاء أو إزالة الأدلة والأمور التي تستشهد بها وزارة التربية والتعليم، فبدل ما كنا نستشهد بالحديث بآية قرآنية او نستشهد بالصحابة الأجلاء، على سبيل المثال ونستشهد بمعركة معينة، أو بموقف عروبي قديم، أصبحنا الآن نستشهد بممثل، وأصبح الاختلاط موجود في الصور، وهذا من باب التفكيك الأسري، وإبادة القيم الأخلاقية الإنسانية والإسلامية فينا.

وقال : ان مشكلتنا في موضوع المناهج ومشكلتنا في المنظومة التعليمية، المباني هي هي،قديما كانوا يدرسوا على الفانوس و على الشمعة وكانوا يدرسون في مبنى وفي بيت الشعر المكان او البيئة التعليمية ليس مهما بقدر أهمية العناصر الأساسية (الطالب ،المنهاج ، المعلم)اذا اشتغلنا على هذه العناصر و حسنا أدائهم واقنعناهم بالرجوع لمنظومة التعليم القديم سنرتقي بالتعليم.

د. عودة الجعافرة:

ويدعو الجعافرة الى إعادة الهيبة والمكانة للمعلم، فهو المحور الأساسي إذا أردنا نهضة شاملة. علينا أن نعيد للمعلم هيبته ماديًا ومعنويًا، وأن نقدم جميع أشكال الدعم لقطاع التعليم.

هيثم منير عريفج:

ويرى عريفج أن العملية التعليمية تتكون من ثلاث قطاعات، المعلم، الطالب، المناهج، ويجب دعم المعلم أكاديميا وماديا، وتوفير حياة كريمة للمعلم،ليستطيع من خلالها تطوير نفسه علميا، وتأهيله، ومنحه فرص للتعليم والدورات.

وفيما يتعلق بالمناهج قال عريفج: أنا مع تحسين المناهج وتطويرها، وتعديلها، وتعديل التعليم بشكل كامل بحيث نخرج من التعليم التلقيني، وتطوير موضوع التعليم، بإدخال مناهج مختلفة، ودمج التعليم بين التعليم (اون لاين)، والتعليم المنزلي، والتركيز على المواد المهمة الحيوية، والضرورية للطالب، أكثر من المواد، التي قد لا يستفيد منها

د. امل يوسف مطوع الرفوع :

وتدعو د. الرفوع للتركيز على التعليم المهني، و المواءمة بين احتياجات السوق ومخرجات التعليم بالتخصصات.داعية لتأسيس جامعات مهنية متخصصة

والتخلص من ثقافة العيب فالتعليم يحتاج إلى الجامعات المتخصصة وتوجيه طلاب إلى الدراسة المهنية في المدارس. وايضا ان يكون هناك تخصصات مهنية بحتة في الجامعات هذه الإجراءات تساعد التنوع داخل الدولة بشكل عام.

سميه برديني :

وتقول برديني أن التغييرات والتحسينات الرئيسية التي يجب على قطاع التعليم النظر فيها تشمل عدة نقاط مهمة:

أولاً، التركيز على التعليم التقني والتعليم المهني، حيث يتمثل ذلك في توفير برامج تعليمية تهدف إلى تطوير المهارات التي يحتاجها سوق العمل. وينبغي لوزارة التربية والتعليم أن توجه الطلاب نحو اختيار التخصصات التقنية والمهنية المطلوبة، مثل التسويق الإلكتروني والقطاعات الصناعية الأخرى، لتلبية احتياجات السوق بشكل أكثر فعالية. وتعديل سن التقاعد في وزارة التربية والتعليم ليكون بعد 25 عامًا من الخدمة يمكن أن يفتح المجال أمام دخول معلمين جدد، مما يساهم في تجديد الكوادر التعليمية

علي محارمه :

ويشير محارمه الى اننا في الزمان الماضي كنا نتحدث عن إستراتيجيات وخطط عشرية وخمسية وإلى آخره، الآن أصبحت الخطط مرتبطة بتغير الأمين العام أو الوزير أو إلى آخره تغيير

أشخاص.والأسوأ ما جرى في هذا القطاع هو أننا أصبحنا نعتمد على نظام نسخ ولصق.نستقدم مناهج من الخارج، نستقدم أنظمة ووسائل وأدوات من الخارج دون الاهتمام بخصوصيتنا، وهذا ما أفضى إلى أن الأردن تراجع على معظم المؤشرات الدولية أصبحنا الآن في مؤخرة الدول، بينما كنا في مقدمة الدول، وعلى الأقل الدول العربية.

هذا القطاع يحتاج إلى ثورة بيضاء تتعلق بمنظومة التعليم، تشمل احترام المعلم وتقديره، وزيادة مكانته الاقتصادية رواتبه تتعلق بالعلاقة بين أولياء الأمور والمدارس، تتعلق بالعلاقة مع المناهج، التي أصبح يضعها أشخاص منتفعين وغير مختصين، يعني احد الدروس مقال عن ميسي او عن رونالدو، اين حضارتنا العربية الإسلامية؟ اين موروثنا الأردني العظيم كل هذا تلاشى في ظل المناهج الحديثة.

أحمد العجارمة :

ويقول العجارمة أن العملية التعليمية لها عدة عناصر. وأول عنصر هو المعلم. أعتقد أنه يجب بذل المزيد من العناية بالمعلم وتأمين حياة كريمة له بحيث يكون مرتاحًا ماديًا ومقدرًا معنويًا حتى يستطيع أن يُعطي. وثانيًا البنية التحتية والمدارس يجب إعادة تأهيلها بحيث تكون البيئة المدرسية مناسبة وتتوفر فيها كل الوسائل المناسبة لسير العملية التعليمية.

أما ما يتعلق بالمناهج، فأنا مع توجه الدولة نحو زيادة وتوسيع التعليم المهني على حساب التعليم الأكاديمي، بحيث يكون الحجم الأكبر من الطلاب يتوجهون إلى التعليم المهني والأقل نحو التعليم الأكاديمي. وهذا هو المنحنى الطبيعي في العالم كله. ولكن نحن عندنا المنحنى معكوس. أساسًا، فرص العمل الموجودة في الأردن التي يشغلها حوالي مليون وافد ونعاني من بطالة، هذه كلها فرص عمل مهنية. إذا لو أن التعليم يلتفت للقطاع المهني و يشجع عليه سيكون حل للبطالة أيضا .

مجانية التعليم الجامعي

أكد معظم المرشحين لانتخابات مجلس النواب العشرين الذين تحدثوا إلينا هنا انهم مع مجانية التعليم الجامعي لكنهم ابدوا محاذير عديدة من كونه لا يمكن تطبيقه في الاردن للظروف الاقتصادية للمملكة لكنهم قدموا مقترحات بديلة من شأنها التخفيف على المواطنين من بينها تخفيض الرسوم الجامعية او اللجوء إلى نظام الموازي للمقتدرين ماليا ولا تسمح لهم معدلاتهم في الثانوية العامة الانتظار في التعليم النظامي.

وفي الوقت الذي طالب مرشحون فيه بإلغاء التعليم الجامعي وتحويل الجامعات الى معاهد مهنية وتعظيم دور التعليم المهني على حساب التعليم الأكاديمي وتحويل المدارس الحكومية إلى مدارس بالشراكة مع القطاع الخاص بمعنى ان الاهالي بدل ما يدفع خمسة آلاف دينار بالسنة الى مدرسة خاصة بدفع 500 دينار لمدرسة حكومية وتعمل المدرسة على تطوير التعليم والبيئة المدرسية لشريك الأفضل. ،

وقال مرشحون ان التعليم يتجه لأن يكون للاغنياء فقط، حيث أن رسوم الساعات والجامعات عالية جدا وهناك تراجع مستمر بصندوق دعم الطالب الفقير، وهذه معاناة كبيرة حيث أن أكثر من خمسة وسبعين ألف طالب تنطبق عليه الشروط، ثلاثين ألف منهم فقط يحصل على دعم.

ودعا مرشحون لوضع خطط اقتصادية متكاملة تستهدف خفض معدلات البطالة بين الشباب والنساء، مشيرين إلى ان فاتورة التعليم الجامعي المجاني ستكون عالية جدا،لكن يمكن تخفيض كلف الأقساط الدراسية، على الطلبة، ومع حكومتنا الحالية عدد كبير جدا من طلاب الجامعات يستفيدون من صندوق دعم الطالب، من خلال المنح والقروض المقدمة من الصندوق، التابع لوزارة التعليم العالي، ولابد أن تكون هناك آليات تمويل مستدامة لضمان جودة التعليم واستمراريته وذلك عندما نتوجه لتعديل قانون الاستثمار وجذب المستثمرين وعقد شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص مما ينعكس بشكل إيجابي على الخزينة.

المهندس زياد المعايطة :

ويقول المعايطة أنا مؤيد لمجانية التعليم كأحد حقوق المواطنين الدستورية. ويجب رفع مستوى وكفاءة التعليم لتوفير فرص تعليمية متساوية للجميع.

د. احمد عشا :

يؤكد عشا دعمه للتعليم الجامعي المجاني مضيفا أن أي بلد في العالم نجحت اقتصاديا نجحت أمنيا فكريا سياسية، كان عندها نسبة عالية من المتعلمين، ومعادلة التعليم سهلة بدل ما يكون التعليم مجانيا 100% ممكن ان يكون عندي نسبة متفاوتة على سبيل المثال ارفع سقف المتفوقين من 90 فما فوق فأقول أي اختصاص تريد ان تدرس في الجامعة فيكون مجانا بحيث لا يوجد رسوم نهائيا.

اما الناس المقتدرين ماليا ومعدلاتهم متدنية افتح لهم برنامج الموازي، وأنا أعتقد أن الأردن يجب ان يكون فيه نظامين فقط مجانية التعليم للجميع ونظام الموازي للأشخاص المقتدرين يريدون أن يدرسوا اختصاصات ومعدلاتهم لا تؤهلهم هكذا يكون العدل.

والتعليم والصحة إذا كانوا مجانين في أي بلد تنجح اقتصاديا، وسياسيا أمنيا تنجح فكريا وتحاول أن تحافظ على التوازن البيئي الموجود وتحاول أن تحافظ على طبقات المجتمع جميعها سواء كانت فقيرة أم غنية والتعليم والصحة هي حقوق مشروعة ومكتسبة للمواطنين.

د. عودة الجعافرة:

ويدعم الجعافرة مجانية التعليم الجامعي 100% لانه حق للجميع كفله الدستور التعليم والصحة والعمل.

منصور المعلا :

ويقترح معلا إلغاء التعليم الجامعي لأننا نعاني من التعليم وساهمت في إخراج الجهة الضعيفة والهشة، وانا مع تحويل الجامعات إلى معاهد مهنية. عبر عشر سنوات بخطة استراتيجية بحيث انه انا بعطيك شهادة دبلوم في حرفة او مهنة. واذا حاب تكمل دراسة التاريخ او فن او رياضة.

هذا شأنك. بس انا بالنهاية مع مجانية التعليم المهني وأن تحول جزء من جامعتنا كجامعات مهنية وانا ايضا مع تحويل المدارس الحكومية الى مدارس بالشراكة مع القطاع الخاص بمعنى ان الاهالي بدل ما يدفع خمسة آلاف دينار بالسنة الى مدرسة خاصة بدفع له 500 دينار لمدرسة حكومية وبيجي المدرسة بطور التعليم والبيئة المدرسية الشريك الأفضل.

هيثم منير عريفج:

ويؤكد عريفج أنه مع مجانية التعليم الجامعي، لكن اليوم هذا متطلب مستحيل، لذلك أنا مع تخفيض الرسوم، لأن الطالب اليوم يتحمل سوء إدارة الجامعات، وفشل الإدارات المتعاقبة، ومع تحويل الجامعات والمدارس الحكومية community center، حتى يتم تخفيف عبء الأقساط، لذلك لا أستطيع أن أكون مع مجانية التعليم 100%، لأنه لا يمكن تحقيقها، في ظل العجز الكبير في الموازنة الحالية، لكن في نفس الوقت يجب أن يكون هناك رقابة على ادارة وصرف موارد الجامعات،

ابراهيم عبيدات :

بما يخص مجانية التعليم اكد عبيدات انه من اهم الملفات التي يحملها، خاصة وهو الملف الخاص بالتعليم وبمنح وقروض التعليم العالي، قائلا: انا مع مجانية التعليم قلبا وقالبا ، صحيح ان هناك نسبة لابأس بها تدرس على نفقة المكارم المتعددة وهناك قروض جامعية، ولكن لا بد من النظر بسياسة التسعير وهي غير منطقية أبدا ، فمثلا هناك فرق بالتسعيرة بين التخصصات، وعلى سبيل المثال طالب الهندسة يأخذ مواد مشتركة مع طالب اللغة العربية إلا أن طالب الهندسة يدفع ثمن الساعة 40 دينار بينما طالب اللغة عربية يدفع 16 فانا ارى انه سياسة اه التسعير سياسة تسعير الساعات اصلا غير عادلة. وبالمجمل انا مع مجانية التعليم ومع زيادة شريحة منح وقروض التعليم العالي بحيث تشمل الجميع.

د. امل يوسف مطوع الرفوع :

وتقول د. الرفوع أنا مع مجانية التعليم، خصوصا لمرحلة البكالوريوس في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعاني منها الناس نلاحظ إنه في أغلب الدول ومن الدول العربية إن

التعليم مجاني لغاية الجامعات، لأنه هذا الحديث يشكل عبء على الأهل بشكل عام، وتزيد الظروف الاقتصادية سوءا لأن الأهل يكونوا غير قادرين على ان يكملوا دراسة أبنائهم بسبب الظروف المادية السيئة وبسبب ارتفاع الأسعار خصوصا للشخص الذي يريد ان يدرس على حسابه الشخصي او حسابه الخاص.

سميه برديني :

وتؤكد برديني نعم لأن التعليم حق مكتسب للجميع ومجانيته تمنح الجميع فرصة الحصول على هذا الحق.

علي محارمه :

ويرى محارمه أن مجانية التعليم الجامعي، لا يقل شأنا عن كثير من الدول التي تعتمد مجانية التعليم الجامعي، لكن بنفس الوقت هذا الأمر يمكن أن يصبح التعليم الجامعي يشبه التعليم المدرسي الحكومي، سويته متدنية قليلا؟

لذلك أنا مع تخفيض الرسوم على الجميع، واعتماد منهجية معينة لدعم الجامعات، أكثر من كونه يصبح جامعيا مجانيا، على الأقل هناك مقتدرين ومستعدين ان يذهبوا ويدفعوا آلاف الدنانير بالخارج، من باب أولى، هذه الفئة يدفعوا رسوم. معنى آخر أن المقتدر يدفع والغير مقتدر يحصل على مجانية التعليم الجامعي.

أحمد العجارمة :

وقال العجارمة أنا في كل من قطاعات التعليم والصحة والنقل أدعو إلى مجانية هذه القطاعات لأنها بنية تحتية للدولة. فبالتالي يجب أن نصل إلى مرحلة بحيث نعتمد أولاً سياسة تعظيم دور التعليم المهني على حساب التعليم الاكاديمي. ثم إذا أعدنا الموازنة بين التعليم المهني والأكاديمي، نستطيع بعدها أن نطرح مسألة التعليم الجامعي المجاني. لكن وفق الأوضاع الحالية، أعتقد أنه هناك صعوبة في هذا الطرح. لكن بعد تحقيق التوازن بين التعليم المهني والأكاديمي وإعادة هيكلة المنظومة التعليمية بتعظيم دور التعليم المهني على الأكاديمي، عندها باعتقادي من الممكن الوصول إلى مرحلة مجانية التعليم الجامعي أو بأسعار رمزية.

ابتسام النوافله:

وقالت النوافله انا مع مجانية التعليم الجامعي لأن التعليم حق مكتسب كفله الدستور الأردني وان لم يكن مجاني يجب أن يكون بتكاليف رمزية

ينال فريحات :

ويدعم فريحات مجانية التعليم الجامعي قائلا في كثير من الدول في المنطقة تقدم التعليم بالمجان على الأقل للطلاب المتفوقين. نحن في الاردن التعليم يتجه أن يكون للأغنياء فقط، حيث أن رسوم الساعات والجامعات عالية جدا وهناك تراجع مستمر بصندوق دعم الطالب الفقير، وهذه معاناة كبيرة حيث أن أكثر من خمسة وسبعين ألف طالب تنطبق عليه الشروط، ثلاثين ألف منهم فقط يحصل على دعم .

محمد الظهراوي:

واكد الظهراوي دعمه لمجانية التعليم العالي داعيا لوضع خطط اقتصادية متكاملة تستهدف خفض معدلات البطالة بين الشباب والنساء_على حد سواء. ووضع خطط في الجامعات والمؤسسات التعليمية لتوسيع مجالات العمل المتاحة للشباب والفتيات يتضمن ذلك تعزيز التخصصات التي تهم المرأة .

أندريه حواري :

ويؤيد حواري مجانية التعليم وتخفيف العبء التعليمي، قائلا أننا وصلنا إلى مرحلة يجب فيها على الدولة أن تتحمل أعباء التعليم مع الفقراء في المدارس. هذا القطاع يتجه نحو الخصخصة، وأن تتحمل الدولة تكلفة التعليم للطلاب الذين يستحقون دعمها، سواء كان ذلك في المدارس أو التعليم العالي.

حكم معادات :

ويقول معادات انا من مؤيدي مجانية التعليم الجامعي لأنها تعطي فرص للشباب غير المقتدرين ماديا، وفي ظل التغييرات في قانون التربية والتعليم الكثير والقبولات في الجامعة والمعدلات

العالية.، لا يتم إعطاء فرص للناس حصلوا على معدلات عالية بالتوجه إلى التخصص الذي يحبوه في الجامعات الحكومية.وبالتالي يذهبون لجامعة خاصة، وللامانة في جزء كبير من المجتمع هم من الطبقة المتوسط، ولا تستطيع تدريسهم في جامعات خاصة، أو في جامعات خارج الأردن،

أسماء الرواحنة :

وتؤكد الرواحنة على اهمية التعليم المجاني لكون الكثير من الأسر لا تجد المال لتدريس أبنائها، ومعظم الدول المحيطة حتى التعليم الجامعي مجاني فيها ونحن من المفترض إن ننحى هذا المنحنى ومجانية التعليم تساعد في تطوير أساسيات التعليم الموجودة بجامعاتنا ومدارسنا إذا كانت كلها مجانية لأنه يصبح هناك زخم بالتركيز على متطلبات الدراسة على البيئات المدرسية، وكل هذا يساعد ويصبح عند المواطن ولاء حقيقي، لمكان دراسته.

وقالت أصبح ما نجده من تعليم مدفوع الأجر أو مدفوع الثمن. يؤدي إلى تردي جودة التعليم لأن التنافسية في الحصول على المال وليس التنافسية في جودة التعليم، هذا ما نلاحظه في أكثر مؤسساتنا التعليمية الخاصة على الساحة الأردنية لذلك أنا مع مجانية التعليم لأنها تتيح الفرص لكثير ممن حرموا من اكمال تعليمهم الجامعي او الجامعي المتوسط.

ابراهيم قبيلات :

ويدعم قبيلات التعليم الجامعي المجاني بشرط أن يتحسن مستواه بما يلبي المتطلبات الجديدة، التي فرضها التطور، والتغير في نمط الإنتاج، بحيث يصبح أكثر قدرة على اكتساب الطلاب المهارات الجديدة المطلوبة.

فدوى الديرياني :

وترى الديرباني أن مجانية التعليم الجامعي صعب تطبيقه على اقتصاد الاردني. انه لكن الافضل ان يكون اقل ما فيها. اللي عنده طالبين ثلاثة يكون في مرعاه، اللي مثلا عنده طالبين اثنين في جامعة خاصة بكون صعب عليه. انا عندي طلاب اثنين خاصة وعندي بنت في الجامعة الاردنية.

في الجامعة الاردنية. ساعتها خمسة وسبعين دينارا ذكاء اصطناعي. ولما قدمت للمنح وللقروض ما طلعلها صار الطالب يدرس بجامعة خاصة يمكن ارخص أحيانا ببعض التخصصات انا بالنسبة الي يعني اخوها بعد سنة دخل مع الخصم الجامعي اعطوه 38 دينار الساعة. بالمقابل بنتي بتدفع خمسة وسبعين دينار جامعة حكومية. ومواصلات من عمان لمأدبا

مشعل الخالدي :

ويؤكد الخالدي انه ضد مجانية التعليم الجامعي فكل جامعة مستقلة بمواردها. وبمصاريفها لكني مع ان تكون الرسوم رموية وليست مجانية. ولدينا القروض والمنح والمكارم لأبناء المعلمين ومكارم لأبناء القوات المسلحة، ويجب ام نحقق مفهوم العدالة قبل تحقيق مفهوم المساواة، يعني ندعم الطالب الذي يستحق الدعم.

عبد الرحمن الخوالدة:

يشير الخوالدة الى المكرمة الملكية متوقعا أن 60 % من ابناء الشعب الاردني مغطى بالتعليم المجاني سواء كان مكرمة ملكية لأبناء العسكريين مكرمة ابناء المعلمين وأبناء طلاب الجامعات. وهناك مكرمة الحسين وفي بعض الشركات الكبرى اتوقع لديها مكرمات لأبناء العاملين فيها.

دعاء البناء:

وتؤكد البناء أن أهم وأقل حقوق المواطن الأردني هي مجانية التعليم.

منتصر قضاة :

ويأمل القضاة أن يكون التعليم الجامعي مجاني، لكن فاتورته مكلفة ومرهقة، بحاجة إلى إمكانيات مادية ضخمة لكننا نستطيع التخفيض من كلف الأقساط الدراسية، على الطلبة، ومع حكومتنا الحالية عدد كبير جدا من طلاب الجامعات يستفيدون من صندوق دعم الطالب، من خلال المنح والقروض المقدمة من الصندوق، التابع لوزارة التعليم العالي. وشريحة كبيرة تستفيد من دعم هذا الصندوق، والذي يكون متميزا، يدرس شبه مجاني في الجامعات الأردنية؟.

المهندسة مي أبو عداد :

ومي ابو عداد تؤكد انها مع مجانية التعليم الجامعي، لأنه يساهم في توفير فرص التعليم للجميع ويحقق العدالة الاجتماعية ويساعد في تطوير المجتمع والاقتصاد ولكن للوصول إلى مجانية التعليم لابد أن تكون هناك آليات تمويل مستدامة لضمان جودة التعليم واستمراريته وأرى ذلك عندما نتوجه لتعديل قانون الاستثمار وجذب المستثمرين وعقد شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص مما ينعكس بشكل إيجابي على الخزينة.

الخاتمة

ختامًا، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير الذي يأتي في مرحلة هامة من تاريخ العملية الانتخابية في الأردن. لقد كان الهدف الأساسي من هذا العمل هو توفير معلومات دقيقة وشاملة حول مواقف الأحزاب والمرشحين للانتخابات النيابية المقبلة لعام 2024، وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار لدى الناخبين وضمان شفافية العملية الانتخابية.

نود أن نتقدم بخالص الشكر لفريق البحث الذي عمل بجد واجتهاد على تنفيذ هذه المهمة، وعلى رأسهم الباحث البرلماني المخضرم وليد حسني، وبإشراف مديرة راديو البلد عطاف الروضان، ورئيس التحرير محمد العرسان. كما نوجه شكرًا خاصًا للصحفيات والصحفيين المتعاونين، الذين ساهموا في جمع وتحليل البيانات، رغم التحديات والضغوط الزمنية.

نأمل أن يكون هذا التقرير أداة مفيدة لكل مواطن ومواطنة، وأن يسهم في تعزيز وعيهم بالمشهد الانتخابي الحالي، ونؤكد على استمرارنا في العمل من أجل نشر المزيد من المعلومات الدقيقة والمفيدة في المستقبل.

فريق الإعداد:

- زكريا الحراحشة – شهد البدارين – حياة دبيس
- دعاء أبو غالية – سلام فريحات

الباحث الرئيسي والمعد:

وليد حسني

المتابعة والإشراف:

عطاف الروضان

محمد العرسان